مجلة آراء
للدراسات الاقتصادية والإدارية
J.A.E.A.S

مجلة أكاديمية دولية محكمة سداسية
تصدر دوريا عن معهد العلوم الاقتصادية،
التجارية وعلوم التسيير- المركز الجامعي بأفلو (الجزائر)

المجلد 02 العدد01
2020

المجلد 02 العدد 01 ISSN: 2710-8848

ISSN: 2710-8848 المجلد 02 العدد 01 2020 مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية

Journal Araa
for economic & administrative studies
J.A.E.A.S

International peer-reviewed academic journal
published periodically by Institute of Economic Sciences,
Business and management sciences -University Center Aflou - Algeria

VOL 02 N° 01
2020

ISSN: 2710-8848 VOL 02 N° 01

المركز الجامعي بأفلو- الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مجلة أراء
للدراسات الاقتصادية والإدارية

مجلة أكاديمية دولية محكمة سداسية تصدر دوريا عن معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير- المركز الجامعي بأفلو (الجزائر)

P-ISSN: 2710-8848

الكلمة الافتتاحية للمجلة

يتشرف السيد مدير مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية وهي مجلة علمية دولية محكمة سداسية تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم المحاسبة والمالية بالمركز الجامعي أفلو،(الجزائر)، و تهتم بنشر الأبحاث والدراسات في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

تشرف هيئة التحرير على استلام البحوث ومتابعة عملية تقييمها من طرف لجنة علمية مكونة من خبراء مختصين في ميدان تخصص المجلة من مختلف جامعات العالم.

تقدم المجلة خدمات النشر للأكاديميين والباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير والمحاسبة والمالية والمتمثلة في تحكيم الأعمال المقدمة للنشر، تقدم نسخة إلكترونية مجانية لأصحاب البحوث المنشورة.

الهدف الأساسي لمجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية هو توفير خدمة النشر للباحثين والأكاديميين، ومشاركة الأبحاث المنشورة على موقعها مع كل الراغبين في المعرفة وتدعم سياسة المجلة البحوث ذات الجودة العالية التي تخضع بحوثهم للتحكيم السري وتعمل على توفيرها مجانا من خلال موقع إلكتروني.

journal-araa@cu-aflou.dz

قواعد النشر في المجلة

- تخضع البحوث المقدّمة إلى المجلّة للتقويم والتحكيم حسب الأصول العلمية المتبعة.
- تُقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.
- يكون البحث المقدّم للمجلة مستوفياً شروط البحث العلمي من حيث الأصالة و الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير وعلى الباحث مراعاة أسلوب البحث بحيث يكون موافقاً للقواعد اللغويّة.
- أن لا يتجاوز البحث 20 صفحة مقاس (A4) باستخدام محرر النص العربي(office word 2007) وبخط Sakkal Majalla بحجم 14 بالنسبة للنص وبحجم 13 بالنسبة للأرقام في عرض النص) وبالأبعاد التالية بالسنتمتر: علوي H:2.4 ، سفلي B:2.4 ، يمين D2.4 ، يسار G2.4 ، أعلى الصفحة (En-tête):1.3.، أسفل الصفحة .1.3 (Pied de page) النص الفرنسي يكون بخط Times New Romain بحجم 12.
- يرفق البحث بملخص باللغتين العربية والإنجليزية في حدود 8 أسطر.
- يشترط في عنوان البحث والكلمات الدالة أن تكون باللغتين العربية والإنجليزية، مرفقا بتصنيف (***Journal*** **(JEL) Classification** ***of Economic Literature***)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American*** ***AEAEconomic Association***)

(https://www.aeaweb.org/jel/guide/jel.php)

- ألا يكون البحث قد سبق نشره على أي نحو كان أو تم إرساله للنشر في مجلة أخرى ويتعهد الباحث بذلك.
- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه لأي جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.
- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكّمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدّلة في مدة لا تتجاوز 15 يوما.
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد إرساله للتحكيم إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير.
- يرفق البحث بمعلومات تخص الباحث، تتضمن اسمه ودرجته العلميّة، وتخصصه، ووظيفته والجهة الّتي يعمل بها، رقم هاتفه وبريده الإلكتروني.
- قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقدّمة إلى المجلّة نهائيّة، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم إبداء مبرّرات لقراراتها.
- يتم ترتيب وتصنيف المراجع بالاعتماد على اسلوب (APA) ***American Psychological Association*** ، كما هو موضح في الرابط:

http://support.office.com/fr-fr/article/APA-MLA-Chicago-%E2%80%93-Mise-en-forme-automatique-de-bibliographies-405c207c-7070-42fa-91e7-eaf064b14dbb

- يرسل البحث حصرا عبر بريد المجلة

journal-araa@cu-aflou.dz

المجلس العلمي للمجلة

الاسم واللقب	الهيئة المستخدمة
أ.د خالد جمال شتيوي الجعارات	جامعة الشرق الاوسط الاردن
أ.د شاكر عبد موسى	جامعة البصرة العراق
أ.د شاشي عبد القادر	جامعة الزعيم اسطنبول
أ.د بوهراوة السعيد	الاكاديمية الدولية للبحث الاسلامي والمالي ماليزيا
أ.د غالب محمد محمد البستنجي	جامعة دار العلوم الاردن
أ.داحمد حسيني	جامعة مانشيستر بريطانيا
أ.د مروة زكي	جامعة عين شمس القاهرة
أ.د رابح خوني	جامعة محمد خيضر بسكرة
أ.د على سماي	جامعة د يحي فارس المدية
أ.د موسى سعداوي	جامعة د يحي فارس المدية
أ.د الليلياس شاهد	جامعة الشهيد حمة لخضر وادي سوف
أ.د عجيلة محمد	جـــامعـــة غردايـــة
أ.د مصيطفى عبد اللطيف	جـــامعـــة غردايـــة
أ.د بن سانية عبد الرحمان	جـــامعـــة غردايـــة
أ.د بلعور سليمان	جـــامعـــة غردايـــة
أ.د بوعبدلي احلام	جـــامعـــة غردايـــة
د.بن يوسف خلف الله	المركز الجامعي بافلو
د. قورين حاج قويدر	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
د.زبير عياش	جامعة أم البواقي
د. عابد بوشيبة	جامعة ابن خلدون تيارت
د.بن يوسف أحمد	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
د.عبو عمر	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
د.دويس عبد القادر	جامعة ابن خلدون تيارت
د. ساجي فاطيمة	جامعة ابن خلدون تيارت
د. دفرور عبد المنعم	جامعة الشهيد حمة لخضر وادي سوف
د. محمد مسعودي	جامعة الشهيد حمة لخضر وادي سوف
د. مبارك بن زاير	جامعة طاهري محمد بشار
د. معاش قويدر	جامعة زيان عاشور الجلفة
د.كمال زيتوني	جامعة محمد بوضياف المسيلة
د.عبد المجيد تيماوي	جـــامعـــة غردايـــة
د. رواني بوحفص	جـــامعـــة غردايـــة
د. عسول محمد	جامعة العربي بن امهيدي ام البواقي
د.البارود ام الخير	جامعة الجزائر 03
د. لفايدة عبد الله	جامعة قسنطينة 02

هيئة المجلة

د.طهاري عبد الكريم	المدير الشرفي المجلة
د.خلف الله بن يوسف	رئيس هيئة التحرير
د.حاج قويدر قورين	مساعد رئيس التحرير
د.عمارة البشير	مساعد رئيس التحرير
د.شنافي مولاي عبد القادر	مدير النشر

هيئة المراجعة

د. قطاف عبد القادر	المركز الجامعي أفلو
د. زاوي عيسي	المركز الجامعي أفلو
د. فتحي مولود	المركز الجامعي أفلو
د. طلحة أحمد	المركز الجامعي أفلو
د. بودرة فاطيمة	المركز الجامعي أفلو
د. هيلامي نبيلة	المركز الجامعي أفلو
د.شتوح دلال	المركز الجامعي أفلو
د.بريطل فاطمة	المركز الجامعي أفلو
د. عطية خديجة	المركز الجامعي أفلو

أمانة المجلة

شنيني حسين	المركز الجامعي أفلو

المركز الجامعي بأفلو- الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

ISSN: 2710-8848

المجلد 02 العدد01 / 2020

1ـ دراسة عن تطور حجم المصرفية الإسلامية في مصر 2010ـ2019	14-01
– أحمد شوقي سليمان– جامعة الأزهر (مصر)	
2- **القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية**	29-15
– جعفر عثمان الشريف– جامعة المجمعة (المملكة العربية السعودية)	
3ـ **أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في الجزائر**	43-30
– بن عوالي خالدية ـ المركز الجامعي بأفلو (الجزائر)	
– بن نعوم حليمة ـ جامعة وهران 2 (الجزائر)	
4ـ **أثر أزمة انهيار أسعار النفط في** 2014 **على واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة** (2014ـ2018)	54-44
– سارة برحومة – جامعة المسيلة (الجزائر)	
– فطيمة مشتر –جامعة البويرة(الجزائر)	
– أمال موساوي – جامعة المسيلة (الجزائر)	
5ـ **الاستثمار العمومي في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة** "2000ـ2016	68-61
– مهدي قيطون – جامعة أم البواقي (الجزائر)	
– حنان شريط– جامعة أم البواقي (الجزائر)	
6ـ **لوحة القيادة والأعمال المصرفية ـ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**BADR	83-69
– فطيمة عليش – جامعة المدية (الجزائر)	
– يوسف بوعيشاوي– جامعة المدية (الجزائر)	
7ـ **قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة** (2000ـ2018)	104-84
– عبد الرزاق بن عمرة - جامعة سطيف1 فرحات عباس (الجزائر)	
8ـ **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني**	121-105
– يعقوبن صليحة – جامعة الجزائر 3	
9ـ **التجمعات العنقودية مسار نحو بناء مقاربة مشتركة لدعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -خبرات دولية رائدة وآفاق مستقبلية واعدة –**	137-122
– قوفي سعاد – جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)	
– تقرارت يزيد – جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)	
– لشهب سناء – جامعة لونيسي على البليدة 2 (الجزائر)	

دراسة عن تطور حجم المصرفية الإسلامية في مصر 2010–2019

A study on the evolution of the size of Islamic banking in Egypt 2010-2019

أحمد شوقي سليمان[1] *

[1] كلية التجارة جامعة الأزهر مصر (القاهرة)،

تاريخ الاستلام: 2020/02/13؛ تاريخ القبول: 2020/04/15؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: تهدف هاته الدراسة الى دراسة تطور حجم المصرفية الاسلامية في مصر والتى شهدت تطورا ونموا سريعا في تطور الصناعة المصرفية بالاعتماد على مصادر التمويل الاسلامي وفق مبادئ الشريعة الاسلامية ، وسيعرض التقرير دراسة تحليلية لمعدلات نمو المصارف الإسلامية بالكامل (بنك فيصل الإسلامي – بنك البركة – مصرف أبو ظبي الإسلامي) خلال أخر 10 سنوات في ضوء القوائم المالية المنشورة والمعتمدة من المحاسبين القانونين، بالإضافة لعرض عدد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية المرخص لها بتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية دون التعرض لحجم اعمالها وذلك لعدم نشر قوائمها المالية بشكل منفصل عن البنوك التقليدية التابعة.

ومن خلال النتائج المتوصل اليها ان المالية المصرفية الاسلامية شهدت تطورا من خلال الدراسة على بعض المصارف في جمهورية مصر العربية تطور حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية. تطور حجم الودائع والالتزامات بالمصارف الإسلامية المصرية تطور حجم التمويلات بالمصارف الإسلامية المصرية. تطور حجم رأس مال المصارف الإسلامية المصرية.

الكلمات المفتاح : مصرفية اسلامية ؛ تمويل ؛ ودائع ؛ التزامات ؛ راس مال.

تصنيف JEL : G21 ؛ G20

Abstract: This study aims to study the evolution of the size of Islamic banking in Egypt, which has witnessed rapid development and growth in the development of the banking industry by relying on Islamic financing sources in accordance with the principles of Islamic Sharia, and the report will present an analytical study of the growth rates of Islamic banks in full (Faisal Islamic Bank - Al Baraka Bank - Abu Dhabi Bank Al Islamic) during the last 10 years in the light of the published financial statements approved by legal accountants, in addition to showing the number of Islamic branches of conventional banks licensed to provide banking services that are compatible with Islamic law without exposure to the size of their business and that Publishing its financial statements separately from the traditional subsidiary banks.

Through the results obtained, the Islamic banking finance witnessed an evolution through the study of some banks in the Arab Republic of Egypt, the development of the size of the assets of Egyptian Islamic banks. The evolution of the volume of deposits and liabilities in Egyptian Islamic banks The evolution of the volume of funds in Egyptian Islamic banks. The evolution of the capital of Egyptian Islamic banks.

Key words: Islamic banking, finance, deposits, liabilities, capital

Jel Classification Codes : G20 ; G21

* المؤلف المرسل: الإيميل: **shawky0007@gmail.com**

I- تمهيد :

تهدف الدراسة إلى عرض واقع صناعة المصرفية الإسلامية في مصر خلال الفترة من 2010 حتي 2019 وذلك لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة في واحدة من أول الدول التي نادت بتطبيق المصرفية الإسلامية على مستوى العالم علي يد الدكتور أحمد النجار رحمة الله علية منذ عام 1963، وسيعرض التقرير دراسة تحليلية لمعدلات نمو المصارف الإسلامية بالكامل (بنك فيصل الإسلامي – بنك البركة – مصرف أبو ظبي الإسلامي) خلال أخر 10 سنوات في ضوء القوائم المالية المنشورة والمعتمدة من المحاسبين القانونين، بالإضافة لعرض عدد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية المرخص لها بتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية دون التعرض لحجم اعمالها وذلك لعدم نشر قوائمها المالية بشكل منفصل عن البنوك التقليدية التابعة لها وذلك ولكي تكون البيانات المعروضة مطابقة للواقع التطبيقي ولكي يسهل للباحثين والمهنين والمهتمين الاعتماد علي التقرير في إجراء الدراسات الأكاديمية والأبحاث المهنية، مع إلقاء الضوء على حجم المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري في ضوء التقارير الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري من خلال الاتي :

الاشكالية المطروحة : ماهي الاستراتيجية المتخذة في مصر من اجل انجاح المصرفية الاسلامية في جمهورية مصر العربية ؟

واللاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى العناصر الاتية :

- تطور حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم الودائع والالتزامات بالمصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم التمويلات بالمصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم رأس مال المصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم ربحية المصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية المصرية.
- تطور حجم الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بالمصارف الإسلامية المصرية.
- مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية المصرية (معيار كفاية رأس المال والرافعة المالية).
- حجم الفروع الإسلامية بالسوق المصرفي المصري.
- المنتجات والخدمات بالمصارف الإسلامية في القطاع المصرفي المصري.
- أهم معوقات تطبيق المصرفية الإسلامية في مصر.
- نظرة مستقبلية لحجم صناعة المصرفية الإسلامية في مصر.

1. تطور حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية:

تمثل أصول المصارف الإسلامية بالكامل (مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) 4% من إجمالي قيمة أصول البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري بعد استبعاد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، حيث يقدر إجمالي أصول المصارف الإسلامية بالكامل بالقطاع المصرفي 235 مليار جنية مصري بنهاية عام 2019 بمعدل نمو قدرة 14.4% بالمقارنة 205 مليار جنية مصري للعام 2018، وقد بلغ معدل النمو للعام 2018 حوالي 20.8% بالمقارنة 170 مليار جنية مصري بنهاية 2017. وبالنظر لمعدل نمو أصول البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري 7.5% للعام 2019 مقارنة بمعدل نمو 11.2% للعام 2018.

الشكل رقم 01 يوضح تطور حجم اصول المصارف الاسلامية المصرية

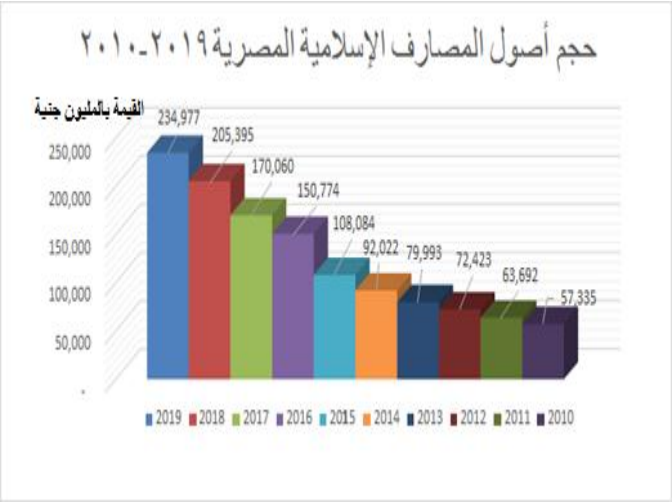

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 06

ويتبين ان معدل نمو أصول المصارف الإسلامية للأعوام 2019 و2018 أفضل من معدل نمو أصول البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري بالكامل. وهو أفضل أيضاً من معدل نمو إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري بالكامل متضمناً المصارف الإسلامية 7,8% للعام 2019 مقارنة بمعدل نمو 12.9% للعام 2018.

الشكل رقم 02 يوضح معدل نمو اصول المصرفية الاسلامية في مصر

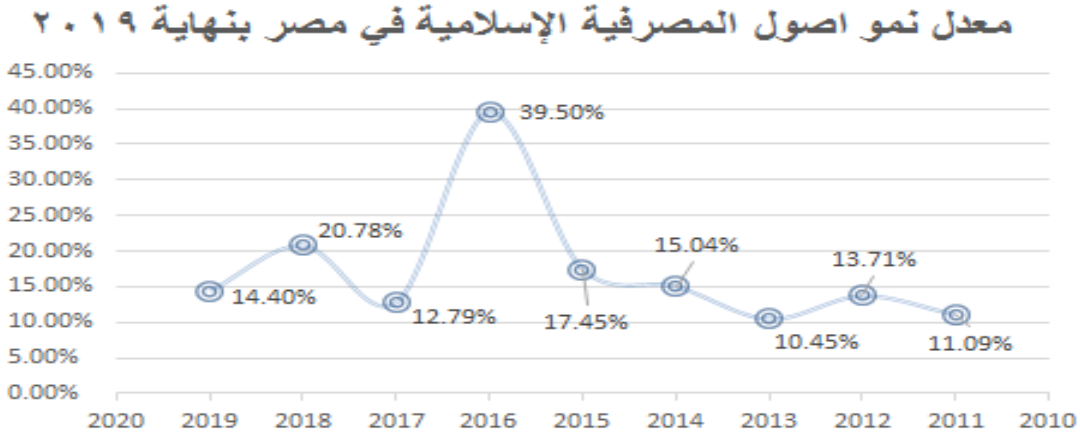

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 06

ويتلاحظ انخفاض معدل نمو أصول المصرفية الإسلامية للعام 2019 عن معدل نموها بالعام السابق 2018 بنسبة سالبة 6.4%. وهذا الانخفاض شمل القطاع المصرفي المصري بالكامل حيث انخفض معدل نمو أصول القطاع المصرفي المصري بالكامل بنسبة سالبة ايضاً قدرها 5.07% وهي نسبة متقاربة نوعاً ما، ويرجع ذلك الانخفاض للظروف العالمية التي أثرت في الاقتصاد العالمي ومنها الحروب التجارية.كما ان هناك معدل نمو استثنائي خلال العام 2016 بنسبة 39.5% ويبلغ معدل النمو التراكمي خلال اخر عشر سنوات 15.5%حيث بلغ معدل نمو الأصول 11.09% عام 2011 حتى وصل إلى 14.4% بنهاية 2019 ووقد دعم زيادة معدل النمو التراكمي الارتفاع بالأعوام 2015 و2016 حيث بلغا 17.45% و39.5% على التوالي.

وبالنظر إلى نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري يتبين أنها في حالة نمو مستمر بمتوسط 3.7% سنوياً حيث تمثل 3.5% للعام 2017 (4.8 تريليون جنية إجمالي أصول القطاع المصرفي)، وارتفعت لتصل إلى 3.7% بنهاية 2018 (5.4 تريليون جنية إجمالي أصول القطاع المصرفي) وزادت بنسبة تصل إلى 4% بنهاية 2019 (5.8 تريليون جنية إجمالي أصول القطاع المصرفي)..

2 تطور حجم الودائع والالتزامات بالمصارف الإسلامية المصرية:

تمثل الودائع الإسلامية للمصارف الإسلامية بالكامل حوالي 5% من إجمالي ودائع البنوك بالقطاع المصرفي المصري والتي بلغت 4.22 تريليون جنية مصري بنهاية 2019. حيث يبلغ إجمالي الودائع الإسلامية 201.5 مليار جنية مصري بزيادة قدرها حوالي 28 مليار جنية مصري عن عام 2018 وبمعدل نمو 16.4%، بالمقارنة 173.4 مليار جنية مصري بنهاية 2018، وبمعدل نمو 19.5% بالمقارنة 145.1 مليار جنية مصري للعام 2017 ، وبمعدل نمو 13.9% بالمقارنة 127.4 مليار جنية مصري للعام 2016.

الشكل رقم 03 يوضح حج الودائع بالمصارف الاسلامية

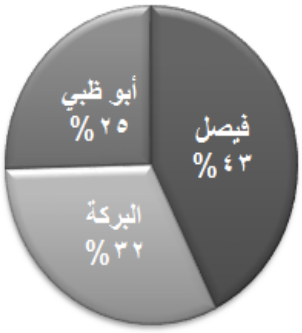

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص07

وبالنسبة لمعدل نمو محفظة الودائع بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري يبلغ 10.8% بنهاية 2019 مقارنة 14.5% بنهاية 2018، مقارنة 20.6% بنهاية 2017 حيث تقدر ودائع البنوك التقليدية 4.02 تريليون جنية، و3.62 تريليون جنية، و3.17 تريليون جنية، و2.62 تريليون جنية للأعوام 2019، و2018، و2017، و2016 على التوالي.

ويتبين أن معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية تفوق نظيرتها بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري بخلاف العام 2017، حيث تفوق معدل نمو الودائع بالقطاع المصرفي عن معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية. كما يبلغ معدل نمو الودائع بالكامل بالقطاع المصرفي المصري بالكامل 11.04% بنهاية العام 2019، و14.7% بنهاية 2018، و20.3% بنهاية 2017.

ويبلغ معدل النمو المركب للودائع الإسلامية 14.8% خلال أخر عشر سنوات وقد دعم ذلك الارتفاع وجود زيادة في معدل نمو عام 2016 حيث بلغ 34.17%، وقد ارتفعت نسبة الودائع لإجمالي الالتزامات بالمصارف الإسلامية لتصل إلى94% بنهاية العام 2019 مقارنة بنسبة 93% بنهاية عام 2018، وهو ما يظهر انخفاض قيمة الالتزامات الأخرى المتمثلة في الالتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة، والارصدة المستحقة للبنوك، والالتزامات الاخرى

الشكل رقم 04 يوضح نمو الودائع بالمصارف الاسلامية

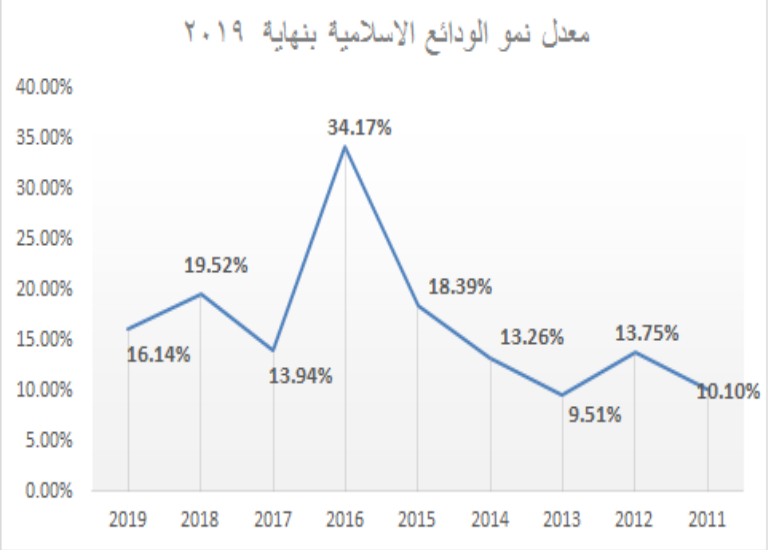

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص08

حيث تقدر قيمة الالتزامات بالمصارف الإسلامية المصرية بالكامل 213.5 مليار جنية بنهاية العام 2019، وبمعدل نمو 14.08%، وتبلغ 187.2 مليار جنية مصري بنهاية العام 2018 وبمعدل نمو 20%، وتقدر الالتزامات بنهاية 2017 حوالي 156 مليار جنية مصري بمعدل نمو 12.5% مقارنة 138.7 مليار جنية مصري بنهاية 2016.

الشكل رقم 05 يوضح اجمالي التزامات المصارف الاسلامية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 09

3.تطور حجم التمويل بالمصارف الإسلامية المصرية.

بلغ إجمالي محفظة التمويل الإسلامي بالمصارف الإسلامية الثلاثة 57.5 مليار جنية مصري وتمثل 3% من إجمالي محفظة القروض والتمويل بالقطاع المصرفي المصري والتي بلغت 1.89 تريليون جنية مصري بنهاية العام 2019، وقد بلغ معدل نمو محفظة التمويل الإسلامي 18.3% بنهاية 2019 بزيادة قدرها 8.9 مليار جنية مصري بالمقارنة 48.6 مليار جنية مصري بنهاية 2018، وبمعدل نمو 29.7% بزيادة قدرها 11.1 مليار جنية مصري مقارنة بالعام 2017 حيث قدرت 37.4 مليار جنية مصري.

الشكل يوضح :06 يوضح محفظة التمويل بالمصارف الاسلامية المصرية

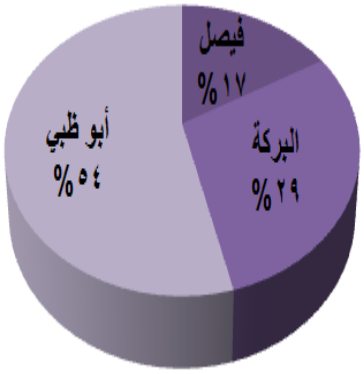

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 11

وتبلغ محفظة القروض بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري 1.83 تريليون جنية مصري وبمعدل نمو 3.8% مقارنة بالعام 2018 والتي قدرت 1.76 تريليون جنية مصري وبمعدل نمو 23.85% بالمقارنة 1.43 تريليون جنية مصري للعام 2017، وبمعدل نمو 12.74% بالمقارنة للعام 2016 والتي قدرت 1.26 تريليون جنية مصري. ويتبين تفوق معدل نمو محفظة التمويل الإسلامي (18.3%) بنسبة أكبر من 14% مقارنة بمعدل نمو محفظة القروض للبنوك التقليدية بالمصرفي المصري (3.8%) بنهاية 2019، وبنسبة 6% تقريباً بنهاية العام 2018. ويبلغ معدل النمو المركب لمحفظة التمويل الإسلامي خلال أخر عشر (2010-2019) سنوات 17% ويرجع ذلك لارتفاع معدل نمو محفظة التمويل الإسلامي بنسبة 40.34% للعام 2016.

الشكل 07 يوضح معدل نمو محفظة التمويلات الاسلامية

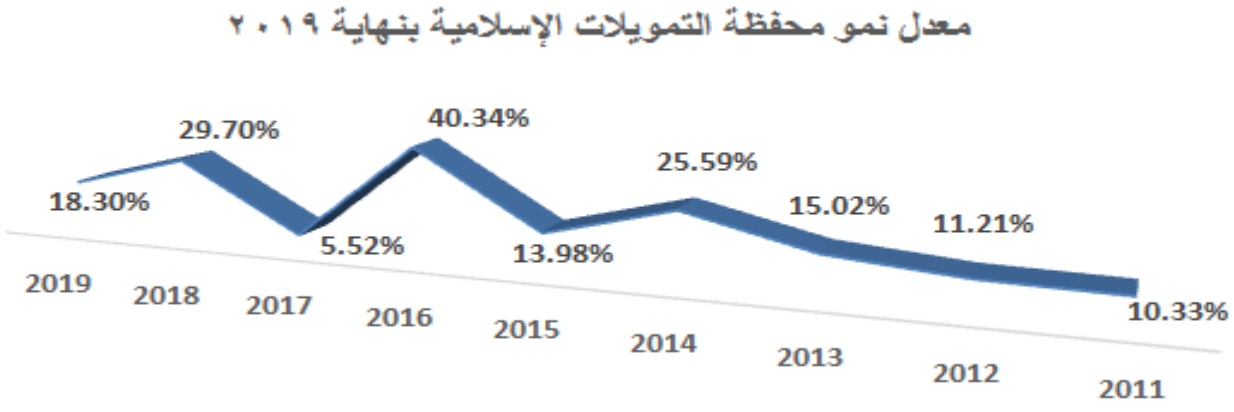

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص11

وبالنسبة لمعدل نمو محفظة القروض والتمويل بالقطاع المصرفي المصري بالكامل فقد بلغت 1.89 تريليون جنية مصري بنهاية 2019 وبمعدل نمو 4.2% بزيادة قدرها 67 مليار جنية مصري مقارنة 1.81 تريليون جنية مصري بنهاية 2018 وبمعدل نمو 24%

بزيادة قدرها 351 مليار جنية مصري مقارنة 1.46 تريليون جنية مصري بنهاية 2017 وبمعدل نمو 12.5% بزيادة قدرها 163 مليار جنية مصري مقارنة 1.30 تريليون جنية مصري بنهاية 2016.

وقد ارتفعت نسبة التمويل إلى الودائع لتصل إلى 30% بنهاية 2019 بالمقارنة 28% بنهاية 2018، ونسبة 25.7% بنهاية 2017، إلا انها تمثل نسبة منخفضة مقارنة بنسبة القروض للودائع بالبنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري 45.6%، و48.7%، و45%، و48.1% للأعوام 2019، و2018، و2017، و2016 على التوالي، كما ان نسبة التمويلات والقروض والتمويلات بالقطاع المصرفي المصري بالكامل (متضمنة المصارف الإسلامية) 44.8% و47.7% و44.2% و47.2% خلال الأعوام لأعوام 2019، و2018، و2017، و2016 على التوالي. إلا انه تلاحظ أن نسبة التمويلات الإسلامية للودائع في لعينة من البنوك التقليدية التي لها فروع إسلامية تتجاوز نسبة 45%.

4. تطور حجم رأس مال المصارف الإسلامية المصرية.

بلغ قيمة رأس مال المصارف الإسلامية بالكامل 6.6 مليار جنية مصري بنهاية 2019 وقد بلغ معدل نمو رأس مال المصارف الإسلامية 30.7% بزيادة قدرها 1.5 مليار جنية مصري بالمقارنة 5.04 مليار جنية مصري بنهاية العام 2018 وبمعدل نمو صفر% و11% بالعام 2017، وترجع الزيادة الملحوظة في رأس مال المصارف الإسلامية في 2019 لقيام بنك فيصل الإسلامي وبنك البركة بزيادة رأسمالهما المدفوع وذلك وفقاً للتعديلات الجديدة بقانون البنك المركزي المصري الأخير.

الشكل رقم 08 يوضح راس مال المصارف الاسلامية

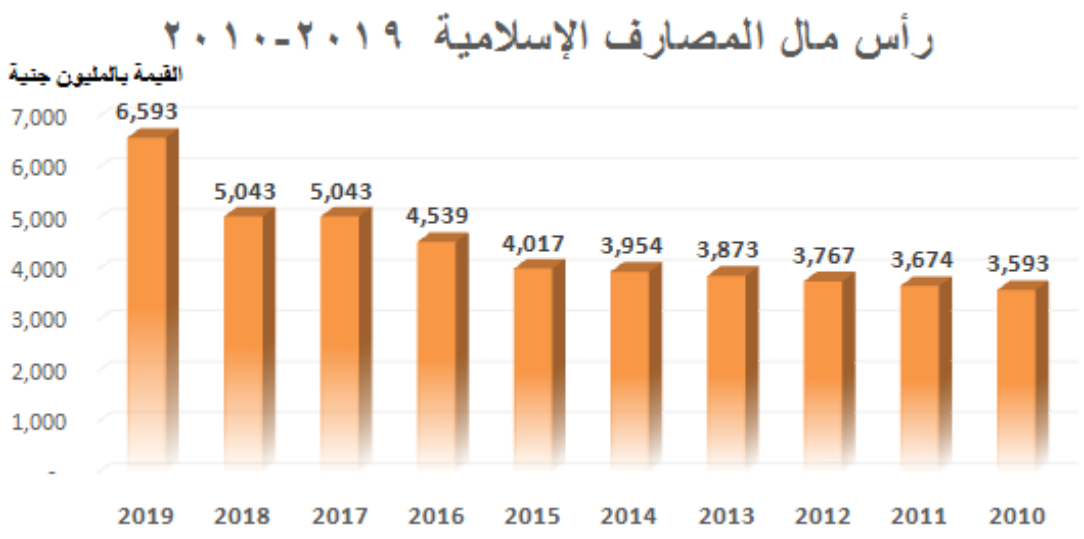

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 012

ويمثل رأس مال المصارف الإسلامية 4.23% من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي المصري بنهاية العام 2019 والذي يقدر 156 مليار جنية مصري، ويمثل 3.3% من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي المصري بنهاية العام 2018 والذي يقدر 151 مليار جنية مصري، ويمثل 3.5% من إجمالي رأس مال البنوك بالقطاع المصرفي المصري بنهاية العام 2017 والذي يقدر 141 مليار جنية مصري، و3.9% بنهاية العام 2016 والذي يقدر 114 مليار جنية مصري.

الشكل رقم 09 يوضح راس مال المصارف الاسلامية

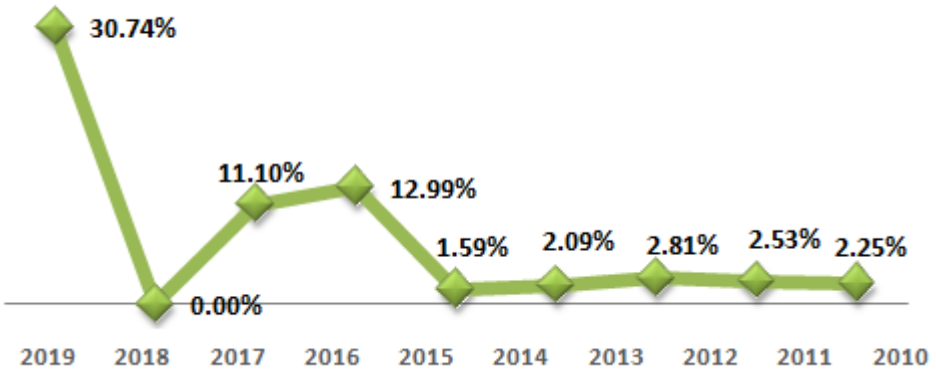

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 12

وقد بلغ معدل نمو رأس مال البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري 3.3% مقارنة بمعدل نمو 30.7% للمصارف الإسلامية بالقطاع المصرفي المصري بنهاية 2019. وهو ما يظهر قدرة المصارف الإسلامية على زيادة رأس مالها بنسبة تفوق إجمالي البنوك بالقطاع المصرفي المصري والتزامها بالضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري والذي سيدعم بدورة قدرة رأس مال المصارف الإسلامية على امتصاص وتحمل المخاطر المحيطة، وقد بلغ معدل نمو رأس مال البنوك بالقطاع المصرفي المصري 7,09% و23,6% بنهاية 2018 و2017 على التوالي مقارنة صفر% و11% للمصارف الإسلامية المصرية للأعوام 2018 و2017 على التوالي. وبلغ معدل النمو السنوي المركب 6,61% لأخر عشر سنوات.

5. تطور حجم ربحية المصارف الإسلامية المصرية.

الشكل 10 يوضح نمو راس مال في المصارف الاسلامية

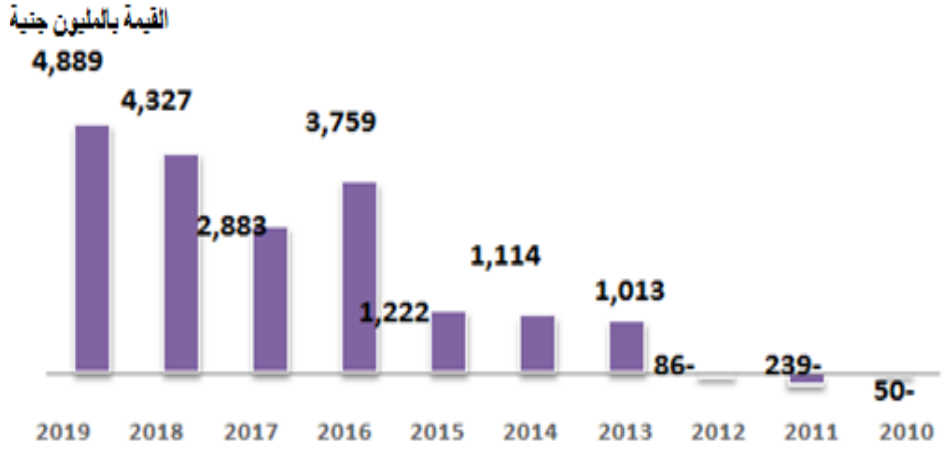

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 14

بلغت ربحية المصارف الإسلامية بالكامل 4.9 مليار جنية مصري بنهاية العام 2019 بزيادة قدرها 562 مليون جنية مصري وبمعدل نمو في صافي الربح 13%، مقارنة 4.3 مليار جنية مصري بنهاية 2018 وبمعدل نمو50% مقارنة 2.8 مليار جنية مصري للعام 2017. إلا أن معدل نمو الربحية للمصارف الإسلامية انخفض بنسبة (23.3%) بنهاية العام 2017 حيث كانت ربحية

المصارف الإسلامية 3.7 مليار جنية مصري للعام 2016 مسجلة انخفاض قدره 876 مليون جنية مصري، وقد ارتفع معدل نمو ربحية المصارف الإسلامية بزيادة كبيرة ليصل إلى 207,6% للعام 2016 مقارنة 1.2 مليار جنية مصري بنهاية العام 2015.

الشكل رقم 11 يوضح معدا نمو ربحية المصارف الاسلامية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 16

وقد حققت المصارف الإسلامية خلال الأعوام 2010 و2011 و2012 صافي خسارة قدرها 50 مليون جنية، و230 مليون جنية، و86 مليون جنية على التوالي ويرجع ذلك لتحقيق مصرف ابو ظبي الإسلامي صافي خسارة قدرها 510 مليون جنية، و561 مليون جنية، و854 مليون جنية للأعوام 2010، و2011، و2012 على التوالي ومقابل صافي ربحية لبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك البركة قدرها 460 مليون، و322 مليون، 768 مليون جنية خلال الأعوام 2010 و2011 و2012 على التوالي وهو ما ادى على تأكل ربحية المصارف الإسلامية بالكامل والوصول لخسائر إجمالية .

وقد بلغ متوسط معدل العائد على الأصول ROA للمصارف الإسلامية بالكامل حوالي 2% بنهاية 2019 و2018، و2017، بالمقارنة لمتوسط معدل العائد على الأصول لإجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري 1.4% للأعوام 2019 و2018، ونسبة 1.5% للعام 2017 وهو ما يظهر كفاءة المصارف الإسلامية في إدارة استخدامها لأصولها لتحقيق ربحية. وقد انخفض معدل العائد على حقوق الملكية ROE بنسبة طفيفة 1% لتصل إلى 23% بنهاية 2019، مقارنة 24% بنهاية 2018، اما بالنسبة للعام 2017 فقد بلغ ROE 20%، بالمقارنة لمتوسط العائد على حقوق الملكية لإجمالي البنوك العاملة بالقطاعات المصرفية المصري 19.2% للأعوام 2019 و2018 ونسبة 21.5% للعام 2017، وهو يوضح مدى قدرة المصارف الإسلامية المصرية على تحقيق أرباح إلى مجموع حقوق المساهمين خلال الأعوام المذكورة.

تطور حجم حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية المصرية.

حققت المصارف الإسلامية بالكامل معدل نمو 17.75% في حقوق الملكية وبقيمة قدرها 3.2 مليار جنية مصري لتصل إلى 21.4 مليار جنية بنهاية العام 2019 مقارنة بـ 18.2 مليار جنية مصري بنهاية عام 2018 وبمعدل نمو 29.3% مقارنة بحوالي 14 مليار جنية مصري بنهاية 2017، وبمعدل نمو 16.4% مقارنة بحوالي 12 مليار جنية مصري بنهاية 2016، وبمعدل نمو 71% مقارنة بحوالي 7 مليار جنية مصري بنهاية 2015، وقد بلغ معدل النمو 14% و20.7% و17.3% و4.8% خلال الأعوام 2015 و2014 و2013 و2012 و2011 وبمعدل نمو مركب 21.1% خلال أخر عشر سنوات.

الشكل رقم 12 يوضح حقوق الملكية بالمصارف الاسلامية المصرية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 17

6. تطور حجم الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بالمصارف الإسلامية

بالنسبة للاحتياطيات بلغت 5 مليار جنية مصري بنهاية 2019، وبمعدل نمو سالب (3.13%) مقارنة 5.2 مليار جنية مصري بنهاية 2018، وبمعدل نمو 37% تقريباً مقارنة 3.8 مليار جنية مصري بنهاية 2017، وبمعدل نمو 12.4% مقارنة 3,4 مليار جنية مصري بنهاية 2016، وبمعدل نمو 94.1% مقارنة 1.7مليار جنية مصري بنهاية 2015، وبمعدل نمو 10.8% مقارنة 1.6 مليار جنية مصري بنهاية 2014.

الشكل رقم 13 يوضح احتياطيات المصارف الاسلامية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 18

وبالنظر لمعدل نمو قيمة احتياطيات البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري يتلاحظ وجود تباين في معدلات النمو حيث بلغت قيمة احتياطيات البنوك التقليدية 240 مليار جنية للعام 2019 وبمعدل نمو 21% مقارنة 198 مليار جنية بنهاية 2018، وبمعدل نمو 12% مقارنة 176 مليار جنية مصري بنهاية، 2017 وبمعدل نمو 30% مقارنة 136 مليار جنية بنهاية 2016، كما تلاحظ أيضاً وجود تتباين في قيمة الاحتياطيات للمصارف الإسلامية خلال أخر عشر أعوام 2010-2019.

الشكل رقم 14 يوضح الارباح المحتجزة بالمصارف الاسلامية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير(مصرف أبو ظبي الإسلامي - بنك فيصل الإسلامي - بنك البركة) ص 06

ارتفعت قيمة الأرباح المحتجزة بقيمة قدرها 860 مليون جنية مصري وبنسبة نمو 11,8% لتصل إلى 8.1 مليار جنية مصري بنهاية 2019، مقارنة 7,3 مليار جنية مصري بنهاية 2018، و5,4 مليار جنية مصري بنهاية 2017 وذلك بعد استبعاد الخسائر المتراكمة لمصرف أبو ظبي الإسلامي حيث انخفضت قيمة الخسائر المرحلة لمصرف أبو ظبي الإسلامي بنسبة كبيرة عام 2019 لتصل إلى 229 مليون جنية مقارنة 1,3 مليار جنية مصري بنهاية العام 2018 وحوالي 2,1 مليار جنية مصري بنهاية 2017 وهو ما يظهر قدرته على تخفيض خسائره المرحلة لأكثر من عشر أعوام وبداية تحقيق صافي ربح منذ بداية 2013.

II - الطريقة والأدوات :

1.منتجات المصارف الإسلامية بالقطاع المصرفي المصري

تقدم المصارف الإسلامية المصرية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال شبكة الفروع المتوفرة في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية.

-أولاً في جانب الأصول (التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)

1- **التجزئة المصرفية :** - تقدم المصارف الإسلامية المصرفية التمويل للعملاء الأفراد من خلال صيغتي المرابحة والإجارة لتمويل الخدمات التعليمية (الجامعة الخاصة - المدارس الأجنبية)، وتمويل الزواج ، وتمويل الخدمات العلاجية، وتمويل الرحلات السياحية (عمرة، وحج و...) وتمويل اشتراك النوادي، وتمويل شراء السيارات الجديدة والسيارات المستعملة، وتمويل السلع المعمرة والأثاث المنزلي، وتشطيب الوحدات السكنية، وتمويل شراء الوحدات السكنية، وتمويل العيادات والمعامل الطبية ومعامل الأسنان. بالإضافة لإصدار البطاقات الائتمانية من خلال صيغتي المرابحة والقرض الحسن.

2- **الشركات** :- تقوم المصارف الإسلامية بتقديم التمويل للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال صيغ المرابحة والمضاربة والمشاركة والمضاربة والاستصناع وقد ساهمت المصارف الاسلامية في تمويل العديد من المشروعات في العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الاتصالات، وقطاع النقل الجوي والمطارات، وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية، وقطاع الصناعات التصديرية، وقطاع الصناعة، وقطاع السياحة، وقطاع البترول، قطاع الكهرباء، ومن أبرز المشروعات التي تم تمويلها بناء مصنع حديد المصريين بصيغة الاستصناع من خلال التمويل المشترك بين مجموعة من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية ذات الفروع الإسلامية. وهناك مصارف إسلامية تقدم التمويل للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر تتم من خلال البرامج الجاهزة بصيغة المرابحة.

تقدم المصارف الإسلامية المصرية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال شبكة الفروع المتوفرة في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية.

أولاً في جانب الأصول (التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)

1- **التجزئة المصرفية** : - تقدم المصارف الإسلامية المصرفية التمويل للعملاء الأفراد من خلال صيغتي المرابحة والإجارة لتمويل الخدمات التعليمية (الجامعة الخاصة - المدارس الأجنبية)، وتمويل الزواج ، وتمويل الخدمات العلاجية، وتمويل الرحلات السياحية (عمرة، وحج و...) وتمويل اشتراك النوادي، وتمويل شراء السيارات الجديدة والسيارات المستعملة، وتمويل السلع المعمرة والأثاث المنزلي، وتشطيب الوحدات السكنية، وتمويل شراء الوحدات السكنية، وتمويل العيادات والمعامل الطبية ومعامل الأسنان. بالإضافة لإصدار البطاقات الائتمانية من خلال صيغتي المرابحة والقرض الحسن.

2- **الشركات** :- تقوم المصارف الإسلامية بتقديم التمويل للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال صيغ المرابحة والمضاربة والمشاركة والمضاربة والاستصناع وقد ساهمت المصارف الاسلامية في تمويل العديد من المشروعات في العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الاتصالات، وقطاع النقل الجوي والمطارات، وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية، وقطاع الصناعات التصديرية، وقطاع الصناعة، وقطاع السياحة، وقطاع البترول، قطاع الكهرباء، ومن أبرز المشروعات التي تم تمويلها بناء مصنع حديد المصريين بصيغة الاستصناع من خلال التمويل المشترك بين مجموعة من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية ذات الفروع الإسلامية. وهناك مصارف إسلامية تقدم التمويل للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر تتم من خلال البرامج الجاهزة بصيغة المرابحة.

ثانياً في جانب الالتزامات (الودائع والشهادات)

تقدم المصارف الإسلامية المصرية مجموعة متنوعة من الأوعية الادخارية ذات العائد المتغير بناء على صيغة المضاربة ومن أهم الأوعية الادخارية الحسابات الجارية (بدون عائد)، الحسابات الاستثمارية، حسابات التوفير، الشهادات بمختلف آجالها لمدة سنة و3سنوات و5 سنوات و7 سنوات، وصناديق الاستثمار الإسلامية.

ثالثاً:- الخدمات المصرفية :-

تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية كإصدار دفاتر الشيكات، بطاقات السحب، الشيكات المصرفية، والانترنت البنكي، بطاقات الانترنت المدفوعة مقدماً، والحوالات،...

وتساهم المصارف الإسلامية في دعم عمليات التجارة الدولية من خلال خدمات التحويلات الخارجية، وخطابات الضمان بمختلف أنواعها، والتحصيلات المستندية، والاعتمادات المستندية.

تقدم المصارف الإسلامية المصرية مجموعة متنوعة من الأوعية الادخارية ذات العائد المتغير بناء على صيغة المضاربة ومن أهم الأوعية الادخارية الحسابات الجارية (بدون عائد)، الحسابات الاستثمارية، حسابات التوفير، الشهادات بمختلف آجالها لمدة سنة و3سنوات و5 سنوات و7 سنوات، وصناديق الاستثمار الإسلامية.

رابعا:- الخدمات المصرفية :

تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية كإصدار دفاتر الشيكات، بطاقات السحب، الشيكات المصرفية، والانترنت البنكي، بطاقات الانترنت المدفوعة مقدماً، والحوالات،...

وتساهم المصارف الإسلامية في دعم عمليات التجارة الدولية من خلال خدمات التحويلات الخارجية، وخطابات الضمان بمختلف أنواعها، والتحصيلات المستندية، والاعتمادات المستندية

III- النتائج ومناقشتها :

لكي تعزز المصارف الإسلامية المصرية مكانتها في السوق المصرفي المصري ولتحقيق المزيد من النجاحات يجب ان تكون المصارف الإسلامية على حذر من التحديات والمتغيرات الجديدة التي تشكلها الهياكل السوقية الآخذة في التطور على المستوى المحلي والدولي، ومن أهم التحديات العالمية في السوق المصرفي التطورات الحاصلة في التقنية المالية، وزيادة أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية. والعمل على إيجاد الحلول للمعوقات الداخلية لتوسع وانتشار المصارف الإسلامية في مصر وتتمثل أهم المعوقات الداخلية التي تواجه المصرفية الإسلامية في مصر الاتي:-

- عدم وجود قوانين محددة تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري.
- دعم التأهيل العلمي والعملي للكوادر البشرية المؤهلة لدعم وتطوير المصرفية الإسلامية في مصر.

- قلة الهيئات والجهات التدريبية للمصرفية الإسلامية في السوق المصرفي المصري.
- ضعف حجم الدعاية ونشر الوعي المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في السوق المصرفي المصري.
- عدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي تراقب أعمال المصارف الإسلامية.
- اعتماد بعض المصارف الإسلامية على نظرية المحاكاة في تقديم المنتجات والخدمات للبنوك التقليدية وعدم السعي نحو ابتكار منتجات معاصرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- عدم نشر البنوك التقليدية التي تمتلك فروع إسلامية والمتمثلة في 10 بنوك لقوائم مالية منفصلة لفروعها الإسلامية وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتحتاج المصرفية الإسلامية في مصر إلى تكاتف كافة الباحثين والمهنيين لدعم تطبيق المصرفية الإسلامية وتطوير منتجاتها ونظم التطبيق لكي تكون مواكبة للتطورات المعاصرة ومواجهة التحديات التي تحجم من نمو المصرفية الإسلامية، ويمكن من خلال تطبيقات الشمول المالي التغلب على بعض المعوقات والتحديات التي تواجة المصرفية الإسلامية في مصر. وهناك تحدي جديد أصاب كافة الدول والقطاعات الاقتصادية يتمثل في فيروس كورونا والذي قد يؤدي إلى التأثير السلبي في معدل نمو المصارف الإسلامية والبنوك بالقطاع المصرفي خلال النصف الأول من العام 2020.

IV- الخلاصة:

في ضوء التطورات التي شهدتها صناعة المصرفية الإسلامية والتي ظهرت من خلال توجه الحكومة المصرية في الاهتمام بأحد أهم الأدوات التمويلية والمتمثلة في الصكوك من خلال :-

- صدور تعديلات قانون سوق رأس المال رقم 17 لعام 2018 ولائحته التنفيذية والتي ستدعم تطبيق صكوك الشركات.
- مشروع قانون الصكوك السيادية بنهاية العام 2019 والتي ستدعم تطبيق الصكوك السيادية بغرض تمويل الموازنة العامة للدولة.

فإنه من المتوقع مع بداية إصدار الصكوك خلال العام 2020 التوسع في نشاط عمل المصارف الإسلامية وزيادة في حصتها السوقية بالسوق المصرفي المصري من حيث الودائع والتمويلات وعدد الفروع والمتعاملين، حيث يظهر دور المصارف الإسلامية من خلال عملية إصدار الصكوك كمنظم إصدار حيث سيقوم البنك بإدارة وتنظيم الإصدار والترويج للصكوك أو كوكيل للسداد من خلال تنسيق سداد الصكوك وأداء قيمتها في نهاية المدة لمالكيها.

كما أنه في ضوء توجه الحكومة المصرية في رقمنه الخدمات وتطبيق الشمول المالي فمن المتوقع أن تساهم في زيادة حجم المصرفية الإسلامية في مصر، ويجب على المصارف الإسلامية اقتناص هذه الفرصة واستغلالها بالشكل الأمثل لدعم التوسع في إنتشار المصرفية الإسلامية في مصر.

.

- الإحالات والمراجع :

1. القوائم المالية السنوية لبنك البركة مصر (2010-2019).
2. القوائم المالية السنوية لبنك فيصل الإسلامي المصري (2010-2019).
3. القوائم المالية السنوية لمصرف ابو ظبي الإسلامي (2010-2019).
4. التقارير الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصر حتى فبراير 2020.
5. تعديلات قانون سوق رأس المال رقم 17 لعام 2018 ولائحته التنفيذية.
6. مشروع قانون الصكوك السيادية المصري.
7. الموقع الاليكتروني لبنك مصر، والبنك الزراعي المصري، والمصرف المتحد، بنك عودة، البنك الأهلي المصري، وبنك الاستثمار العربي، وبنك الكويت الوطني، البنك المصري الخليجي، وبنك الشركة المصرفية العربية، وبنك قناة السويس.

القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية

Accounting measurement according to the basis of fair value and its effect on the quality of accounting information in Sudanese companies

جعفر عثمان الشريف [*]

جامعة المجمعة –كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحوطة سدير– المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام: 2020/02/26؛ تاريخ القبول: 2020/03/15؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: هدفت الدراسة الى التعرف على أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية العاملة في ولاية الخرطوم. اشتملت عينة الدراسة على عدد (16) شركة تجارية ، حيث تم توزيع عدد (63) استبانة على عينة من المحاسبين والمراجعين الداخليين. تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الاحصائية وتم التوصل الى النتائج التالية : أن تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة يؤثر بشكل ايجابي على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تعدها الشركات التجارية التي تعمل داخل ولاية الخرطوم وكذلك موثوقيتها وقابليتها للفهم. وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الأبحاث والدراسات في مجال المحاسبة عن القيمة العادلة من حيث القياس والعرض ومتطلبات الإفصاح، و العمل على تقليل التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية في الشركات التجارية في ولاية الخرطوم، وذلك بتوفير قواعد استرشاديه واضحة لقياس القيمة العادلة.

الكلمات المفتاح : قيمة العادلة، معلومات محاسبية، شركات تجارية

Abstract:

The study aimed to identify the effect of Accounting measurement on the Basis of Fair value in the quality of Accounting Information in Commercial Companies working in Khartoum State. The sample of the study included (16) commercial companies, where (63) questionnaires were distributed to a sample of accountants and internal auditors The study data was analyzed using a number of statistical methods and the following results were obtained: The study concluded that the application of Accounting measurement on the Basis of Fair value has a positive impact on the adequacy of the Accounting Information contained in the financial reports prepared by the Commercial Companies in Khartoum State, and its reliability. The study recommended To conduct further research and studies in the field of Fair value accounting in terms of measurement, presentation and disclosure requirements. And reduce personal estimates by financial reporting preparers in Commercial Companies in Khartoum State by providing clear guidelines for measuring fair value

Keywords: : Fair Value, Accounting Information, Commercial Companies.

[**] المؤلف المرسل: الإيميل: j.abdelaziz@mu.edu.sa

أولاً: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1- تمهيد:

يتسم عصرنا الحاضر بالعديد من التغيرات المالية والاقتصادية، حيث شهدت منظمات الاعمال مجموعة من التحديات التي ألقت بظلالها على واقعية وسلامة القياس المحاسبي، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية ، والتي أدت الى ضغوطات على مهنة المحاسبة تلزمها بإعادة النظر فيما يخص القياس وفق التكلفة التاريخية لأن البيانات المالية أصبحت قاصرة على إظهار الوضع المالي ونتائج الاعمال والتدفقات النقدية وفقاً للحقائق الاقتصادية مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها. وقد واجهت مهنة المحاسبة في سبيل تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي والأكثر ملائمة لرفع جودة التقارير المالية التي تعدها الشركات، وبالتالي إشباع حاجات مستخدميها بغرض مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولا يزال الجدل قائماً بين علماء المحاسبة والمنظمات المهنية فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي من حيث الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية بالشكل الأفضل والملائم للمستخدمين والمستفيدين منها، حيث لكل طريقة من طرق القياس مؤيدوها ومعارضوها، ويؤدي تطبيق كل طريقة من طرق القياس المختلفة الى نتائج مختلفة وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدميها ومن المستفيدين منها. ومن ضمن أساليب القياس المحاسبي البديلة لأسلوب التكلفة التاريخية أسلوب محاسبة القيمة العادلة والذي مثل ظهوره مطلب أساسي في إثبات ومعالجة العمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب الى الواقع العملي، وبالتالي تحقيق الكفاءة والموثوقية في المعلومات المحاسبية، مما حدا بالمنظمات المهنية المتخصصة الى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة. وتأتي هذه الدراسة للتعرف على الأثر الذي يحدثه القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية من حيث دقتها وموثوقيتها وتمثيلها للواقع العملي بصورة صادقة وعادلة (True and Fair) وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات التجارية العاملة في ولاية الخرطوم.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية؟. ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:1- ما أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في ملائمة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية؟.

2- ما أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية؟

3- ما أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تتمثل أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حديثاً في بيئة الأعمال السودانية، كما أن هناك ندرة في الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع القياس المحاسبي في المكتبة السودانية، حيث تمثل هذه الدراسة إضافة للمكتبة السودانية وفتح المجال للباحثين لإجراء المزيد من الأبحاث في مجال القيمة العادلة، كما تكتسب الدراسة أهميتها العملية في مساعدة مستخدمي التقارير المالية والمستفيدين منها في ترشيد قراراتهم الاقتصادية من واقع المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي أعدت باستخدام القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف التي تسعى الدراسة الى تحقيقها في الآتي:

1- التعرف عل مفهوم وأهمية أسلوب القيمة العادلة.

2- التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تجعلها ذات قيمة عند إعداد التقارير المالية للشركات التجارية.

3- دراسة أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة على ملائمة موثوقية وقابلية المعلومات المحاسبية في التقارير التي تعدها الشركات التجارية في ولاية الخرطوم .

4- الخروج بنتائج وتوصيات يمكن أن تساعد مستخدمي التقارير المالية والمستفيدين منها في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة الواردة في مشكلة الدراسة من خلال الفرضيات التالية:

1- يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى ملائمة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية.

2- يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى وموثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية.

3- يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية.

منهجية الدراسة:

واتساقاً مع أهداف الدراسة وفرضياتها قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي(Analytical Descriptive Approach) القائم على المسح الميداني بالاعتماد على الكتب والدوريات والتقارير والمقالات واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) والدراسات السابقة في الجانب النظري، كما قام الباحث بإعداد استبانة للتعرف على أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية وتم تحليلها باستخدام عدد من الأساليب الاحصائية.

متغيرات الدراسة:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في جودة المعلومات المحاسبية، أما المتغيرات المستغلة للدراسة فهي على النحو التالي:

1- ملائمة المعلومات المحاسبية للقرارات الاقتصادية للمستخدمين والمستفيدين منها.

2- موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية.

3- قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

حدود الدراسة:

وتمثلت الحدود المكانية للدراسة في جمهورية السودان- ولاية الخرطوم. أما الحدود المكانية فتمثلت في العام 2019م، أما الحدود البشرية فتمثلت في المحاسبين والمراجعين الداخلين العاملين في الشركات التجارية في ولاية الخرطوم.

الدراسات السابقة:

أما الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة منها :

1- دراسة (قاسم ،2012) حيث هدفت هذه الدراسة الى تقييم استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين في جمهورية مصر العربية وذلك في ظل معايير المحاسبة المالية الصادرة عام 2006م، وتعليمات البنك المركزي الصادرة عام 2002م، حتى تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة المالية الدولية. وتوصلت الدراسة الى أن هناك بعض المشكلات التي تصاحب استخدام مدخل القيمة العادلة مثل انخفاض موثوقية أرقامه في ظل عدم وجود سوق نشط للبند محل القياس. وأوصت الدراسة بتفعيل مدخل القيمة العادلة والعمل على حل مشكلاته لزيادة مستويات شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية .

2- دراسة (السعبري، مردان، 2012). هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة وآليات تطبيقها استناداً الى المعايير الدولية، مع بيان أهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها. وهدفت كذلك الى بيان الخصائص التي تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها في مؤشرات الأداء المالي. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤدي الى توفر مؤشرات مالية تعكس الواقع الفعلي، ويزيد من الشفافية والفعالية عند تقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها، والتي تساعدهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير قواعد استرشاديه واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، والتي تعتبر من الصعوبات التي تعيق تطبيق القيمة العادلة.

3- دراسة (قزون ،2013)، هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية الى دراسة فعالية القياس المحاسبي باستخدام نموذج القيمة العادلة، وجدوى تطبيقه في بيئة الأعمال الجزائرية من خلال استقصاء أراء عينة من الأكاديميين والمهنيين المهتمين بالشأن المحاسبي. وخلصت الدراسي الى أن البيئة الجزائرية ليست ملائمة للقياس وفقاً للقيمة العادلة في الوقت الحالي نظراً لحداثة تطبيق المفهوم، وعدم جاهزية شروط تطبيقه والتي تتمثل في عدم وجود أسواق نشطة، وعدم وجود أسواق خاصة ببعض الأصول، وكذلك عدم وجود خبراء مقيمين ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة.

4- دراسة (محمد ، عبد الله،2015)، تمثلت مشكله الدراسة في معرفة مدى اهتمام المصارف السودانية بمحاسبة القيمة العادلة للبيانات المالية في عملية القياس والاعتراف المحاسبي. وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على مستوى إدراك المصارف السودانية لأهمية القياس على أساس القيمة العادلة، ومن أهم نتائج الدراسة أن هناك إدراك تام لدى المصارف السودانية لأهمية القياس والإفصاح المحاسبي للبيانات المالية وفقاً لنموذج محاسبة القيمة العادلة. ومن توصيات الدراسة ضرورة اهتمام المصارف السودانية بالمحاسبة عن القيمة العادلة، وإجراء مزيد من الأبحاث والدراسات في مجال محاسبة القيمة العادلة وفقاً لما تقتضيه المتطلبات المهنية في هذا الخصوص.

5–دراسة (بدير،2015). هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية من حيث مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة لمحاسبة القيمة العادلة . وخلصت الدراسة الى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، كما توجد عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق

القيمة العادلة في القياس المحاسبية أهمها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري لتطبيق القيمة العادلة. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة إنشاء جهاز حكومي يتولى إصدار والإعلان دورياً عن القيمة العادلة لمختلف السلع التي يتم تداولها في السوق المحلي، وأيضاً الإفصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية.

6- دراسة (Shanklin et al,2011). حيث هدفت هذه الدراسة الى مناقشة القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " IFRS " وتأثير ذلك على التقارير المالية، حيث أوضحت الدراسة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحتم قياس بعض الأصول والخصوم بالقيمة العادلة . وتوصلت الدراسة الى أن هناك أهمية كبيرة للتحول الى القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وذلك للوصول الى توافق عالمي ومجموعة موحدة من المعايير الدولية ، كما أن هناك فجوة تحدث عند تطبيق القيمة العادلة ، وذلك نتيجة لعدم الفهم التام لمدخل القيمة العادلة. وأوصت الدراسة بضرورة حل الخلاف الدائر حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة وكيفية قياسها بهدف التوصل الى التوافق على مجموعة موحدة من المعايير الدولية لتسهيل عملية المقارنة ودمج الأعمال.

7- دراسة (Laghi,2012). هدفت هذه الدراسة الى تحليل مستوى الشفافية والمنفعة لمستويات قياس القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي(IFRS7). كما هدفت الى التحقق من وجود علاقة بين مستويات قياس القيمة العادلة والمتغيرات المرتبطة برأس المال. ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن هناك ارتباط بين رأس المال السوقي وصافي الدخل بقيمة الأصول التي يتم تقييمها في المستويات المختلفة للقيمة العادلة، وكذلك يعتبر المستوى الثالث للقيمة العادلة هو المقياس الأكثر ذاتية في قياس الأدوات المالية، ويعتبر هذا المستوى أداة لمواجهة التقلبات الدورية في فترات الأزمات المالية.

8-دراسة (Lian & Edward, 2014). حيث هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير استخدام نموذجي التقرير المالي عن الأصول التشغيلية لشركات الاستثمار العقاري في إنجلترا باستخدام القيمة العادلة، وبالتكلفة التاريخية في الولايات المتحدة الأمريكية، عن دقة تنبؤات المحللين الماليين، وتم تقييم دقة التنبؤات في قائمة المركز المالي من خلال قياس قيمة صافي الأصول، ودقة التنبؤات في قائمة الدخل من خلال التنبؤ بربحية السهم. ومن نتائج الدراسة أن هناك دقة تنبؤيه كبيرة في صافي الدخل في الشركات بإنجلترا والتي تطبيق أسلوب القيمة العادلة الذي يوفر معلومات خاصة تساعد في زيادة دقة التنبؤات بقائمة المركز المالي، كما أن هناك دقة تنبؤيه منخفضة في قيمة ربحية السهم في الشركات بإنجلترا والتي تطبق أسلوب القيمة العادلة، ويعزى السبب في ذلك الى قيام الشركات بإضافة الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل المعدة على أساس القيمة العادلة. تتشابه دراسة الباحث مع الدراسات السابقة في تناولها للقيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية في القياس المحاسبي من حيث تناولها للقيمة العادلة من حيث المفهوم والأهداف وطريقة التطبيق.

التعليق على الدراسات السابقة:

وعلى الرغم من الجوانب المختلفة التي تناولتها الدراسات السابقة، تأتي هذه الدراسة في محاولة لبيان أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية التي تزاول نشاطها التجاري داخل ولاية الخرطوم، وبذلك فهي تختلف عن الدراسات السابقة في أنها قد تم تطبيقها في بيئة تختلف عن تلك التي أجريت عليها الدراسات السابقة.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

مفهوم القيمة العادلة:

عرفت القيمة العادلة بأنها " المبلغ الذي يمكن أن يتم به مبادلة الأصل أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت، أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية بين طرفين مستقلين".(عبد الزهرة وآخرون،2013). وعرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها بأنها " مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة وفي ظل سوق محايد، بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون إكراه في اتمام الصفقة". (عبد الحليم، علي،2013). كما قدم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في المعيار رقم (157) مفهوماً شاملاً للقيمة العادلة، وعرفها بأنها " الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس".(FASB). مما سبق يخلص الباحث الى أن القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي تأخذ بمفهوم أسعار الخروج(أسعار البيع)، ويهمل أسعار الدخول(التكلفة الجارية)، وأن السعر المستخدم كأساس لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتم في سوق منظمة بين متعاملين يمارس كل منهما عملية البيع أو الشراء في ظروف عادية وبدون تأثير.

أهداف تطبيق القيمة العادلة:

يحتاج المستخدمين والمستفيدين من البيانات والمعلومات المحاسبية، والتي يجب أن تكون ملائمة ودقيقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة، عليه فإن تطبيق القيمة العادلة يحقق مجموعة من الأهداف منها: (جمال،2008).

1- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب للواقع في تاريخ إعداد القوائم المالية، بحيث يتم الاعتراف بالدخل إما بعض الحفاظ على القوى الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة، أو الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة ، لان مفهوم القيمة العادلة مبني على استمرارية المنشأة.

2- تقييم أصول والتزامات المنشأة على أساس القيمة العادلة يعبر عن المركز الاقتصادي للمنشأة، وذلك لأنه يأخذ القيمة السوقية في الاعتبار.

3- يساعد تطبيق القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت ذات الطبيعة الواحدة، والتي تطبق القيمة العادلة.

4- تمكين المنشأة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل: (حماد،2003).

أ- صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.

ب- إدارة وقياس المخاطر.

ج- تحديد مبلغ رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

ويرى الباحث أن هناك أهدافاً أخرى بخلاف الأهداف التي تم ذكرها وهي:

أ- إضفاء الشفافية على المعلومات المحاسبية التي تعدها الشركات.

ب- علاج أي قصور ينتج عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية.

شروط تحديد القيمة العادلة:

عند تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي لا بد من توافر الشروط التالية: (قورين، 2014).

1- وجود سوق نشط (بورصة للأوراق المالية)، وإذا لم يكن هناك سوقاً نشطاً للأداة المالية يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام اسلوب ملائم يعتمد على معاملات السوق المحلية.

ب- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

ج- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

د- أن تتم العملية التبادلية بحرية تامة ومن دون ضغوط ، وألا تكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية والإفلاس.

هـ- أن تتم الصفقة بين أطراف ذوي علاقة ومستقلين ، وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة.

القياس وفقاً للقيمة العادلة:

يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية القياس على أساس القيمة العادلة بأنه السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.(قورين،2013).

أساليب قياس القيمة العادلة:

حدد المعيار الأمريكي رقم (157) ثلاث مداخل (أساليب) لقياس القيمة العادلة والتي يمكن إيرادها على النحو التالي: (الصائغ،2012).

1- مدخل السوق: ويعتمد هذا المدخل على القيمة السوقية للبند أو العنصر محل التقييم، بشرط أن يكون لهذا البند أو العنصر سوق مالي نشط وكفؤ، وتعد مصفوفة التسعير من أهم أساليب التي تستخدم في مدخل السوق، وهي نموذج رياضي يستخدم أساساً لتقييم البند أو العنصر بالرقم القياسي التابع له، وفي حالة عدم توفر السوق النشط فإن هذا المعيار يتبنى أحد المدخلين التاليين دون تفضيل أحدهما على الآخر.

2- مدخل القيمة الحالية: ويعتمد هذا المدخل على إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة من البنود أو العناصر محل التقييم خلال عمره عن طريق تحويل المصالح المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الأرباح، أي مبلغ واحد مخصوم، وتعتبر أساليب القيمة الحالية مثل نماذج تسعير الخيارات من أهم أساليب التقييم وفقاً لهذا المدخل.

3- مدخل التكلفة: ويطلق عليه أيضاً مدخل التكلفة المعدلة، حيث يمكن تحديد القيمة العادلة للبند أو العنصر في عدد الوحدات النقدية المطلوبة لإحلال بند مالي له نفس خصائص البند المالي محل التقييم، ولم يحدد المدخل أسلوب التقييم وإنما حدد مواصفات أسلوب التقييم المناسب، حيث أوجب أن يكون مدخل التقييم الذي سيتم استخدامه في قياس القيمة العادلة ملائماً للظروف وتتوافر عنه معلومات كافية ومتاحة.

جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن تعريف الجودة بشكل عام بأنها " عمل الشيء بالطريقة الصحيحة من أول مرة وفي كل مرة طبقاً لمجموعة محددة من المعايير.(المليجي،2003). وجودة المعلومات المحاسبية تعني أن تكون المعلومات المحاسبية صحيحة وموثوقة ومتوفرة في الوقت المطلوب، وحتى يتحقق ذلك لابد من توافر الخصائص النوعية التالية: (الجواهر،2011).

1- الملائمة: عرفها FASB بأنها " تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج التشغيلية، أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها". وتكون المعلومات ملائمة إذا توفرت فيها بعض الخصائص مثل: (حميدي،2009).

أ- القدرة التنبؤية: أي توفير أساس يستن اليه للتنبؤ بالأحداث المستقبلية لمتخذي القرارات.

ب- إمكانية التحقق: بمعنى أن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة إذا كان لها القدرة على التحقق من صحة التوقعات السابقة.

ج- التوقيت المناسب: وتكون المعلومات ذات فائدة عندما تتوفر لمتخذي القرارات في الوقت المطلوب.

2- الموثوقية: وتكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية، وتتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. وتتكون هذه الخاصية من الآتي:

أ- الصدق في التعبير: أي مطابقة المعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها، وتغليب الجوهر على الشكل، ويتطلب ذلك التحرر من التحيز في عملية القياس، وكذلك التحرر من التحيز من قبل القائم بعملية القياس.

ب- القابلية للتحقق: تكون المعلومات قابلة للتحقق عندما تتوفر نتائج التحقق منها عن طريق طرف مستقل باستخدام نفس طرق القياس.

ج- الحياد: حيث ينبغي أن يتوافر في القوائم المالية ذات الغرض العام الحياد عند إعدادها بالنسبة لمختلف الاستخدامات، وذلك حتى تستطيع مقابلة الاحتياجات لجميع الجهات التي تستخدمها.

وبالإضافة الى الخائص أعلاه لابد من توفر بعض الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية ومنها:

1- القابلية للمقارنة: وتؤدي القابلية للمقارنة الى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكن من المقارنة لأداء المنشآت نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة إذا توفر فيها شرطين هما:

أ- سهولة العرض واستخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات

ب- الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

2- القابلية للفهم: ويقصد بذلك خلو البيانات المالية من الغموض (الحيالي،2007)، حيث لا يمكن الاستفادة منها إذا كانت غير مفهومة، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة المعلومات المحاسبية، وكيفية عرضها من ناحية وعلى قرارات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

العوامل المؤثرة في خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية وسلامتها الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، ولكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في جودتها وهي: (كمون،2014).

1- المقومات المادية: وتتمثل في الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

2- المقومات البشرية: وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

3- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

4- قاعدة بيانات: وهي مجموعة الإجراءات التطبيقية والبينات اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

إجراءات الدراسة الميدانية:

وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

1-تصميم أداة الدراسة: من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية للدراسة قام الباحث بتصميم استبانة يتم من خلالها التعرف على أثر القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية العاملة في ولاية الخرطوم، ونسبة لكبر حجم مجتمع الدراسة اختار الباحث عينة من هذه الشركات بلغت (16) شركة تجارية موزعة على القطاعات المختلفة. حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة من المحاسبين والمراجعين الداخليين في الشركات التجارية عينة الدراسة بلغت(63) استبانة. تتكون استمارة الاستبانة من ثلاثة أقسام حيث اشتمل القسم الأول على خطاب موجه لأفراد عينة الدراسة يبين الهدف من الدراسة وعنوانها. أما القسم الثاني فقد اشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة

الدراسة. والقسم الثالث تم تخصيصه لأسئلة الاستبانة. واعتمد الباحث في القسم الثالث من أقسام الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) ويتراوح بين (موافق بشدة ، وغير موافق بشدة) وقد تم تصميم المقياس المستخدم في الدراسة على النحو التالي:

أ-الدرجة الكلية للمقياس وهي درجات المفردة على العبارات.

ب-إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي وزن ترجيحي كالآتي: موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1) وقد تم حساب الأوساط المرجحة لهذه الدرجات كما في الجدول أدناه:

جدول (1) الوزن والمتوسط المرجح لمقياس الدراسة

المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.89-1	2.89-1.90	3.89-2.90	4.29-3.90	5-4.30

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية،2019م

يوضح الجدول (1) الوزن والمتوسط المرجح لمقياس ليكرت الخماسي حيث تم تحديد مدى معين لكل درجة من درجات المقياس.

2- الاسلوب الاحصائي المستخدم في الدراسة:

تم ترميز أسئلة الاستبانة ومن ثم تفريغ بيانات الاستبانة وذلك باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) والذي يعرف اختصاراً بـ SPSS ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الاساليب الاحصائية التي تناسب طبيعة البيانات، ونوع متغيرات الدراسة بغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها وقد قام الباحث باستخدام الأدوات الاحصائية التالية:

1-إجراء اختبار الثبات Reliability Test : تم اجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام معامل الفا كرونباخ (Cranach's Alpha) للتحقق من صدق المقياس وقد زادت قيمة معامل الثبات عن (83%) والتي تعتبر نسبة مقبولة وتدل على ملائمة المقياس.

3- أساليب الإحصاء الوصفي:

تم استخدام اساليب الاحصاء الوصفي لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة عن طريق عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدة، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات عينة الدراسة لكل عبارة عن المتوسط الحسابي، وتم كذلك حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء عينة الدراسة.

4-أساليب الإحصاء الاستدلالي:

تم استخدام اساليب الاحصاء الاستدلالي بغرض اختبار فرضيات الدراسة وتمثلت هذه الأساليب في الآتي:

أ-اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمر نوف) Sample Kolmogorov - Smirnov

تم إجراء اختبار كولمجروف- سمر نوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويعتبر هذا الاختبار ضروري لاختبار فرضيات الدراسة لان معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً إذا كان مستوى الدلالة لكل فرضية أكبر من 0.05 (Sig > 0.05).

ب-اختبار مربع كآي : Chi- Square Test تم استخدام هذا الاختبار للدلالة الاحصائية لفرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5% . ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة مربع كآي المحسوبة عند مستوى دلالة 5% أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً. أما إذا كانت قيمة مربع كآي المحسوبة عند مستوى دلالة 5% أقل من قيمة مربع كآي الجدولية فذلك يعني قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض الدراسة) غير صحيح.

5- مقاييس تقييم أدوات القياس:

تم تقييم واختبار أدوات القياس من خلال المقاييس التالية:

1-ثبات المقياس (الاستبانة):

يقصد بثبات المقياس استقراره وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة ، وقد استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (2) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة

الفرضية	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى ملائمة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية.	8	0.85
يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى وموثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية.	5	0.89
يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في الشركات التجارية.	5	0.86
إجمالي العبارات	18	.87

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يوضح الجدول (2) أن معاملات ألفا كرونباخ جميعها فوق (0.84) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي لعباراتها، بالتالي يمكن الاعتماد على الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

–صدق المقياس (الاستبانة): Validity

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (10) حيث تم حساب صدق الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة مع الدرجة الكلية للفرضية التي تنتمي اليها هذه العبارة كما تبين الجداول التالية:

خامساً- صدق الاتساق البنائي لفرضيات الدراسة:

ويقصد به ايجاد معامل الارتباط بين كل فرضية من فرضيات الدراسة مع المعدل الكلي لفرضيات الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3) صدق الاتساق البنائي لفرضيات الدراسة

الفرضية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى ملائمة المعلومات المحاسبية، وجعلها ذات فائدة وقيمة لمستخدميها والمستفيدين منها.	0.86	0.000
يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى وموثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي تعدها الشركات التجارية.	0.81	0.000
يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تعدها الشركات التجارية.	0.89	0.000

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يوضح الجدول رقم (3) معاملات الارتباط بين كل فرضية من فرضيات الدراسة مع المعدل الكلي لجميع عبارات الاستبانة . وأن معاملات الارتباط المبينة عند مستوى دلالة 0.05 توضح أن مستوى الدلالة لكل فرضية اقل من 0.05 وبذلك تعتبر الفرضيات صادقة لما وضعت لقياسه.

4-اختبار التوزيع الطبيعي – كولمجروف – سمر نوف:

جدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي (Sample K-S)

محتوى الفرضية	عدد العبارات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى ملائمة المعلومات المحاسبية، وجعلها ذات فائدة وقيمة لمستخدميها والمستفيدين منها.	8	1.562	0.169

يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى وموثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي تعدها الشركات التجارية.	5	1.621	0.194
يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تعدها الشركات التجارية.	5	1.802	0.175
جميع الفرضيات	18	1.661	0.179

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

يوضح الجدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات ونجد أن قيمة Z المحسوبة أقل من قيمة Z الجدولية (1.14) ومستوى الدلالة أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين توزيع بيانات الاستبانة والتوزيع الطبيعي.

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: " يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى ملائمة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية.

جدول (5) اختبار الفرضية الأولي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيم كآي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر فائدة للمستخدمين من تلك التي أعدت على أساس التكلفة التاريخية.	3.65	0.236	76.14	21.16	3	0.000	أوافق
المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تمتاز بأنها ذات قيمة تنبؤيه واستردادية عالية.	3.22	0.324	79.62	20.94	3	0.000	أوافق
المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية لمستخدمها.	3.87	0.296	84.91	27.00	3	0.000	أوافق
التقارير المالية التي أعدت معلوماتها المحاسبية على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.	3.28	0.798	81.95	28.67	3	0.000	أوافق
تساهم المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة في مساعدة الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.	3.62	0.691	81.97	26.92	3	0.000	أوافق
المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر صحة من تلك التي أعدت على أساس التكلفة التاريخية	3.18	0.962	78.91	24.76	2	0.000	أوافق
المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.	3.98	0.092	79.59	22.81	3	0.000	أوافق
معايير القيمة العادلة نوفر معلومات مفيدة في ترشيد القرارات الاقتصادية.	3.28	0.789	85.00	28.92	3	0.000	أوافق
جميع العبارات	3.51	0.524	81.01	25.18	3	0.000	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

من الجدول (5) يستنتج الباحث أن الوسط الحسابي لعبارات هذه الفرضية أظهر خيار الموافقة و بانحرافات معيارية صغيرة تتراوح بين (0.092-0.962) وهذا يدل على أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات الفرضية، كما أن قيم

مربع كآي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل عبارة من عبارات الفرضية عند مستوى دلالة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05). مما سبق يمكن قبول الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة والتي تنص على " يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى ملائمة المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية.

اختبار الفرضية الثانية: " يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى وموثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية.".

جدول (6) اختبار الفرضية الثانية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيم كآي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
تعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر موثوقية من تلك التي أعدت على أساس التكلفة التاريخية.	4.32	0.026	89.65	21.14	3	0.000	أوافق
يؤدي تقييم عناصر القوائم المالية على أساس القيمة العادلة الى جعلها أكثر صدقاً وعدالة.	3.62	0.714	62.58	29.09	2	0.000	أوافق
المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تتوفر فيها صفة الحياد.	3.81	0.635	78.28	25.36	2	0.000	أوافق
المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة يمكن التحقق منها من قبل الإدارة أو أي طرف أخر.	3.89	0.702	60.81	24.77	2	0.000	أوافق
التوسع في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقيمة على أساس القيمة العادلة يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية فيها.	3.08	0.638	77.09	23.20	2	0.000	أوافق
قياس أصول وخصوم الشركة على أساس القيمة العادلة يجعلها ذات موثوقية عالية.	3.91	0.428	72.87	26.84	3	0.000	أوافق
تحقق القيمة العادلة التوافق بين المصالح المختلفة لمستخدمي القوائم المالية.	3.72	0.731	62.29	19.69	2	0.000	أوافق
جميع العبارات	**3.76**	**0.553**	**71.94**	**24.30**	**3**	**0.000**	**أوافق**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية،2019م

من الجدول رقم (6) يستنتج الباحث أن الوسط الحسابي لعبارات هذه الفرضية أظهر خيار الموافقة وبانحرافات معيارية صغيرة تتراوح بين (0.026-0.731) وهذا يدل على أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات الفرضية، كما أن قيم مربع كآي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل عبارة من عبارات الفرضية عند مستوى دلالة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05). مما سبق يمكن قبول الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة والتي تنص على" يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى وموثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية السودانية".

اختبار الفرضية الثالثة: "يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في الشركات التجارية".

جدول (7) اختبار الفرضية الثالثة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيم كآي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
القوائم المالية التي أعدت معلوماتها المحاسبية على أساس القيمة العادلة أكثر فهماً لمستخدميها من تلك الي أعدت على أساس التكلفة التاريخية.	3.58	0.628	69.25	23.15	2	0.000	أوافق
يجب شمول التقارير المالية على جميع المعلومات المحاسبية، حتى لو كانت غير سهلة الفهم على المستخدمين العاديين.	3.06	0.759	73.67	29.65	3	0.000	أوافق
يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة الى إنتاج معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح وخالية من الغموض والتعقيد.	3.47	0.497	86.64	21.18	2	0.000	أوافق
تكون التقارير المالية مفهومة بشكل أكبر عند توفر المعرفة الكاملة عن مؤشرات الأداء المالي للشركة.	3.82	0.297	91.57	24.37	3	0.000	أوافق
يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة الى زيادة القابلية لفهم المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.	4.26	0.097	97.32	31.49	2	0.000	أوافق
جميع العبارات	3.68	0.387	81.18	26.24	3	0.000	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

من الجدول (7) يستنتج الباحث أن الوسط الحسابي لعبارات هذه الفرضية أظهر خيار الموافقة بانحرافات معيارية صغيرة تتراوح بين (0.097-0.879) وهذا يدل على أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات الفرضية، كما أن قيم مربع كآي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل عبارة من عبارات الفرضية عند مستوى دلالة (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05). مما سبق يمكن قبول الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة والتي تنص على " يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة الى قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في الشركات التجارية"".

رابعاً : نتائج وتوصيات الدراسة:

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- يؤثر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة بشكل ايجابي على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تعدها الشركات التجارية التي تعمل داخل ولاية الخرطوم.

2- يؤثر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة بشكل ايجابي على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تعدها الشركات التجارية التي تعمل داخل ولاية الخرطوم.

3- يؤثر تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة بشكل ايجابي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تعدها الشركات التجارية التي تعمل داخل ولاية الخرطوم.

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج أعلاه توصي الدراسة بالآتي:

1- رفع درجة الوعي والإدراك لدى إدارات الشركات التجارية التي تزاول نشاطها داخل ولاية الخرطوم بأهمية تطبيق القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

2- العمل على دراسة وتحليل معايير المحاسبة ذات الصلة بالقيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لتطبيقه في البيئة المحاسبية السودانية.

3- إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات في مجال المحاسبة عن القيمة العادلة من حيث القياس والعرض ومتطلبات الإفصاح.

4- ضرورة قيام الجهات ذات الصلة بعقد ورش عمل وندوات ودورات تدريبية في مجال محاسبة القيمة العادلة، بهدف زيادة المعرفة والخبرة في التطبيق السليم للقيمة العادلة.

5- العمل على تقليل التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية في الشركات التجارية في ولاية الخرطوم، وذلك بتوفير قواعد استرشاديه واضحة لقياس القيمة العادلة.

خامساً: قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1- الجعارات ، خالد جمال، " 2008)، " معايير التقارير المالية الدولية" الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- السعبري، إبراهيم، ومروان عائد زيد،(2012)، " القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، الكوفة، العراق.

3- الصائغ، محمد سعد، عماد، " محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

4- الطرايزة، جمال على عطيه، (2005)، " التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن.

5- حميدي، عباس زينب،(2009)، " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب- دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون.

6- حماد، طارق عبد العال،(2003)، " المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

7- ورين، قويدر حاج ،(2014)، " أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS/ IFRS"، الملتقى الأول حول معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IPSAS/ IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي، 24-25 نوفمبر،.2014

8- الزهرة، سليم وأخرون (2013) " قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعفة الربحية – دراسة تطبيقية" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون.

9- الجوهر، علي كاظم، (2011)، "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة- دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين" مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون، 2001م.

10- كمون، عبد الباسط علي،(2014)، " حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية" مجلة المحاسبة، العدد السادس والخمسون، حلب، سوريا.

11- اسماعيل، عبد الجابر علي،(2010)، " العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي" رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط.

12- شحاته، محمد وليد، (2012)، " استخدام مدخل القيمة المضافة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين" رسالة دكتوراه منشوره، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

13- بدير، بن نادر فارس (2015)، " واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية- دراسة ميدانية: فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية. وفئة الاكاديميين والمهنيين المحاسبين" رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

14- حسن، عيسى حسن صافي، (2012)، " محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين(دراسة تطبيقية)" ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول.

15- صالح، حامد، ومحمد، علي، عبد الله، (2015)، " تحليل مدى إدراك المصارف السودانية لأهمية المحاسبة عن القيمة العادلة"، مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين، العدد الحادي عشر.

16- صفوان قصبي، وأخرون (2013)، " إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي(16) بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصدفية (دراسة حالة)" مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد السادس.

المراجع الاجنبية:

1- Lian, L., Riedl, E.(2014),” **The Effect of Fair Value Versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy** “ , The Accounting Review, Vol.89..

2- Laghi, E.,(2012), “**Fair Value Hierarchy in Financial Instrument Disclosure. Is Three Transparency for Investors? .Evidence from Banking Industry**” Journal of Governance and Regulation” Vol.1, Issue4.

3- **Finance Accounting Standards Board**, (2006), FASB 157, Available on http://www.fasb.org.

أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في الجزائر

Impact of rules of origin on foreign trade in Algeria

بن عوالي خالدية[1] *، بن نعوم حليمة[2]

[1] المركز الجامعي بأفلو (الجزائر)
[2] جامعة وهران 2 (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/03/22؛ تاريخ القبول: 2020/05/04؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: إن العلاقات التجارية الدولية تتجه نحو السعي لإيجاد آلية تكون من خلالها المشاكل الناجمة عن قضايا المنشأ الوطني للسلعة في حدها الأدنى ، حيث أنه لا يمكن إلغاؤها كليا ، وعليه فإن السعي نحو تبسيط الإجراءات التجارية واستقرارها ، وتحقيق الكفاءة في التجارة الدولية مع ضرورة الحفاظ على المصالح الوطنية لكافة الأطراف، يتجه العمل على المستوى الدولي نحو ترسيخ قواعد وأسس تجارية تهدف إلى زيادة الاتساق والتنميط في مجالات التجارة وتبادل السلع .

فنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح أثر قواعد المنشأ المحددة في إطار اتفاق الشراكة الآورجزائري على المبادلات التجارية الجزائرية خاصة إمكانية نفاذ الصادرات الجزائرية لأسواق الاتحاد الأوروبي والاستفادة من المزايا التفضيلية.

الكلمات المفتاح : قواعد المنشأ، مبادلات تجارية، تجارة خارجية، جزائر ،اتحاد أوروبي

تصنيف JEL : F1;F14;F13;F4

Abstract: International trade relations are geared toward seeking a mechanism through which the problems arising from the issues of national origin of the commodity are minimal, since they cannot be totally eliminated, so the endeavor to simplify and settle trade procedures is therefore not possible. And achieving efficiency in international trade with the need to preserve the national interests of all parties. At the international level, work is moving toward establishing trade rules and foundations aimed at increasing coherence and development in the areas of trade and commodity exchange.

Through this study, we are trying to clarify the impact of the rules of origin set out in the framework of the Association Agreement between Algeria and Algeria on trade exchanges, especially the possibility of Algerian exports to the European Union markets And to take advantage of the virtuous advantages.

Key words: Rules of origin, trade exchanges, foreign trade, islands, European Union

Jel Classification Codes : F1;F14;F13;F4

I- التقديم:

انطلاقا من تزايد الاهتمام العالمي لتحرير التجارة الدولية و مع تطور دور الإدارة الجمركية تقنين الاتفاقيات التجارية الثنائية و متعددة الإطراف .ورغبة في تسطير الإجراء آت التجارية و تحقيق الكفاءة في التجارة على مستوى الدولي و كدا ضرورة المحافظة على مصالح الوطنية لجميع الأطراف و الحد من الخلافات الناجمة في إطار التجارة الدولية بسبب هوية السلعة "المنشأ الوطني".فقدا ظهرت الحاجة إلى إيجاد قواعد و أسس متفق عليها وفق معايير معينة. لتبسيط الإجراءات التجارية .وعليه فان "المنشأ الوطني للسلعة" هو المحور الرئيسي الذي تدور حوله الاتفاقيات التجارية .

*بن عوالي خالدية : الإيميل: khaldia_27@hotmail.fr.

1- الإشكالية : يمكن طرح إشكالية الدراسة على نحو التالي : ما هو اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية ؟

2- الفرضيات : لغرض معالجة الإشكالية المطروحة و تحقيق أهدافها.يمكن وضع الفرضيات التالية :

- للمنشأ الوطني للسلع أهمية في إطار علاقات التجارة الدولية.
- إمكانية إيجاد قواعد منشأ موحدة و منسجمة و منسقة على المستوى العالمي .
- لقواعد المنشأ دور كبير في تنشيط التجارة الدولية .

3- المنهجية : بالنسبة للمنهج المستخدم في البحث. تم إتباع المنهج الوصفي عند استعراض الأساس النظري لكل من قواعد المنشأ التجارة الخارجية . كما تم استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي خلال تناول اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية و تحليلها و تقسيمها في الجزائر.

4- أهداف الدراسة : من بين الأهداف التي نسعى لتحقيقها من وراء هده الدراسة :

- التعرف على اثر الذي تحدثه قواعد المنشأ في أيطار العلاقات التجارية الدولية.
- التعرف على اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في الجزائر

5- أهمية الدراسة : تتجلى أهمية الدراسة في أهمية وجود قواعد المنشأ متفقا عليها وفق معايير معينة. تهدف إلى تسهيل و تبسيط الإجراءات التجارية. فالعلاقات التجارية الدولية تتجه نحو السعي لايجا دالية تكون من خلا لها المشاكل الناجمة عن قضايا المنشأ الوطني للسلعة في حد ها الأدنى حيث انه لا يمكن إلغاءها كليا. فقدا أصبحت مسالة تحديد بلد المنشأ على مستوى كبير من الأهمية. و على هدا الأساس أصبح لكل دولة ان تضع معايير لتحديد منشأ السلع و هدا بناءا على قواعد عامة للمنشأ مطبقة على كل الدول.

6- الدراسات السابقة : من أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع :

- **دراسة عي عدية** : بعنوان قواعد المنشأ و أثرها على التجارة الدولية و السورية (رسالة دكتورة.جامعة دمشق.سوريا 2003).فقدا حاول الباحث إبراز دور الذي تلعبه قواعد المنشأ في التجارة الخارجية بصفة عامة.و أثرها على الاقتصاد السوري.
- **دراسة بن داو دية وهيبة :** بعنوان اثر القواعد المنشئ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد السادس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير إلى تقييم الأثر الاقتصادي لقواعد المنشأ بشمال أفريقا.
- **دراسة مراد زايد :** بعنوان دور الجمارك الجزائرية في ظل اقتصاد السوق (رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 2005).هدفت هده الدراسة إلى تعرف على دور الجمارك الجزائرية في ظل اقتصاد السوق.

1. الجانب النظري: مفهوم قواعد المنشأ

أولا : تعريف قواعد المنشأ : هناك عدة تعريفات لقواعد المنشأ نوجزها فيمايلي:

1- **التعريف الأول:** تعرف قواعد المنشأ على أنها القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة على شرط أن تكون قواعد المنشأ هذه لا تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة ذاتيا التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية تجاوز ما ينتج من تطبيق إتفاقية جات 1994[1]

2- **التعريف الثاني:** تتمثل قواعد المنشأ في مجموعة التشريعات المتبعة في دولة معينة لتحديد منشأ السلعة ، وبمقتضى الاتفاقية فقد شكلت لجنة مهمتها تنسيق قواعد المنشأ أو توحيدها ، ولقد تضمنت الإتفاقية قواعد المنشأ التي في جميع حالات التجارة الخارجية مثل ، معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، مكافحة الاغراق ، والقيود التميزية [2].

3- **التعريف الثالث:** لقد تضمن اتفاق قواعد المنشأ التأكيد على أنه لا يجب أن تكون قواعد المنشأ التي تطبقها الدول الأعضاء على الصادرات والواردات أشد صرامة من تلك الخاصة بتحديد طبيعة السلعة محلية أم أجنبية ، وبدون تمييز بين الدول الأعضاء مهما كان انتماء الأطراف المنتجة لتلك السلع ، بحيث تطبق تلك القواعد بشكل متوازن وعادل وموحد .[3]

ثانيا : أنواع قواعد المنشأ : يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من القواعد حسب طبيعتها وأغراضها ، وتبعا لذلك ، تختلف آثارها على التجارة الدولية ، فمن حيث أغراضها يمكن التمييز بين نوعين من القواعد .[4]

1- قواعد المنشأ غير التفضيلية (ذات التطبيق العام): وهي القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام التي تطبقها الدول لتحديد بلد المنشأ للبضائع ، كما يتم استخدامها لعدة أغراض نذكر منها :

- غرض تطبيق المعرفة الجمركية .
- إحصائيات التجارة الخارجية ، وتطبيق القيود الكمية .
- وتستخدم أيضا ، آليات السياسة التجارية (كمكافحة الاغراق ، والرسوم التعويضية ، وإجراءات الوقاية).
-علامات المنشأ والمشتريات الحكومية .

وما يمكن الإشارة إليه ضمن هذا النوع من قواعد المنشأ وهو ما يعرف بتنسيق قواعد المنشأ غير التفضيلية حيث يعتبر تنسيق قواعد المنشأ غير التفضيلية غاية ضرورية بالنسبة لكل من الإدارات الجمركية والأطراف التجارية في مجال التجارة الدولية .

2- قواعد المنشأ التفضيلية : وهي القوانين والأنظمة و القرارات الإدارية ذات التطبيق الخاص التي تطبقها الدولة لتحديد ما إذا كانت البضائع مؤهلة للحصول على المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية اقتصادية أو بروتوكولات...الخ تؤدي لمنح تعريفات تفضيلية مثلا (الرسوم الجمركية مخفضة) لمنتجات بلد أو بلدان معينة . وبناءا على هذا فإن قواعد المنشأ التفضيلية هي التي تحدد الشروط الواجب توفرها في المنتج حتى يحظى بالمعاملة التفضيلية كما أن قواعد المنشأ التفضيلية لا تتطلب الارتفاع في مستوى العمالة ، فمثلا : كلما كانت عناصر التكلفة المحلية المضافة التي يتطلبها معيار القيمة المضافة للمنشأ مرتفعة ، كلما كان تطبيق قاعدة المنشأ التفضيلي أكثر صعوبة ، وذلك لأن عناصر التكلفة الأجنبية تكون أقل .

وهناك أنواع أخرى من القواعد : تتناول تنظيم تجارة السلع التي لا تحتاج إلى إثبات منشأها أو ذات طبيعة توافقية ، الهدف منها تسهيل عمليات التجارة الدولية وهي :

2-1- قاعدة التراكم الإقليمي للمنشأ Régional accumulation of origine: تحقيقا لمبدأ التخصص الدولي في الإنتاج ، وللفائدة القصوى منه ، تم الاتفاق بين الدول التي تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية على اعتبار المواد الأولية والمواد الأخرى ذات المنشأ في أي من البلدان الأطراف ، والمستخدمة في إنتاج سلع ما في أحد هذه البلدان ، تعد ذات منشأ إقليمي ولا تخضع للرسوم الجمركية عند تبادلها بين الأطراف ، حيث أن هناك نوعين من التراكم ،

تراكم ثنائي ، وآخر متعدد الأطراف ، وبالتالي توفر هذه القاعدة للدول وسيلة لتحقيق وفرات ومكاسب لا تحقق خارج هذا السياق .

2-2- قاعدة التخفيض (الحد الأدنى) De minimize rules: تسمح بعض الاتفاقيات التجارية بوجود محتوى غير محلي للمنتجات المتبادلة فيما بينها ، واعتبارها منتجات ذات منشأ وطني يكسبها المزايا والإعفاءات المتبادلة ، ولكن بشرط أن لايتجاوز هذا المحتوى نسبة معينة من مكونات السلعة الوطنية ، تستخدم هذه القاعدة بطريقة معقدة أثناء تطبيقها بين الدول الأطراف في اتفاقية تجارية معينة ، غير أنه تتطلب في بعض الحالات تغير البند التعريفي للمواد غير ذات المنشأ ، والبعض الآخر أن لا تتجاوز نسبة محددة (7 إلى 9 %).

ثالثا- أهداف قواعد المنشأ والمبادئ التي تقوم عليهما:

1- أهداف قواعد المنشأ: تعد قواعد المنشأ الأساس الذي يتم على أساسه تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول المرتبطة فيما بينها باتفاقيات تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف ، إلا أنه ينطوي على أبعاد ومضامين اقتصادية وسياسية تفوق أهميته التقنية بكثير ، وذلك نظرا لما تمثله عمليات التجارة الخارجية من أهمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يحول العالم إلى سوق واحدة ، وبالتالي أصبح من الضروري لكل بلد الدخول في هذا السوق ، ويبقى التحدي الذي يجب عليه مواجهته هو مقدار التكيف مع هذه السوق بأقل ما يمكن من الخسائر وتحقيق أعظم ما يمكن من نتائج إيجابية .

من بين الأهداف المرجوة من قواعد المنشأ مايلي :

- تسيير تدفق التجارة الدولية بإيجاد قواعد منشأ واضحة ومتوقعة لا تشكل في مضمونها حواجز غير ضرورية أمام حركتها ، ولا تكون سببا في إبطال حقوق الأعضاء ، بمعنى أن قواعد المنشأ لا تشكل حاجزا أمام انسياب السلع بين الدول أي أن قواعد المنشأ عادلة .
- ضمان إعداد قواعد المنشأ وتنظيم الممارسات المتعلقة بتطبيقها بطريقة منصفة .
- توفير آلية للتشاور بشأن قواعد المنشأ وحسم نزاعاتها بما لا يتنافى مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

كما يعتبر أيضا الهدف الأساسي للاتفاق هو تنسيق قواعد المنشأ غير التفضيلية ، حتى لا تشكل عوائق أمام التجارة وذلك من خلال وضع برنامج عمل لجعل قواعد المنشأ منسجمة مع القواعد المعتمدة في منظمة التجارة العالمية والمرتبطة بقواعد المنشأ في منظمة الجمارك العالمية[5].

2- مبادئ قواعد المنشأ : انطلاقا من أهداف قواعد المنشأ في تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية والتوسع فيها ، وتعزيز دور الجات ، والمحافظة على مقومات الأعضاء ، وتوفير شفافية للقوانين والنظم والممارسات المتعلقة "بقواعد المنشأ" هناك مجموعة من المبادئ العامة لا بد من مراعاتها عندما تحدد كل دولة قواعدها الخاصة بها ، أو عند تحديد تلك القواعد في إطار اتفاقيات تجارية دولية ، ثنائية أو متعددة الأطراف ، ومن بين هذه المبادئ نذكر:[6]

- ينبغي تطبيق قواعد المنشأ بطريقة متشابهة ومنصفة ومعقولة ، وذلك بصرف النظر عن الانتماء الوطني لمنتجي السلعة ، بمعنى آخر محاولة المساواة بين الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التي تطبق على الصادرات وبين الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التي تطبق على السلع الوطنية وهذا يعني عدم التمييز بين السلع الوطنية .
- ينبغي أن تكون القواعد موضوعية فيما يتعلق بتنسيق قواعد المنشأ غير التفضيلية ، وتكون شفافة ومتاحة لكل المهتمين من تجار وصناعيين وغيرهم في أي دولة ، وأن تكون مفهومة وقابلة للتنبؤ.

- ينبغي أن تنص قواعد المنشأ على أن البلد الذي يعتبر منشأ سلعة معينة أو البلد الذي وقع فيه الحصول على السلعة بالكامل أو البلد الذي تم فيه أخر تحول جوهري عندما يشترك أكثر من بلد في إنتاج السلعة ، أو حسب المعيار الذي يتم تطبيقه .
- وبغض النظر عن الإجراء أو الأداة التي قد ترتبط بها قواعد المنشأ لا ينبغي استخدام هذه القواعد كأدوات لتحقيق أهداف تجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ولا ينبغي أن تؤدي القواعد في حد ذاتها إلى آثار تقييدية غير ضرورية أو أن تتطلب الإبقاء بشرط معين لا يتعلق بعمليات التصنيع أو التجهيز كشرط أساسي لتحديد بلد المنشأ.
- ينبغي إدارة قواعد المنشأ بطريقة متسقة وموحدة ومنصفة ومعقولة ، بمعنى أن تكون قابلة للإدارة بأسلوب ثابت ومنتظم وغير متحيز.

رابعا- الضوابط الحاكمة لقواعد المنشأ والترتيبات الإجرائية لاستخدام وتعديل قواعد المنشأ:

1- الضوابط التي تحكم تطبيق قواعد المنشأ : إن إدراك المنظمة العالمية للتجارة لصعوبة تنظيم وإيجاد قواعد منشأ موحدة ومنسقة تلتزم بتطبيقها كل الدول الأعضاء في الحال ، ونظرا للأهمية المتزايدة لوجود تلك القواعد في ضبط وتنظيم التجارة على المستوى الدولي ، أدى إلى عدم انتظار إلى حين إنجاز قواعد تطبق في إطار منظمة التجارة العالمية خاصة مهمتها إعداد برنامج عمل يهدف إلى تنسيق قواعد منشأ موحدة خلال 03 سنوات بدءا من أول عام 1995 سميت هذه الفترة بالفترة الانتقالية وفي نفس الوقت تم الاتفاق على إيجاد ضوابط معينة تحكم تطبيق قواعد المنشأ خلال هذه الفترة وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من الضوابط وهذه الضوابط عبارة عن قواعد وأحكام يجب مراعاة تطبيقها .

1-1- القواعد والأسس التي تحكم تطبيق قواعد المنشأ خلال الفترة الانتقالية: خلال المرحلة الانتقالية يكون لمختلف الدول الأعضاء قواعد المنشأ الخاصة بها ، وعليه حتى يستكمل برنامج العمل لتنسيق قواعد المنشأ ، أي إيجاد قواعد منشأ موحدة تلتزم بتطبيقها كافة الدول الأعضاء ، فمن الواجب عليها التقيد بالقواعد والأسس التي سوف نقوم بذكرها ، وهذا من خلال وضع وتنفيذ قواعدها[7].

1-1-1- ينبغي وضع تعريف للمتطلبات ، بمعنى عندما تقوم الدولة بإصدار أحكام إدارية يتم تطبيقها بشكل عام ، فيجب على الدولة في هذه الحالة أن تقوم بتحديد الشروط التي ينبغي استيفاءها ، بمعنى أن تقوم بتحديد معايير المنشأ المعتمدة في إثبات المنشأ الوطني للسلعة وبالتالي نجد أن كل قاعدة يتم معالجتها على النحو التالي :

- في حالة استخدام معيار التغير في التصنيف الجمركي ، ينبغي لهذه القاعدة أو أي استثناءات منها ، أن تحدد بطريقة واضحة البنود الأساسية أو البنود الفرعية التي يتم على أساسها تحديد المنشأ . ففي إطار تسميات النظام المنسق ، يمكن اعتبار عملية تحويل كافية وهذا إذا تم تصنيف المنتج الذي تم إعداده ضمن وضعية جمركية مختلفة عن وضعية المنتجات المستوردة ، بمعنى أن هناك اختلاف في التصنيف الجمركي للمنتج ، وبالتالي يدل التغيير في الوضعية الجمركية على وجود عملية تحويل "كافية" ،أما المرور من وضعية جمركية إلى أخرى فيشير إلى تحول نوعي (فعلى سبيل المثال ، من خلال المرور من وضعية لوحات خشبية إلى وضعية أثاث).

- في حالة استخدام النسبة المئوية حسب القيمة المضافة أو المحتوى المحلي، فلا بد من الإشارة إلى كيفية حساب هذه النسبة و مقدارها، بمعنى أننا نعتبر المنتج صنع بالبلد الذي تم فيه إضافة نسبة مئوية معينة من قيمة المنتج (40 أو50 أو 60% مثلا).

- أما في حالة استخدام معيار التصنيع أو عملية التجهيز ، فلا بد أن نحدد بدقة العملية المعينة للتصنيع أو الإخراج والتي تحدد منشا السلعة. بمعنى آخر ثمة حالات تتيح فيها عملية تحويل معينة ، فيحالة غياب معيار تغير الوضعية الجمركية .أي أنه يتم إضفاء طابع المنشأ على سلعة ما عندما يتم إجراء بعض العمليات التقنية الخاصة بالتصنيع أو التحويل .

2-1-1- بغض النظر عن إجراء أو أداة السياسة التجارية الذي تكون قواعد المنشأ متصلة بها . لا تستخدم هذه القواعد كأدوات لتحقيقي الأهداف التجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

3-1-1- يجب ألاَ تخلق قواعد المنشأ آثارا تقييدية أو مشوهة للتجارة ، بمعنى عدم استخدام قواعد المنشأ كأدوات السياسة التجارية ، كما لا ينبغي أن يكون هناك أي شرط لا يرتبط بالتصنيع أو الإخراج ، أي أن لا تتطلب استخدام مفرط لتحقيق شروط أو متطلبات صارمة ، لا تتعلق بعملية التصنيع كشرط أساسي لتحديد المنشأ الوطني للسلعة .

4-1-1- يجب ألا تكون القواعد المطبقة من قبل العضو لتحديد ما إذا كان المنتج ذا منشأ محلي ، بمعنى آخر ألا يكون هناك تمييز بين قواعد المنشأ التي يتم تطبيقها على الصادرات والواردات ، وتلك التي تطبق لتحديد ما إذا كانت سلعة ما محلية أم لا . ويجب أن تطبق قواعد المنشأ بشكل موحد اتجاه جميع الدول الأعضاء دون تمييز بغض النظر عن انتماء منتجي السلعة .

1-2-القواعد والأسس التي تحكم تطبيق قواعد المنشأ بعد الفترة الانتقالية : بعد إعداد قواعد المنشأ منسقة لن يكون هناك قواعد غير تفضيلية ، وعلى الأعضاء أن يحددوا فقط (قواعد المنشأ) لكل الأغراض بحيث تكون هذه القواعد تتسم بالشفافية وعدم التحيز والتمييز أثناء تطبيقها على الدول المختلفة ، ويجب أن يتم التشاور على القواعد الجديدة قبل إصدارها . وما يمكن إضافته فضلا عن القواعد السابقة خلال المرحلة الأولى ، أن المنشأ الوطني لسلعة معينة ، يتحدد إما على أساس البلد الذي تم الحصول فيه على السلعة بالكامل ، أو البلد الذي تم فيه آخر تحويل جوهري على السلعة، إذا اشترك في إنتاجها أكثر من بلد.

رابعا - معايير إثبات المنشأ الوطني: إن معايير إثبات المنشأ الوطني للسلعة تختلف باختلاف طبيعتها وتعقيداتها، وتتراوح من المفهوم الأكثر تعقيدا للسلع التي تخضع لتحويلات مادية تؤدي إلى تغيير في اسمها أو شكلها أو في استخدامها أو في وهويتها بالتالي يتم تطبيق إجراءات وتدابير معينة للتأكد من منشأ السلعة عندما يكون منشأ السلعة غير محدد بوضوح[8].

حسب المبدأ العام يتم تحديد منشأ السلعة على درجة تحويل السلعة إما أن أن تكون من إنتاج أو صنع بلد واحد أو أن يكون قد اشترك في إنتاجها أو صنعها أكثر من بلد .

-تعتبر السلعة التي أنتجت في بلد واحد (الحصول على السلعة بالكامل) من إنتاج ذلك البلد، وبالرغم من أن المفهوم مازال مرتبطا ببعض المنتجات الزراعية والتعدين إلا أنه أقل ارتباطا بأغلب المنتجات الأخرى المتاجر بها التي يزداد إنتاجها عالميا .

-تعتبر السلعة التي اشترك في إنتاجها أكثر من بلد من إنتاج البلد الذي خضعت فيه لآخر عملية تحويل جوهرية والذي يحدد بسلسلة من القواعد المعقدة .

1- معايير المنتجات المتحصل عليها بالكامل في بلد معين produce orobianined wholkoy: السلع التي أنتجت بالكامل في بلد معين ، هي السلع التي لم يدخل في إنتاجها أية مواد أو مكونات أو أجزاء مستوردة من الخارج وينطبق بصورة أساسية على المنتجات الطبيعية (الزراعية ، الحيوانية ، المنجمية)والسلع المصنعة منها بالكامل ، ويجري تفسيره بشكل ضيق وبالتالي سيبتعد من الخضوع له السلع التي تحتوي على اية مواد أو مكونات أو أجزاء مستوردة أو ذات منشأ غير محدد بأية نسبة حقا ولو كانت أجزاء بسيطة .

مثال 1: عند تصنيع أقمشة في إيطاليا باستخدام صوف تم غزله في فرنسا فإن المنتج متحصل عليه بالكامل .

مثال 2: عند تصنيع سلال مهملات في سويسرا مثلا باستخدام عيدان من شجر صفصاف سويسري ، فإن هذا المنتج متحصل عليه بالكامل في سويسرا .

2- معايير التحويل الجوهري substantiel transformation: إذا كان من السهل تحديد منشأ السلع المنتجة كلية في بلد معين طبقا لما سبق فإن الأمر مختلف بالنسبة للسلع التي يدخل في إنتاجها مواد ومكونات أو أجزاء مستوردة من بلد واحد من بلدين أو تحويل كاف في البلد الذي خضعت فيه هذه المواد أو الأجزاء لتصنيع أو تحويل كاف يغير من الطبيعة الأولية لها أو يغير من خصائص المواد المستخدمة في إنتاجها بصورة أساسية بمعنى الحصول على سلعة جديدة .

تصنف السلع وفقا لهذا المعيار على أساس عمليات التصنيع التي تخضع لها المادة أو السلعة في بلد معين ، حيث تصبح السلعة صالحة للاستخدام يختلف عن استخدامها الأولي، بمعنى أن السلعة تكسب صفة المنشأ في البلد الذي يتم فيه آخر عملية تحويل أو تصنيع جوهري بشرط أن يتم الحصول على منتج جديد إثر هذا التصنيع.

و يحدد معنى التحويل الجوهري في الاتفاقيات الدولية بأي من الحالات التالية:

- إذا تغير تصنيف التعريفة الجمركية للسلعة، عن تصنيف كل مكوناتها أو أجزائها الأساسية.
- إذا كانت القيمة المضافة تساوي على الأقل 40٪ أو 50 إلى 60 من السلعة في أرض المصنع.
- استعمال طريقة خاصة أثناء عملية التحويل: ثمة حالات فيها عملية تحويل معينة، في غياب تغيير الوضعية الجمركية، اضفاء طابع المنشأ على سلعة ما عند إجراء بعض العمليات التقنية الخاصة بالتصنيع أو تحويل عمليات تتم الإشارة إليها بشكل خاص في القائمة المرفقة بالاتفاق و عليه نجد أن هناك ثلاثة معايير رئيسة يعتمد عليها في تحديد عملية التحويل الجوهري هي:

2-1- معيار تغير الوضعية الجمركية (chang tariff classification): تصنف السلع و المنتجات وفق أنظمة الجمارك في كل دولة، وفقا لأغراض تحصيل الرسوم و الضرائب المفروضة على المنتجات في جداول تعريفية بحيث يعطي لكل سلعة أو منتج رقما يدل على معدل التعريفة الجمركية المفروضة عليه أثناء تبادله في الأسواق الدولية.

وبناءا على هذا المعيار يتم تحديد المنشأ الوطني للسلعة، على المستوى العالمي اعتمادا على التغير في التصنيف السلع وفق "نظام التعريفات المنسق"، بحيث يمكن للسلعة أن تكتسب صفة المنشأ الوطني في دولة ما عندما يتغير رقم تصنيف هذه السلعة في تلك الدولة، بمعنى أن "صفة المنشأ الوطني للسلعة" تكتسب من طرف البلد الذي تم فيه تغيير في الصنف أ، البند التعريفي للسلعة نتيجة إجراء عمليات تصنيفية عليها.

2-2- معيار المحتوى الوطني للقيمة: يتم استخدام هذا المعيار، كمعيار مساعد لتحديد المنشأ الوطني للسلعة مع أحد المعايير الأخرى، و يشترط لكي تكتسب السلعة صفة المنشأ الوطني، أن تتضمن نسبة مكون محلي معين.

2- 3- معيار القيمة المضافة: يستخدم هذا المعيار مع وجود وحدات صناعية تساهم في إنتاج سلعة ما على مستوى الدولي أو في دول و أقاليم متباعدة جغرافيا. ويتحدد المنشأ الوطني للسلعة وفق هذا المعيار على أساس القيمة المضافة التي حصلت للسلعة في بلد ما، وغالبا ما تحتسب القيمة المضافة كنسبة مؤوية من قيمة السلعة.

وعليه يعتبر إثبات المنشأ الوطني من متطلبات تحديد معاملة تفضيلية بواسطة البنود التعريفية، بحيث يبقى الهدف الأساسي لقواعد المنشأ هو تحديد التعريفة الجمركية التي تفرضها الدولة على السلع التي تستوردها من باقي دول العلم.

فرغم زيادة التوجه نحو تحرير التجارة و إزالة العقبات الجمركية و غير الجمركية، فإنه يبقى لشهادة المنشأ عدة وظائف تقوم بها غير المزايا التفضيلية أو التعريفية التي تمنح للسلعة التي تغطيها حيث جد أن أهم هذه الوظائف هو

تحديد هوية السلعة منشؤها أي إثبات مصدرها مع ما يمثل ذلك من ضرورة و أهمية لدى المستهلك لتقدير جودتها و كذا درجة الاطمئنان و الثقة بها و هذا بناء على بيانات و معلومات تتضمنها الشهادة، حيث تبقى هذه الوظائف هي جوهر العملية الاقتصادية و التجارية.

و بالتالي تبقى لقواعد المنشأ أهمية كبيرة من منظور تحرير التجارة الدولية خاصة في ظل الإتجاهات المتزايدة نحو النزاعات الحمائية التي تنتهجا مختلف الدول لتحقيق أفضل آلية ممكنة لحماية الصناعات الوطنية و تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة، ويبقى الهدف الأساسي لقواعد المنشأ هو فتح المجال أمام الأسواق الدولية لمنتجات الدول، و إمكانية التكيف مع هذه الأسواق لتحقيق أعظم ما يمكن من نتائج إيجابية.

2. قواعد المنشأ المطبقة على المبادلات التجارية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي (دراسة نموذج)

أبرمت الجزائر إتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي من أجل تكريس العلاقات التجارية التفضيلية، حيث أنه بموجب الاتفاق لا يمكن أن تعامل السلع التفضيلية سواء (إعفاء أو تخفيض)، إلا إذا كان الطرفان متفقان من خلال الأحكام التعاقدية، بحيث يرافق هذا التعاقد برهان صالح المنشأ.

فلهذا الغرض قد تم تحديد متطلبات قواعد المنشأ المنصوص عليها في البروتوكول رقم 6 لاتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي الموقع عليها في 2002/04/22 حيث يتعلق هذا الاتفاق بتطبيق مفهوم المنشأ وأساليب التعاون الجمركي، يستند هذا النظام بوجه عام على التمييز بين المنتجات الاصلية المتحصل عليها بالكامل، والسلع التي يتم معالجتها أو تصنيعها، و بالتالي تسري أحكام إتفاق الشراكة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة و الجزائر.

أولا- إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الاوربي: يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر و أول سوق لصادراتها و موردها الرئيسي، فمن أجل تنويع و توسيع العلاقات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سيتم تحرير المبادلت التجارية من أجل الوصول إلى الأسواق. و قد دخل إتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2005. ويشمل هذا الإتفاق 110 مادة، تنقسم إلى 6 ملاحق و 7 بروتوكولات، وينص الإتفاق أيضا على الامتيازات التفضيلية الجمركية للصادرات من المنتجات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي و الواردات الجزائرية الناشئة في الإتحاد الأوروبي سواء كانت هذه المنتجات زراعية أو صناعية.

1- التعريفات التفضيلية: تتعلق التعريفات التفضيلية بمايلي:

- المنتجات الصناعة.
- المنتجات الزراعية.
- المنتجات السمكية.
- معالجة المنتجات الزراعية.

1.1.1 المزايا الممنوحة للمنتجات الناشئة في الجزائر:

- **المنتجات الصناعية:** التي تندرج في إطار الفصل 25 إلى غاية الفصل 97 و يضم مجموع الإعفاءات من الرسوم الجمركية. وما يجب الإشارة إليه أن بعض المنتجات الزراعية و الصناعية الناشئة في الجزائر و التي يتم تصديرها إلى الإتحاد الأوروبي، لا تزال تخضع لإنخفاض في المعدل المفروض عليها.
- **المنتجات الزراعية:** تشمل:

- التخفيضات الجمركية التي تتراوح نسبتها من 40 إلى 100"٪ إلى التعريفات الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الاثر المماثل.
- يتم إستبعاد الرسوم الجمركية على الواردات أو تخفيضها إعتمادا على طبيعة السلع.

أما بعض المنتجات فيتم الاعفاء فيها من الرسوم الجمركية في حدود الحصص التعريفية المحددة لكل منهم، ما يجب الاشارة إليه في هذا الاطار هو أن الكميات المستوردة الزائدة عن الحصص المصرح بها تخضع لدفع الرسوم في التعريفة الجمركية الموحدة في مجملها.

2.1.1 المزايا الممنوحة للمنتجات التي يكون منشؤها في المجموعة:

- **المنتجات الصناعية:** مجموع الاعفاء من الرسوم و الضرائب ذات الاثر المماثل إبتداءا من 2005/09/01 وهو تاريخ بداية الإتفاقية الخاصة بالشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي إبتداءا من 2005/09/01، أما الرسوم الجمركية الاساسية و تطبيق معدلاتها فيتم إبتداءا من 2002/01/01.
- **المنتجات الزراعية:** في إطار الزراعية يتم تخفيض التعريفة الجمركية من نسبة 20٪ إلى 100٪ للرسوم الجمركية و الرسوم ذات الاثر المماثل في حدود نفس التعريفات السابقة للمنتجات في البروتوكول رقم02.

ثانيا- قواعد تحديد المنشأ بمقتضى الاتفاق بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي (معايير تحديد المنشأ الوطني للسلعة)

لتطبيق الاتفاق بين الجزائر و الاتحاد الاوربي تعتبر منتوجات منشؤها المجموعة التي تحقق الشروط التالية:[9]

- المنتجات المتحصل عليها بالكامل في المجموعة.
- المنتجات المتحصل عليها بالمجموعة و تحتوي على مواد تمت عليها عمليات تشغيل أو تصنيع كافية بالمجموعة.

1- المنتجات التي يتم الحصول عليها بالكامل: (الجزائر و المجموعة الأوربية) : تنص المادة 6 من البروتوكول رقم 6[10] على المنتجات التي يتم الحصول عليها بالكامل في الجزائر أو المجموعة وهذه المنتجات هي كالتالي:

- المنتجات المعدنية المستخرجة من التربة أو من البحار أو المحيطات، مثل (الغاز و النفط، الرمال، الطين وغيره،...) فهذه المنتجات لا يتم عليها أي تصنيع أو تجهيز.
- المنتجات النباتية التي حصادها (الفواكه و الخضار).
- الحيوانات الحية التي ولدت و نشأت هناك و التي تشترط عملية الولادة و التربية.
- المنتجات من الحيوانات الحية الموجودة بالمزرعة،فهذه المنتجات من الحيوانات التي لم تولد بالضرورة في البلاد غير انها تعيش هناك فعلى سبيل المثال، الحليب و البيض، الزبدة و الجبن، العسل، الصوف...
- المنتجات المتحصل عليها بالنقص أو صيد الاسماك التي اجريت هناك (منتجات صيد الاسماك التي اجريت في المنطقة الجمركية بما في ذلك المياه الاقليمية، حيث أن القاعدة الاقليمية تمنح المنتجات السمكية صفة المنشا مهما كانت جنسية السفينة). كما تنشأ في الجزائر عائدات المياه الاقليمية للجزائر عن طريق سفينة أجنبية، كما هو الحال ايضا بالنسبة لعائدات المياه الاقليمية في المجموعة بحيث تكتسب المنشأ، من خلال السفن التي ترفع علم الجزائر.
- منتجات الصيد البحري و المنتجات الاخرى المستخرجة من البحر خارج المياه الاقليمية سواء في المجموعة أو في الجزائر(يتضمن المنتجات السمكية من الفصل 3 من النظام المنسق (HS) أو التي لم تخضع لعملية تجهيز او تحويل)، ففي هذه الحالة، فان العامل الذي يعطي صفة المنشأ للمنتج هو جنسية السفينة و ليس الاقليم، شرط ان يتم الصيد خارج المياه الاقليمية لأي من البلدين.
- استخراج المنتجات من قاع البحر او باطن الارض خارج المياه الاقليمية شرط ان تكون هناك حقوق حول العمل على الباطن أو التربة.
- النفايات من عمليات التصنيع (النفيات الناتجة عن عمليات التحويل التي اجرية على مواد غير ذات منشأ، بحيث أن الحصول على بقية المواد غير ذات المنشأ و دمجها في المنتجات يستوفي معيار التصنيع لمنتجات اخرى و بالتالي تصبح ذات منشأ في الجزائر أو المجموعة نظرا لأن فكرة الحصول عليها بالكامل قد استوفيت).

2- (التحويل الجوهري) معيار الكافية (TS): يعتبر المنتج من منشأ المجموعة الاوروبية أو الجزائر إذا تمت عليه عملية تحويل جوهرية، وهذا إذا تم استيفاء متطلبات المرفق الثاني من البروتوكول رقم6. و بالتالي فإن هذا التعريف الذي قدمته المادة07 من البروتوكول يشير إلى التشاور بإنظام إلى قائمة العمليات المدرجة في الملحق2، بمعنى أنه يشير إلى السلع المستوردة التي ليست وليدة الحصول عليها بالكامل ففي سياق تطبيق قاعدة (التحول الكافية) و تحديد منشأ السلعة لا يتم التحقيق فيها سواء كانت منتجان الطاقة أو غيرها.

3- معيار التحويلات غير الكافية: تنص المادة 08 من البروتوكول على عمليات التصنيع أو التجهيز غير الكافية بمعنى أنها عمليات بسيطة لا تمثل تحويلا حقيقيا، و بالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال عندما تطبق على سلع أجنبية، أن تعتبر كافية لإعطاء صفة المنشأ لتلك السلع حتى و ان أدت إلى تغيير وضعيتها التعريفية. ويتعلق الأمر بـ:

- عمليات لضمان الحفاظ على المنتجات في حالة جيدة (النقل، التخزين، التهوية، التجفيف، التفريغ، الوضع في ماء مالح، إضافة بعض العناصر، التخلص من الجزء الفاسد او المعطوب).
- عمليات بسيطة لإزالة الغبار، الغربلة، الإزالة، الترتيب، التقطيع، بما في ذلك تكوين مجموعات من السلع(الغسل، الطلاء، القطع).
- تغيير الأغلفة و الوصلات للطرود، الوضع في قارورات أو أكياس ....
- الخلط السيط للمنتوج حتى و ان كانت تلك المادة المضافة من نوع مختلف، مثل ما هو الحال عندما يضاف مركب او مجموعة من المركبات لخليط ما دون أن يستجيب للشروط اللازمة لإعطاء ذلك صفة المنشأ.

رابعا- أثر قواعد المنشأ على اتجاهات التجارة الخارجية في الجزائر: إن قواعد المنشأ الجيدة ذات تأليف الإمتثال المنخفضة تساهم في تشجيع الإستثمارات في الصناعات المحلية المغذية، حيث تساهم هذه الصناعات في رفع قدرة المصدرين لتحقيق نسبة القيمة المضافة المحلية التي تتطلبها الإتفاقيات التجارية التفضيلية.[11]

1- قواعد المنشأ على الصادرات و الواردات الجزائرية (في ظل اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر):

1-1- الواردات الجزائرية من دول المنطقة و تقييم أثرها: بعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيز التنفيذ خلال السداسي الأول من سنة 2009 فقد قدر حجم المبادلات خارج قطاع المحروقات بين دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر و الجزائر بـ 742.7 مليون دولار أمريكي (693 مليون دولار أمريكي فيما يخص الواردات، 49.76 مليون دولار أمريكي في ما يخص الصادرات)، حيث نتج عن ذلك ارتفاع الواردات بنسبة 28.2٪، في حين أن الصادرات خارج المحروقات انخفضت بنسبة 63٪.

سجلت الواردات الجزائرية من المنطقة و التي استفادت من الامتيازات 679 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2009، مقابل 540.6 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة2008.

و تقدر المنتجات المستوردة التي لم تستفد من الامتيازات بـ 14 مليون دولار أمريكي، و تتمثل في قطع غيار السيارات، و المواد الكيمياوية العضوية و غير العضوية.

كما سيطرت على سوق الموردين الجزائرين من المنطقة خلال السداسي الأول من سنة 2009، كل من مصر و تونس، الأردن و المغرب و ذلك بما يقارب نسبة 90٪.

فقد احتلت تونس سنة 2008، الصدارة كأول مورد بـ 145 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل نسبة 28.5٪ غير أن هذه النسبة قد تراجعت إلى 17.6٪ خلال السداسي الأول من سنة 2009، لتحل مصر محلها.

أما عن أثر تطبيق الاتفاق على الواردات، فيمكن استخلاص مايلي:

- **المنتجات الصناعية:** تمثل المنتجات الصناعية المستوردة من المنطقة بقيمة 606 مليون دولار أمريكي، ما يقارب 90٪ من واردات المنطقة. فقد سجلت المنتجات الصناعية ارتفاعا محسوسا، فقد احتل الفصل الذي يضم أجزاء المنشآت المعدنية، المستعملة في البناء الصدارة بنسبة 17.45 من مجموع المنتجات الصناعية.

حيث أن واردات الجزائر من المنطقة فيما يخص هذه المجموعة من المنتجات يمثل 25٪ من مجموع الواردات الجزائرية

- **المنتجات الفلاحية و الفلاحية المحولة:** قدرت قيمة المنتجات الفلاحية ب 69 مليون دولار أمريكي و التي تمثل نسبة 10.2٪ من مجموع الواردات من المنطقة العربية للتبادل الحر.

تتصدر قائمة الواردات من المواد الفلاحية و الفلاحية المحولة: السكر، الحساء و المرق، الخضار الجافة، مستخلص الملت ، مركز الطماطم.

منتجات الصيد البحري: حققت الواردات من المنطقة العربية للتبادل الحر بالنسبة للمغرب (72.6٪) و تونس (26.4٪). أهم المواد الأساسية المستوردة هي: الأسماك المجمدة 53.5٪ من مجموع مواد الصيد البحري، السردين 39.7٪ من مجموع مواد الصيد البحري التونة 5.4"٪ من مجموع مواد الصيد البحري.

وما يمكن استخلاصه من خلال دراستنا للواردات الجزائرية في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، أن ترقية التجارة في هذا المجال تتطلب مايلي:

- الحصول على قدرات حقيقية على الإنتاج، خاصة النسبة للمواد الأساسية للتبادل، بهدف ألا تكون على حساب المنتجات الوطنية أو تضر بها.
- هناك حاجيات غير مشبعة من المنتجات الوطنية بمعنى عدم كفاية الإنتاج الوطني لسد حاجيات المستهلكين.

1-2- الصادرات الجزائرية من دول المنطقة و تقييم أثرها: سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر التي استفادت من الامتياز التفضيلي 86.48٪ مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنى 2009 مقابل 2.135 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2008، أي بنسبة 2.63٪.بينما بلغت المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول من سنة 2009 و التي لم تستفد من الامتياز التفضيلي 9.0 مليون دولار أمريكي و تتمثل هذه المنتجات في: الكبريتات، المركبات الأمنية(المواد الكيميائية العضوية) ومنتجات متنوعة من الصناعة الكيميائية و المصنوعات من الإسمنت.

سيطرت كل من تونس، المغرب، ليبيا، الكويت، سوريا، والإمارات العربية المتحدة على السوق الجزائرية ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر و ذلك بنسبة 75٪، خلال السداسي الأول من سنة 2009 حيث احتل المغرب خلال سنة 2008 الصدارة كأول زبون بقيمة تقدر ب48 مليون دولار أمريكي بحصة 8.35٪، لكن انخفضت هذه النسبة إلى 4.14٪ سنة 2009.

أما عن أثر اتفاق التبادل الحر على الصادرات الجزائرية فيمكن حصره في: مثلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ما يقارب 8.5٪ من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال السداسي الأول من سنة 2009.

حيث نتج عن تقييم أثر اتفاق التبادل الحر مايلي:[12]

1- المنتجات الصناعية: تمثل المنتجات الصناعية المصدرة اتجاه دول المنطقة قيمة 33 مليون دولار أمريكي ما يقارب 66٪ من الصادرات خارج قطاع المحروقات باتجاه هذه المنطقة، وقد انخفضت هذه النسبة بـ 69.5٪ مقارنة بسنة 2008.

وقد عادت المكانة الأولى سنة 2008 للمنتجات المسطحة المرفقة بالأسطوانات من الحديد، أو من الصلب بقيمة تقدر ب 36.21 مليون دولار أمريكي.

2-المنتجات الفلاحية و الفلاحية الغذائية: تحتل المنتجات الفلاحية و الفلاحية الغذائية، بقيمة تقدر ب15.8 مليون دولار أمريكي، حصة مقدرة ب 31.75٪ من مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر سنة .2009

3- **منتجات الصيد البحري:** تحتل الصادرات من الصيد البحري اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حصة مقدرة ب 1.0٪ من إجمالي الصادرات (خ م) اتجاه دول المنطقة و التي تقيم 53 مليون دولار أمريكي، مقابل 1 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2008.

تتمثل المنتجات الرئيسة المصدرة في سنة 2008 في:

- الأسماك الطازجة أو المجمدة 43٪ من مجموع منتجات الصيد البحري، حيث سجلت الصادرات من هذه المنتجات 23000 دولار أمريكي سنة 2009 مقابل 146000 دولار أمريكي سنة 2008.
- الأخطبوط: 22.42٪ من مجموع منتجات الصيد البحري، تقدر الصادرات بـ 12000 دولار أمريكي 2009 مقابل 36000 دولار أمريكي سنة 2008.

و ما يمكن استخلاصه في الأخير من خلال تفحص المعطيات حول الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، عدم وجود منتجات ناشئة، باستثناء:

كحول المثيليك (0.610 دولار أمريكي)، الهريسة(3000 دولار أمريكي)، العدس (300 دولار أمريكي).

2- التعاون الدولي في سبيل تنسيق قواعد المنشأ

على الرغم من وجود رغبة حقيقية في توسيع نطاق التجارة العالمية، من خلال إزالة كافة القيود إلا أنه في مجال التطبيق العملي لا يزال هذا الهدف بعيد المنال، إذ نجد أن معظم الدول تسعى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات و الممارسات التي تعيق حركة السلع في الأسواق الدولية، و هذا من خلال توجهها نحو إقامة أشكال من التحالفات و التكتلات من أجل مواجهة الاقتصاد العالمي المندفع نحو التقدم و النمو، بمعنى آخر أن الدول تتكتل لمواجهة بعضها البعض، و بالتالي ينتقل شكل الحماية من المستوى الوطني الضيق إلى المستوى الإقليمي، حيث تشتد المنافسة بين التكتلات أو الأقاليم في ابتكار أساليب جديدة للحماية.

ففي كثير من الأحيان تعترض الدول فيما بينها في سياق سعيها للانضمام إلى تكتلات اقتصادية، لمواجهة بعضها البعض.

وبالتالي يكون من المتعذر قيام منشأ موحدة و مستقرة في إطار هذا المستوى من النظام الاقتصادي العالمي واستقرار العلاقات التجارية الدولية خاصة و أن قيام التكتلات يتجلى على مستوى العملي، على شكل اختلاف في كطرق التقييم وفي القواعد المستخدمة و الإجراءات المتبعة، وهذا ما يؤدي إلى تغير في وجهة التجارة الخارجية، والتصادم مع المبادئ التجارة الخارجية التي تتضمنها منظمة التجارة العالمية(**WTO**) وبالتالي يصبح التحدي الرئيسي هنا، هو إمكانية إيجاد قواعد منشأ متوافقة على مستوى التكتل الاقتصادي و ليس على مستوى العالم، فمن خلال التكتلات تظهر الخلافات القائمة بين أطراف التكتل حول توحيد قواعد و ممارسات التجارة حيث يصبح من المستحيل إيجاد قواعد منشأ موحدة متفق عليها في أي مجموعة دولية، دون وجود استثناءات وترتيبات تخالف القواعد الأساسية.

3- الخلافات الناجمة عن قواعد المنشأ وتأثيرها على التجارة الخارجية: إن اختلاف المعايير المعتمدة في الاتفاقيات التجارية الدولية لتحديد المنشأ الوطني للسعلة، وصعوبة تحديد بعض المعايير بشكل واضح على المثال عند استخدام معيار المحتوى الوطني، فستظهر لنا مشكلة عدم الدقة في الحساب أو في تضمين التكلفة، أو في كيفية التعامل مع

حالات تعد فيها تكاليف إثبات المنشأ جزءا من المحتوى الوطني، و غير ذلك من الحالات المتعددة و المتباينة"، وبالشكل الذي يجعل سلعة ما ذات منشأ وطني وفقا لمعيار ما، غير ذات المنشأ وفقا لمعيار آخر، سواء بين أطراف نفس الاتفاقية التي تطبق المعيار الأول.

إن اختلاف السياسات الصناعية التي تمارسها المجموعات الصناعية الضخمة في دول العالم، قد تؤدي إلى اختلاف في أشكال تنافس الاستثمارات العالمية على أنواع معينة من الصناعات، مما يخلف صراعات.

في كثير من الأحيان نجد أن هناك بعض السلع الحساسة أو الإستراتيجية الخاصة بكل دولة، حيث تحاول الدولة تطبيق قواعد خاصة بهذه السلع، بمعنى آخر محاولة رعايتها و حمايتها، فاختلاف هذه السلع و تعارض مصالح الدول نظرا لاختلاف خصائصها، قد يؤدي إلى عراقيل أما التبادل هذه السلع، ويمتد التأثير في الكثير من الأحيان إلى غيرها ن السلع المتبادلة بين الدولتين، وبالتالي مخالفة مبادئ التجارة الدولية و إعاقتها.

ما يكمن استخلاصه في الاخير، أنه وفي ظل المستوى الحالي من العلاقات التجارية الدولية، ليست هناك إمكانية لإيجاد قواعد و إجراءات تجارية وحدة على مستوى العالم، وليست الجهود المبذولة في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و مناطق التجارة الحرة فيما يتعلق بتوحيد قواعد المنشأ على المستوى العالمي.

الخاتمة:

إن القواعد المرتبطة بالمنشأ تختلف من دولة لأخرى، أو بمعنى أنها تختلف من مجموعة اقتصادية أو تجارية دولية لأخرى، حسب القوة أو المكانة الاقتصادية و السياسية لكل دولة، أو حسب الالتزامات المتفق عليها في إطار الاتفاقيات التجارية التفضيلية، فمن خلال مفهوم لقواعد المنشأ و من المبادئ التي تقوم عليها و التي تعتبر شروط اساسي لتطبيقها، حيث تم الاتفاق عليها دوليا من خال المفاوضات التي تتم في إطار المنظمة العالمية للتجارة، تظهر لنا أهمية تلك القواعد في مجال التجارة الدولية، حيث تعتبر العامل الأساسي في رسم مسار التجارة الدولية، و الذي على أساسه تكتسب السلعة مزايا و إعفاءات من خلال تبادلها في الأسواق الدولية كما تلعب دورا مهما في تنشيط التجارة، باعتبارها تنظم تبادل السلع الوطنية التي تعد بدورها الأساس الذي تتضمنه قواعد المنشأ.

و كما يظهر لنا من خلال دراستنا للمعايير المستخدمة في تحديد منشأ السلعة على أنها معايير متعددة تؤدي في بعض الأحيان إلى عدم تحديد المنشأ بدقة نظرا لعدم كفايتها أو كفاءتها في إثبات المنشأ الوطني للسلعة وبالتالي قد تؤدي إلى مشاكل و تعقيدات أثناء تطبيقها في إطار الإتفاقيات التجارية الدولية.

وقد تؤدي قواعد المنشأ في كثير من الأحيان بالدول إلى تبني مجموعة من الإدراءات التي تعتبر بمثابة حواجز أو بمعنى آخر يمكن اعتبارها نوعا من الحماية تفرض على السلع الوطنية، وبالتالي قد تحد من حركة السلع بين مختلف الأقاليم، فهي بمثابة معوقات تمنع المنتجات من التحرك بحرية في الأسواق الدولية.

و على هذا الأساس فإنه يجب على الدول أن لا تتخلى على جزء من منافعها أو التغيير في إجراءاتها التقييدية لصالح التجارة العالمية أو من أجل المصلحة العالمية أو من أجل المصلحة العالمية بوجه عام، بل يجب خلق آلية تدفع بالدول إنطلاقا من تحقيق مصالحها نحو العمل على إقامة قواعد منشأ مودة و متوافقة و منسقة، وهذا في إطار التكتلات الاقتصادية و التجمعات الثنائية أو متعددة الأطراف.

و بالتالي من خلال دراستنا لقواعد المنشأ و متطلبتها نجد أن هناك مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيمايلي:

- قد يكون من المتعذر قيام منشأ موحدة على المستوى العالمي، فالتحدي الرئيسي في هذه الحالة يتجلى في إمكانية إيجاد قواعد منشأ متوافقة على مستوى التكتل الاقتصادي و ليس على مستوى العالمي، فقد واجهت التكتلات عدة خلافات بين أطرافها حول توحيد قواعد التجارة فيما بينها، حيث يصبح من غير المعقول أن نجد قواعد منشأ موحدة و متفق عليها في أي مجموعة دولية دون وجود أي استثناءات و ترتيبات تخالف القواعد الأساسية.

- نجد لدى كل دولة بعض السلع التي تتمتع بميزات خاصة أي سلع استراتيجية لدى الدولة، حيث تحاول هذه الأخيرة أن تطبق قواعد خاصة حتى تحمي تلك السلع، غير أن اختلاف هذه السلع و وجود تعارض فيما يخص مصالح الدول، قد يؤدي إلى عراقيل أمام تبادل هذه السلع، و بالتالي مخالفة مبادئ التجارة الدولية أيضا.

- ما يمكن أن نستخلصه من خلال دراستنا أنه، ليست هناك إمكانية لإيجاد قواعد موحدة دوليا، بل يظهر لنا أن هناك إتجاه نحو وضع المزيد من الاجراءات الحمائية الوطنية، من خلال فرض مختلف القيود، مما يتطلب من كافة الدول تطوير صناعتها من خلال تشجيع الاستثمارات خاصة حتى يتم تنشيط الاقتصاد الوطني و زيادة صادرات الدولة.

الإحالات والمراجع :

[1]. سمير محمد عبد العزيز.(2001). **التجارة العالمية بين الجات و المنظمة التجارة العالمية**. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الاسكندرية. ص.161.

[2]. محمد محمد علي ابراهيم.(2002-2003). **الأثار الإقتصادية لإتفاقية الجات**. الدار الجامعية تانيس. ص.34.

[3]. صالحي صالح.(2004). **دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الإقتصادية العالمية**. الطبعة الأولى. المنصورة .ص.25.

[4].بن داودية وهيبة، **أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،(6) www.univ-chlef.dz/rencef/Articles_Renaf_N_06/article، 2020/03/13.

[5]. محمد عبيد محمد محمود. **منظمة التجارة العالمية**.در الكتب القانونية. مصر. ص.653.

[6]. عبد الناصر نزال العبادي.(1999) **منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية**. الطبعة الأولى. عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع. ص.85.

[7]. سمير محمد عبد العزيز.(2001). المرجع السابق. ص.162.

[8]. محمد أحمد هلال.(2001). **قواعد المنشأ و التقييم الجمركي**.الجنة الإقتصادية لغرب آسيا. نيويورك. ص.46.

[9]. موقع وزارة التجارة:www.mincommerce-govc.dz/arab/ ، 2020/03/13.

[10]. مفهوم المادة 6 من البروتوكول رقم 6، متاح على موقع الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة:www.caci.dz/ ، 2020/03/15.

[11]. عاطف وليم أندراوس. (2008)، **قواعد المنشأ**.الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.ص.55.

[12]. موقع وزارة التجارة:www.mincommerce-govc.dz/arab/ ، 2020/03/13.

أثر أزمة انهيار أسعار النفط في 2014 على واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014–2018)

The impact of the economic crisis 2014 "the collapse of oil prices" on the monetary policy in Algeria during the period (2014-2018)

سارة برحومة[1] *، فطيمة مشتر[2]، أمال موساوي[3]

[1] جامعة المسيلة (مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر)، (الجزائر)

[2] جامعة البويرة (مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية)، (الجزائر)

[3] جامعة المسيلة مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر)، (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/04/02؛ تاريخ القبول: 2020/05/17؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: تعالج هذه الورقة البحثية موضوع اثر الأزمة النفطية 2014 على واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)، وتهدف في الجانب النظري إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها، وعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية والاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فهدف لإبراز واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014 بالإضافة إلى دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي والحد من التضخم خلال مدة الأزمة الاقتصادية 2014-2018، وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة النفطية 2014 كان لها اثر كبير على واقع السياسة النقدية، أما من حيث الأداء فتمكنت السلطة النقدية من السيطرة على التضخم.

الكلمات المفتاح : أزمات مالية ؛ أسعار نفط؛ كتلة نقدية؛ نمو اقتصادي، تضخم.

تصنيف JEL : E52، E58، G20 E51، F63، E32 .

Abstract: This paper deals with the impact of the oil crisis 2014 on the reality and performance of monetary policy in Algeria during the period (2014-2018), and aims in the theoretical side to clarify the concepts related to monetary policy and its tools, and the presentation of the most important concepts related to financial and economic crises, while in the application side to highlight The reality of monetary policy in Algeria in light of the oil crisis 2014 In addition to the role of monetary policy in supporting economic growth and reducing inflation during the duration of the economic crisis 2014-2018, the study concluded that the oil crisis 2014 had a significant impact on the reality of monetary policy, Contributed monetary authority to control inflation

Keywords: policy ; oil prices; monetary mass ; economic growth; inflation.

Jel Classification Codes: E52; E58; G20; E51; F63; E32.

* المؤلف المرسل: الإيميل: Sarah.berrehouma@ univ-msila.dz.

I- تمهيد:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، من خلال تبني سياسة اقتصادية محكمة مبنية على أسس ومعطيات واقعية وصحيحة، ومن أهم السياسات الاقتصادية هما السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث تحتل هاتين السياستين مكانة هامة بين السياسات الأخرى (كالسياسة الائتمانية والسياسة التجارية ...الخ) وذلك نظرا لدورهما الجوهري في تحقيق ودعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار النقدي، ومكافحة المعدلات المرتفعة للبطالة، حيث يقوم البنك المركزي بضبط العرض النقدي من اجل ضمان استقرار الأسعار ودعم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال رسم سياسة نقدية تتماشى مع وضعية الاقتصاد، والجزائر كبقية الدول تسعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تبني سياسة نقدية فعالة إلا أن طبيعة اقتصادها الريعي يجعلها عرضة لأي صدمة خارجية ويهدد استقرارها الاقتصادي.

ففي 2014 شهدت أسعار البترول انهيار حاد مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري نظرا لاعتماده على عائدات النفط والتي تشكل أكثر من 97% من إجمالي صادراته

مشكلة الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي ويمكن صياغتها في الأسئلة التالية:

- ما هو واقع السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية النفطية 2014؟
- هل أثرت الأزمة النفطية 2014 على أداء السياسة النقدية في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وذلك من خلال تعريفها، أنواعها، أهدافها، أدواتها
- التعرف على المفاهيم الأساسية حول الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية؛
- معرفة أثر الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري؛
- معرفة أثر الأزمة النفطية 2014 على مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2014-2018)؛
- معرفة أثر الأزمة النفطية 2014 على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

أهمية البحث: التعرف على طبيعة المخاطر التي تتعرض لها تجربة المصارف السودانية وبيان طرق قياس المخاطر التمويلية لصيغة السلم التي تتعرض لها البنوك الإسلامية المساهمة في محفظة التمويل، ومعرفة أسلوب إدارتها.

منهجية البحث: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نتطرق إلى مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية ومفاهيم خاصة بالأزمات الاقتصادية والمالية كما سنحاول توضيح الجانب التطبيقي حول أثر الأزمة النفطية 2014 على واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

محاور البحث: يتكون هذا البحث من ثلاث محاور على النحو التالي:

- **المحور الأول:** مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية.

- **المحور الثاني**: الأزمات المالية والاقتصادية

- **المحور الثالث**: يشمل واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة " انهيار أسعار النفط خريف 2014". التشابه والاختلاف من حيث الهدف، العينة، متغيرات الدراسة، الطريقة والأدوات المستخدمة، الاستنتاجات المتوصل إليها.

1. مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية:

سنتطرق في هذا المحور الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية، أنواعها وأهدافها:

1.1 مفهوم السياسة النقدية:

تعددت تعاريف السياسة النقدية وفيما يلي أهم تعاريفها:

- **التعريف الأول:** تعرف السياسة النقدية على أنها " مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بغية تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية باستخدام الأدوات النقدية المتاحة" (نغم، عبيد، و حسين، 2018)

- **التعريفة الثاني:** السياسة النقدية هي" مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي: (بن علي، 2006)

- **التعريف الثالث:** تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة" (عبد المطلب ، 2007)

- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف تحقيق الأهداف المسطرة.

2.1 أنواع السياسة النقدية:

من خلال تطبيقه للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي نوعين منها، وذلك حسب مستلزمات الوضعية الاقتصادية، وتتمثل في (موساوي و مشتر ، 2018):

– **سياسة نقدية انكماشية**: يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار، وبالتالي محاربة التضخم.

– **سياسة نقدية توسعية:** عكس الحالة الأولى يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية، وذلك بتشجيع الائتمان لزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

3.1 أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية بصفة عامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية نوجز أهمها فيما يلي (راتول و كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، 2017):

– **تحقيق استقرار الأسعار:** وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم، واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي

- **المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكييف سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية، ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات

- **المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل:** تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد لتزيد الطلب الفعال، فيزداد بذلك الاستثمار والتشغيل.

المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: تكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي، وذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد الصحيح في مسار النمو السريع

4.1 أدوات السياسة النقدية:

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى ما يلي:

1.4.1 الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية:

إن الهدف منها هو التأثير على حجم الائتمان دون تمييز، وتشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني:

– **سعر إعادة الخصم:** وتسمى أيضا سعر الفائدة، ويقوم البنك من خلالها برفع أو خفض سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية (حسين، 2008).

– **السوق المفتوحة:** تتمثل في هذه السياسة في أن البنك المركزي يتدخل إلى سوق الأوراق المالية ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية، من أجل إقلال أو زيادة كمية النقود المتاحة للتداول (بن قانة، 2018).

– **سياسة معدل الاحتياطي القانوني:** يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية (صلاح، قرواط، و زلاقي، 2018).

***2.4.1* الأدوات الكيفية(المباشرة) للسياسة النقدية:**

وهي وسائل حديثة تتميز عن الوسائل الكمية بكونها موجهة نحو استخدامات الائتمان وليس موجهة نحو الحجم الكلي للائتمان، ومن أنواع الأدوات الكيفية نجد: الإقناع الأدبي، سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.

- **الإقناع الأدبي:** هو أداة يحاول البنك من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية هذه الأداة على مكانة وخبرة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته (بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008).

- **سياسة تأطير القرض:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال سنة (راتول و كروش، 2017)

السياسة الانتقائية للقرض: تهدف هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ السلطات القرارات الضرورية بإعطاء تسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات، وهكذا وتتخذ عدة أشكال (خبابة، 2013).

- ✓ إقرار معدل الخصم المفضل.
- ✓ إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية.
- ✓ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- ✓ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة.

3.4.1 الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

وهي تلك الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية (بوجلال، برحومة، و مشتر، 2019):

– **إصدار التوجيهات والتعليمات:** وفي هذه الحالة وبصفة البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة يصدر التعليمات المباشرة باتجاه البنوك التجارية محددا فيها الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان والاستثمار بالبنوك، وتتميز هذه الأوامر والتعليمات بالإلزامية، حيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إلى عقوبات قد تبدأ بالتطبيق، عليه في مجال الخصم ومنح التمويل المطلوب كما قد تصل العقوبة إلى التوقيف الجزئي أو الكلي للبنك.

– **الإعلام:** لقد كان البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي يقدمان بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي في هذه الحالة باستخدام وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية.

– **الإجراءات العقابية:** يلجا البنك المركزي لفرض عقوبات على البنوك التي لم تنتهج السياسة الملائمة التي حددها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.

2. الأزمات المالية والاقتصادية

تعتبر الأزمات المالية والاقتصادية ظاهرة معتادة، حيث شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات واختلالات بداية بالكساد العالمي الكبير الذي حدث في 1929إلى أزمة الرهن العقاري التي بدأت في 2007 واشتدت في عام 2008، والتي انعكست أثارها على الاقتصاد الأمريكي ومعظم اقتصاديات الدول العربية.

1.2 مفهوم الأزمات الاقتصادية

- **التعريف الأول:** تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

- **التعريف الثاني:** كما تعرف الأزمات المالية هي حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض وأزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة الذعر والحذر في أسواق المال

2.2 أهم الأزمات المالية والاقتصادية وأسبابها

يمكن إيجاز أهم الأزمات المالية والاقتصادية من ناحية أسباب والمظاهر في الجدول رقم01.

- **الأسباب المباشرة لأزمة الكساد والأزمات المالية**

تتمثل أسباب الأزمات المالية والاقتصادية في أسباب خارجية (الاقتصادية الكلية) وأسباب داخلية (الاقتصادية الجزئية) وهي كما يلي (شريط و سدي، 2011):

- **الأسباب الخارجية:** وتتمثل في:
- عدم استقرار الاقتصاد الكلي
- اضطرابات القطاع المالي
- عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف
- **الأسباب الداخلية:**
- من الأسباب الفعلية هو التعامل بالفائدة والإفراط في تطبيقها لأنه في حالة الكساد الاقتصادي يعجز المقترض عن سداد القرض وفائدته بسبب الإعسار المالي.
- من الأسباب كذلك التعامل بنظام التجارة في الديون (التوريق حيث يؤدي إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء، وهذا يقود إلى وهمية وشكلية المعاملات الاقتصادية بالإضافة إلى التعامل بنظام المشتقات المالية التي تمارسها البورصات.

الممارسات غير الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية والمالية ومنها (الغرر والجهالة والتدليس والكذب والإشاعات والجشع والاحتكار والتكتلات والرشوة).

3.2 آثار الأزمات المالية

تتشابه الأزمات المالية في الآثار التي تخلفها نذكر منها

- إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين، واضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهيارا تاما للحياة الاقتصادية وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.
- إفلاس بعض الشركات والتي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات والضمانات التي معها وهذا سبب خللا في التدفقات النقدية لها.
- فقد لوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وهذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول وأوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.
- قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس.
- فقدان المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض وأصبحوا في عداد المشردين واللاجئين والمهجورين والفقراء والمساكين.

3. واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة "انهيار أسعار النفط خريف 2014".

يعتبر البترول أحد أهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين، وتحظى أسعاره باهتمام بالغ من طرف الخبراء والمحللين الاقتصاديين في الدول المنتجة أو المستهلكة له على حد سواء، وتشكل عائداته مصدرا مهما للتمويل في

العديد من الاقتصاديات التي يصطلح عليها بالاقتصاديات الريعية (بوقطاية، بن الزاير ، و بن الزاير ، 2018) أما الاقتصاد الجزائري فيشكل النفط أكثر من 97% من إجمالي صادرات الجزائر، وبالتالي فهو المؤشر الرئيسي في تحريك دواليب الاقتصاد الجزائري، حيث تؤثر أسعار النفط على مجمل السياسات الاقتصادية في الجزائر، وبالتالي فان السياسة النقدية هي الأخرى تخضع لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية، ومن خلال هذا المحور سنحاول معرفة انعكاس الأزمة الاقتصادية 2014 " انهيار أسعار النفط" على واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على اثر تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2018) على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر بالإضافة إلى اثر انهيار أسعار النفط على دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم في الفترة محل الدراسة.

1.3 أثر الأزمة الاقتصادية 2014 على الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر (2014-2018):

1.1.3 أثر الأزمة الاقتصادية 2014 على الكتلة النقدية في الجزائر (2014-2018): من خلال الجدول الموالي سيتم تحليل أثر تقلبات أسعار النفط للفترة المدروسة على الكتلة النقدية في الجزائر.

بالنظر إلى معطيات **الجدول رقم 02:** نلاحظ أن الأزمة النفطية في 2014 أثرت بشكل كبير على الوضع النقدي في الجزائر، إذ سجل معدل نمو الكتلة النقدية M2 ادني قيمة له وقدرت ب 0.1% خلال السنة 2015 مقارنة بالارتفاع الذي عرفته هذه القيمة في السنوات السابقة، حيث وبالرغم من وجود الأزمة المالية العالمية لسنة2008 إلا أن تأثيرها لم يكن كبيرا على الاقتصاد الوطني خلال سنة 2008، إذ أن أسعار النفط قدرت ب94.45 دولار للبرميل ما ساهم في ارتفاع صافي الأصول الخارجية إلى 10246.9 مليار دج وبذلك انعكس على الكتلة النقدية M1 بالزيادة وبالتالي ارتفاع M2 بمعدل نمو16 %خلال سنة 2008، كما نلاحظ انه في سنتي 2017 و 2018 ارتفعت الكتلة النقدية M2 بقيم 14974.6 مليار دج و 16636.7 مليار دج على التوالي كما ارتفعت معدلات نمو الكتلة النقدية M2 ب8.4 % سنة 2017 و 11.09 %سنة 2018، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع حجم الأصول الخارجية والتي تعتبر المؤشر الرئيسي في الكتلة النقدية M1 وبالتالي M2.

2.1.3 أثر الأزمة الاقتصادية " انهيار أسعار النفط 2014" على مقابلات الكتلة النقدية: سنحاول من خلال هذا الفرع معرفة اثر انهيار أسعار النفط خريف 2014 على مقابلات الكتلة النقدية وخاصة الأصول الخارجية.

من خلال **الجدول رقم 03:** نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية في انخفاض مستمر وحاد خلال الفترة (2014-2018)، حيث انتقلت من 15734.5 مليار دج سنة 2014 إلى 9485.6 مليار دج سنة 2018، ويرجع ذلك إلى التأثير الحاد الذي تركته الأزمة النفطية 2014 (انهيار أسعار النفط إلى 40.76 دولار للبرميل مقابل 105.90 دولار للبرميل سنة 2013) على احتياطات الدولة من العملة الصعبة ومنه إلى حجم صافي الأصول الخارجية.

أما بالنسبة لقروض الدولة نلاحظ أنها تشهد ارتفاع ملحوظ، حيث قدرت سنة 2014 ب 1992.3- مليار دج ثم ارتفعت لتصل إلى 6325.7 مليار دج سنة 2018، كما شهدت القروض الموجهة للاقتصاد هي الأخرى ارتفاعا معتبرا، و هذا الارتفاع في القروض الموجهة للدولة والاقتصاد هو الذي يفسر ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية M2 بالرغم من انخفاض صافي الأصول الخارجية **2.3 أثر الأزمة الاقتصادية " انهيار أسعار النفط 2014" على أداء السياسة النقدية في الجزائر:** من خلال هذا الفرع سيتم عرض دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم خلال الفترة (2014-2018) وهل أن انهيار أسعار النفط في 2014 كان له اثر على أداء السياسة النقدية في الجزائر أم لا؟

1.2.3 النمو الاقتصادي:

من خلال **الجدول رقم 04** : نلاحظ أن النمو الاقتصادي شهد ارتفاع ملحوظ سنة 2014 بمعدل 4.10 % مقارنة ب2.80% سنة 2013، ثم انخفض سنة 2015 وقدر ب 3.8 % ليصل إلى 1.4% سنة 2017 ويرجع ذلك إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية من 105.90 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 52.87 دولار للبرميل سنة 2017 وإتباع الدولة سياسة تقشفية وهو ما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي، لكن سرعان ما لاحظنا ارتفاع محسوس في معدل النمو الاقتصادي سنة 2018 حيث قدر معدل النمو ب 2.3% وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ليبلغ 71.82 دولار للبرميل وهو ما ساعد في نمو الناتج الداخلي الخام والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بدور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي فلاحظنا أن الكتلة النقدية في تزايد لكن لا يوجد استجابة للنمو الاقتصادي، بحيث كانت معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة تبعا لتقلبات أسعار النفط، وبعد تحليل معطيات الجدول يمكن القول أن الكتلة النقدية ليس لها دور في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يخضع النمو الاقتصادي في الجزائر لعوامل أخرى وأولهم قطاع المحروقات.

2.2.3 التضخم:

تعتبر السياسة النقدية احد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل على تحقيق استقرار الأسعار، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ معدلات التضخم خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 هي 4.8% و 6.4% و 5.6% على التوالي، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية والارتفاع المتواصل لحجم الكتلة النقدية بالإضافة إلى الأزمة النفطية في 2014، ومن الملاحظ انه وبرغم من ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2018 بمعدل 11.09% غير أن معدل التضخم شهد انخفاض ملحوظ وقدر ب 4.8% مقارنة ب 5.6% سنة 2017، وهنا يتضح لنا اثر السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.

في الأخير يمكن القول أن السياسة النقدية تأثرت بشكل كبير جراء الانهيار الحاد لأسعار النفط في 2014، لكن على العموم استطاعت الحفاظ على الاستقرار النسبي في الأسعار في ظل الأزمة الاقتصادية 2014.

II - النتائج ومناقشتها:

وانطلاقا من الاشكالية المطروحة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاثة محاور تمكنا من الوصول الى النتائج التالية:

- أثرت الأزمة البترولية الأخيرة بشكل كبير وحاد على الاقتصاد الجزائري، حيث يعد النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري؛
- أثرت الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 على مسار السياسة النقدية في الجزائر، وذلك من خلال تأثير تقلبات أسعار النفط على صافي الأصول الخارجية ومنه إلى الكتلة النقدية M1 وM2.
- لم تؤثر الأزمة الاقتصادية الأخيرة على دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي وذلك لان النمو الاقتصادي في الجزائر يخضع لعوامل أخرى غير مرتبطة بفعالية السياسة النقدية، أهمها قطاع المحروقات؛
- استطاعت السياسة النقدية بعد الأزمة النفطية في السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار النسبي للأسعار.

III- الخلاصة:

لقد تمحورت دراستنا حول معرفة أثر الازمة النفطية لسنة 2014 على واقع واداء السياسة النقدية في الجزائر، وذلك لان النفط يعد المحرك الرئيسي للاقتصاد في الجزائر فمن الطبيعي ان يكون لانخفاض اسعار النفط (2014) اثر على كافة القطاعات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة قمنا بالتطرق الى مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية وكذا التعرف على ماهية الازمات المالية والاقتصادية، وأخيرا تم استنتاج أثر انهيار أسعار النفط سنة 2014 على واقع واداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

- ملاحق:

الجدول (1): أهم الأزمات المالية والاقتصادية

الأزمة	الأسباب والمظاهر
أزمة الكساد 1929	فقد مؤشر "داو جونز" ثلث قيمته، وتبعه ركود وانحسار في الإنتاج العالمي بـ 50%. وتعد تلك الأزمة أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا، إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بمعدل 13%، التي انعكست على الانهيارات المتوالية في أسواق المال الدولية، وقد استمر أثر هذه الأزمة عشر سنوات.
أزمة 17 أكتوبر 1987	انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف وارتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل لغية 400 نقطة، أديا غلى انهيار في بورصة الأسهم في لندن وأمريكا، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي الأمريكي.
أزمة 1994	وتسمى الأزمة الاقتصادية المكسيكية، وذلك لأن ارتباط عملة البلد بالدولار الأمريكي شكل ضمانة وهمية شجعت على الاستدانة الأجنبية، مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات واستدعى تدخل الولايات المتحدة لكونها أقرب جيران المكسيك.
أزمة سبتمبر 1998	تم إنقاذ السوق المالية من كارثة محققة بفضل مبادرة الاحتياطي الأمريكي بمساهمة 100 أكبر بنك في العالم وذلك بسبب المشتقات المالية التي سبب انهيار كبيرا في بنوك دول الاتحاد السوفياتي سابقا، وهددت النظام المالي العالمي
أزمة مايو 2000	أزمة الانترنت أو الدوت كوم (أزمة مؤشر ناسداك)، ضعف النمو الاقتصادي الأمريكي، ليبقى مدعوما بالاستهلاك العائلي المرتبط بمعدلات الفائدة المنخفضة جدا، وارتفاع قيمة العقارات والقروض السهلة، نتيجة إدراج أسهم شركات الإنترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وهو ما يعرف بمؤشر ناسداك، حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بشكل كبير فأدت في عام 2000 إلى انفجار تلك الفقاعة (سميت آنذاك فقاعة شركات الانترنت).
أزمة 2007	بداية انخفاض العقارات في بعض مناطق الولايات المتحدة، واستمرار انهيار البورصة، وإفلاس أكبر البنوك في العالم، مع توالي العديد من الفضائح في الميدان المالي، وتوالي انهيار أهم المصارف وإفلاسها في ما بات يعرف بأزمة الرهن العقاري.

المصدر: شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث الاقتصادية، العددان 48-49، 2009، ص ص47-48.

الجدول (2): تطور مكونات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النقود الائتمانية	ودائع تحت الطلب	الكتلة النقدية M1	معدل النمو%	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)
2014	3658.9	5944.1	9603	-	4083.7	13686.8	-	96.20
2015	4108.1	5153.1	9261.1	-3	4443.4	13704.5	0.1	49.50
2016	4497.2	4909.8	9407	1	4409.3	13816.3	0.8	40.76
2017	4716.9	5549.1	10266.1	9	4708.5	14974.6	8.4	52.87

2018	4926.8	6477.3	11401.1	11	5232.6	16636.7	11.09	71.82

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2019، ص11.
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الموقع: www.opec.org

الجدول (3): تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	أسعار النفط)دولار أمريكي للبرميل)
2014	-1992.3	6504.6	15734.5	96.20
2015	567.5	7277.2	15375.4	49.50
2016	2682.2	7909.9	12596.0	40.76
2017	4691.9	8880.0	11227.4	52.87
2018	6325.7	9976.3	9485.6	71.82

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2019، ص11.
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الموقع: www.opec.org

الجدول (4): معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2018) .

الوحدة: مليار دج

السنوات	معدل النمو الاقتصادي%	معدل التضخم %	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)	الكتلة النقدية M2
2013	2.80	3.26	105.90	11941.5
2014	4.10	2.92	96.30	13686.8
2015	3.8	4.8	49.50	13704.5
2016	4	6.4	40.76	13816.3
2017	1.4	5.6	52.87	14974.6
2018	2.3	4.8	71.82	16636.7

المصدر:

- بنك الجزائر، 2019، الموقع : www.bank-of-algeria.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.dz

- الإحالات والمراجع:

1. أمال موساوي، و فطيمة مشتر . (2018). **دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)**. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 03(06)، ص 159.

2. بلعزوز بن علي. (2006). **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 112 .

3. بلعزوز بن علي. (2008). **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (الإصدار 02)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.ص 129.

4. رحيم حسين. (2008). **الاقتصاد المصرفي: مفاهيم ، تحاليل، تقنيات**. قسنطينة، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ص 11.

5. سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن الزاير ، و مبارك بن الزاير . (2018). **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التداعيات والحلول**. مجلة اقتصاديات المال والأعمال(06)، ص 349.

6. سليمان بن قانة. (2018). **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ص 120.

7. عابد شريط، و علي سدي. (2011). **معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي"محاولة للفهم واقتراح حلول**. الاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، (الصفحات 12-14). الدوحة.

8. عباس نغم، التويجري عبيد، و ديكان درويش حسين. (2018). **الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2015)**. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية، 10(01)، ص 06.

9. عبد الله خبابة. (2013). **الاقتصاد المصرفي**. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة، ص 307.

10. عبد المطلب , ع .(2007) .**اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات** .القاهرة, مصر: دار الجامعة، ص 272.

11. محمد راتول ، و صلاح الدين كروش. (2017). **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)**. بحوث اقتصادية معاصرة(66)، ص 159.

12. محمد راتول، و صلاح الدين كروش. (2014). **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)**. بحوث اقتصادية معاصرة(66)، ص 70.

13. محمد صلاح، يونس قرواط، و حنان زلاقي. (2018). **دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها - اشارة لبعض التجارب المختارة**. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 02(04)، ص 62.

14. ناصر بوجلال، سارة برحومة، و فطيمة مشتر. (2019). **التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية**. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 04(06)، ص 176 .

الاستثمار العمومي في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة "2000–2016".

Public investment in Algeria - an analytical study during the period "2000-2016".

مهدي قيطون *، حنان شريط

جامعة أم البواقي (الجزائر)؛

تاريخ الاستلام: 2020/04/30؛ تاريخ القبول: 2020/06/17؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع الاستثمار العمومي وإبراز وتحليل مدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2016)، وهي الفترة التي شهدت فيها السياسة المالية في الجزائر تغيرات كبيرة خاصة في جانب الإنفاق العام وخاصة جانب الاستثمار العمومي، حيث تم الاعتماد على سياسة توسعية لدعم وتنمية كافة القطاعات الاقتصادية ترجمتها استراتيجية متوسطة المدى تتمثل في برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي المختلفة المتمثلة في برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي "2001-2004" والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009"، برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010-2014" وقد ساهمت الاستثمارات العمومية في النهوض بالكثير من القطاعات وتنميتها، غير أن الهدف المنشود والمتمثل في ترقية وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات يتطلب بذل المزيد من الجهد وتفعيل المنظومات الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار.

الكلمات المفتاح : استثمار؛ نمو اقتصادي؛ برامج تنموية؛ قطاعات اقتصادية.

تصنيف JEL : E22 ؛ O47.

Abstract: Through this paper, we aim to study the of public investment and highlight and analyze its fluctuations to which it contributed to the development of the Algerian economy during the period (2000-2016), a period in which financial policy in Algeria has undergone significant changes, especially in the aspect of public spending, where public investment has been Relying on an expansionary financial policy to support and develop related economic sectors translated into a medium-term strategy of various recovery and economic growth programs. the Economic Recovery Support Program (2001-2004) and the Supplementary Program to Support Economic Growth (2005-2009); Although the economic growth consolidation program (2010-2014), public investment has contributed to the advancement and development of many sectors, but the goal of upgrading and diversifying the Algerian economy without hydrocarbons requires more effort and efficiency of the related economic combination.

Keywords: Investment; Economic Growth; Economic aggregate; Development programs.

Jel Classification Codes: E22 ؛ O47.

* المؤلف المرسل: الإيميل: guitounm@gmail.com .

I- تمهيد :

يحتل الاستثمار العمومي مركزا مهما في السياسات المالية للدول باعتباره يمثل نسبة معتبرة من سياسة الإنفاق العام لأي دولة، وتسعى الحكومات من خلال تفعيلها لبرامج الاستثمارات العمومية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل بالاساس في النهوض بكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، تنشيط الاستثمارات المحلية، دعم النمو الاقتصادي، تلبيات حاجيات المجتمع الأساسية وغيرها من الأهداف. وعليه يشكل الاستثمار العمومي دورا محوريا ضمن برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، وتميزت التعديلات التي خضعت لها المنظومة التشريعية والمؤسسية المؤطرة له بالتحيين المستمر، بدءا من تبني الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية تطبيق برامج الاستثمارات العامة وفتح المجال أمام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، كدليل لسعي الحكومة لتفعيل منظومة النمو الاقتصادي وبعث حيوية القطاعات الراكدة في الاقتصاد الوطني؛ ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التطرق إلى مدى مساهمة الإنفاق الاستثماري العمومي في تنمية القطاعات الاقتصادية المرتبطة به خلال الفترة(2000-2016). ولدراسة هذا الموضوع تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى مساهمة الاستثمار العمومي في أداء القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"؟.**

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بوضع الفرضيات التالية:

. ساهمت التدفقات الاستثمارية الموجهة ضمن القناة العمومية في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة؛

. شكل تبني الحكومة الجزائرية لبرامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) اطار واضح للتنمية الاقتصادية، وتفعيل منظومة الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

. الدراسات السابقة:

. دراسة دداش وبشني (2018) بعنوان اهمية الاستثمار العمومي في احداث التنمية الاقتصادية في الجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019)، استهدف الباحثان من خلال تحليلهما للبرامج التنموية الخماسية خلال الفترة "2010-2019" معرفة مدى مساهمة الاستثمار العمومي في احداث التنمية الاقتصادية في الجزائر. وتوصل الباحثان إلى نتيجة أن الاقتصاد الوطني لم يستفد بصورة كافية من التدفقات النقدية الجارية في اطار البرامج التنموية وأن التوازنات المالية مازالت هشة بسبب الاعتماد على مخرجات قطاع المحروقات.

. دراسة رحالي وبوعافية (2018) بعنوان أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016. هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990-2016"؛ وتطرق الباحثان إلى لمختلف الاصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال عقد التسعينيات والتي فتحت المجال أمام القطاع الخاص، بالاضافة إلى برامج الانعاش الاقتصادي التي استهدفت النمو الاقتصادي المستدام. وتوصل الباحثان من خلال تقديرهما لموذج قياسي إلى نتيجة أن مخزون رأس المال العمومي يعتبر محددا لحجم الناتج الداخلي الخام.

. دراسة بن يوب و أخرون (2018) بعنوان التكامل بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص ك آلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. هدفت الدراسة تقييم أثر كل من الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل العلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار العمومي والاستثمار الخاص كمتغيرات مستقلة، وباستخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء اختبار السكون السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك من سنة 1970 إلى غاية 2015، توصلت الدراسة إلى وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات مما يدل على أن كل من الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص يؤثران على النمو الاقتصادي، الا أنها لم تكن عند المستوى المطلوب، كما تبين وجود علاقة سببية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

. دراسة رحالي (2015) بعنوان الاستثمار العمومي والتشغيل والبطالة في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية من 1970-2013). هدفت الدراسة تحليل وقياس أثر برامج الاستثمار العمومي التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة "1970-2013" على متغري البطالة والتشغيل في الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن البحث تحديد الاطار النظري للاستثمار العمومي، التشغيل والبطالة والعلاقة بينهما، بالاضافة إلى تحليل آثار البرامج التنموية المتبناة وسياسات التشغيل المعتمدة على تغيرات معدل البطالة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية لزيادة الاستثمار العمومي على معدل البطالة، وأن متغيرات الاستثمار العمومي بالاضافة لأسعار النفط ونسبة المجتمع النشيط تعتبر محددات اساسية لمعدل البطالة في الجزائر.

II - الطريقة والأدوات :

شرعت الجزائر على إثر تحسن العائدات النفطية في تنفيذ العديد من المخططات التنموية لمباشرة الاصلاحات الاقتصادية ، وذلك من خلال دعم برامج الاستثمارات العمومية، وللاطلاع على كافة التطورات المحيطة بالاستثمار العمومي ارتأينا تحليل التغيرات الطارئة على كافة القطاعات العمومية المكونة للاقتصاد الوطني خلال الفترة "2000-2016".

1. مساهمة الاستثمار العمومي في الاقتصاد الوطني: يعتبر الاستثمار مصدر رئيس للنمو الاقتصادي نظريا، انطلاقا من النظرية النيوكلاسيكية كنتيجة لتراكم عوامل الإنتاج، وحسب نموذج النمو الداخلي لـ(*1990*) *Barro* يمكن أن تؤثر النفقات العمومية من منطلق أنها انتاجية بشكل ايجابي ليس فقط على مستوى المتغيرات الاقتصادية وإنما على معدل النمو الاقتصادي ؛ واعتمدت الجزائر كتتمة لبرنامج التعديل الهيكلي وفي خضم الاستقرار الاجتماعي وتحسن المؤشرات الاقتصادية سنة 2000، استراتيجية تهدف الى تحقيق التوازن الداخلي وبلوغ معدلات نمو معتبرة وذلك من خلال التحكم في ادارة نفقات التسيير، وكذلك ترشيد نفقات التجهيز في اطار يهدف الى تنمية الموارد البشرية وترقية الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني ؛ ويوضح الجدول رقم (01) تطور حجم الاستثمار العمومي والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، حيث نلاحظ تضاعف النفقات الاستثمارية في القطاع العمومي بـ 915% خلال الفترة "2000-2016"، وذلك من 869.3 مليون دج سنة 2000 إلى 8.8 مليار دج سنة 2016، وبلغت النفقات الاستثمارية سنة 2009 معدل نمو معتبر قدره 54%، وذلك بالتزامن مع ارتفاع ايرادات الجباية العامة لسنة 2008 إلى 5190.5 مليار دج؛ وحافظ كل من الناتج الداخلي الخام والانفاق الاستثماري الاجمالي على وتيرة متزايدة، حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن التغيرات الطارئة على الناتج الداخلي الخام توازيها تغيرات في قيمة الاستثمار الاجمالي،

وهو ما يدل على مدى ارتباط الاستثمار الاجمالي بالناتج الداخلي الخام، حيث حافظ كلا المتغيرين على وتيرة نمو ايجابية.

يتزايد حجم الاستثمار بصفة عادية من فترة إلى أخرى ولا يتناقص إلا في حالات استثنائية، وبالتالي فتطوره المطلق لا يعبر فعلا عن نمو مستواه الحقيقي، أما معدل الاستثمار فهو عبارة عن القيمة المضافة الموجهة للتراكم ويتمثل في الانفاق المالي الذي تضخه الدولة (أو المؤسسات الإنتاجية) في قنوات تستهدف من خلالها تطوير طاقاتها الإنتاجية ولذلك فنموه المطرد يعبر بالفعل على أن الاستثمار ينمو بوتيرة أسرع من نمو الإنتاج وتباطؤه يعني أن حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي تتناقص.ويمكن كتابة معدل الاستثمار كما يلي[1]:

$$TI = \frac{ABFF}{PIB} \quad ...(01)$$

حيث: **TI** :معدل الاستثمار؛ **ABFF** : التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت (الاستثمار الاجمالي)؛ **PIB** : الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال العلاقة رقم (01) يكون التغير النسبي لمعدل الاستثمار موجبا إذا كان نمو معدل التراكم أسرع من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. و يبين الشكل رقم (2) تطور معدل الاستثمار في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، حيث أن التغيرات السنوية لمعدل الاستثمار سجلت وتيرة متذبذبة ولم تتجاوز 20 % خلال الفترة "2000-2006"، ليبلغ أعلى قيمة سنة 2009، وذلك مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009" الذي خصص له مبلغ قدره 130 مليار دولار مع نهاية سنة "2009" ، كما نلاحظ تراجع قياسي لمعدل نمو الاستثمار سنة "2011" حيث بلغ 06 %، ويرجع ذلك إلى أثر رجعي لتدني ايرادات الجباية البترولية سنة "2009" بنسبة 41 % مقارنة بسنة 2008، ليسجل معدل الاستثمار في نهاية الفترة "2000-2016" نمو سنوي بلغ 23 %. كما نلاحظ أن الاستثمار العمومي يشكل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي حيث ارتفع من 21 % سنة 2000 إلى 52 % سنة 2016، وبالرغم من تراجع الناتج الداخلي الخام بـ 2.9% سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، إلا أن نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج الداخلي ارتفعت بـ 26 %، ويرجع ذلك إلى التدابير الاقتصادية التي حذتها الدولة اثر تراجع اسعار النفط سنة 2014، حيث عمدت إلى توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز عملية تحصيل الجباية العادية لتغطية النفقات العامة المتزايدة وتحقيق التوازن بين مصادر الايرادات الجبائية المعتمدة. ويفرض غياب استراتيجية وطنية فاعلة للاستثمار ضرورة لإطلاق "هيئة وطنية مستقلة للاستثمار وتسيير القطاع العام" تعمل على مستويين هما: الاستثمار الداخلي والاستثمار الخارجي، وذلك بتطبيق الحوكمة في النسيج الاقتصادي العمومي لقطاعي الصناعة والزراعة، والذي يسمح بالتحكم بالاصول العامة بأسلوب الادارة الخاصة أي ادماج المهنية والاحترافية في وظيفة الدولة[2].

2. برامج الاستثمارات العامة "2001-2014": أدى تحسن المؤشرات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر لسعي الحكومة لاعتماد برامج استثمارية توسعية، ارتكزت على تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة ورفاهية المجتمع، وذلك خلال الفترة "2001-2014"، والتي نوجزها في النقاط التالية:

1.2. برنامج " دعم الانعاش الاقتصادي "2001-2004" (*PSRE):** اعتمدت الحكومة في أفريل سنة 2001 في إطار تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، "برنامج الانعاش الاقتصادي" والذي يتكون من مجموع برامج الاستثمارات العامة والتحويلات الاجتماعية، بقيمة إجمالية قدرها 525 مليار دج؛ وتمثلت الأهداف الرئيسية في ترقية النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، وخاصة في المناطق التي تعاني

من تدني معدلات التنمية الاقتصادية؛ و تخفيف معدلات الفقر، وخلق فرص العمل على المستوى المحلي؛ واحياء المناطق الريفية، والمساهمة في تخفيف الفوارق الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية في اطار تحقيق التوازن الاجتماعي. ولم يشكل النمو الاقتصادي الهدف المحوري لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وإنما استهدف النهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري، الذي خصص له غلاف مالي قدره 65.4 مليار دج؛ وقطاع الاشغال العمومية (مشاريع دعم الهياكل القاعدية) بـ 210.5 مليار دج، بالاضافة للتنمية البشرية والتنمية المحلية اللتان خصص لهما ما يقارب 38.8 % من اجمالي المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

يبين الجدول رقم (02) توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001-2004"، حيث انصب تركيز الحكومة من خلال البرنامج بصفة رئيسية على دعم الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بمعدل 40.1 % من اجمالي النفقات المخصصة ضمن البرنامج، في حين خصص لمشاريع تطوير الهياكل القاعدية لقطاعات الصحة، التربية والتكوين المهني، وذلك في اطار التنمية المحلية والبشرية ما يفوق 204.2 مليار دج؛ حيث استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري بتمويل قدره 65.4 مليار دج؛ وقد استحدثت حسابات خاصة[4] ضمن الخزينة تهدف للحفاظ على تمويل المشاريع، حيث أن تلك الموارد المالية التي يتضمنها الحساب يمكن اعتمادها ضمن السنوات المالية اللاحقة وفق مبدأ ترحيل الاعتمادات، وذلك على اعتبار أن المشاريع الكبرى للبرنامج امتدت لسنوات 2005 و2006.

قدم البنك العالمي في إطار تقييم برنامج "دعم الانعاش الاقتصادي" العديد من الملاحظات حول "آثار تفعيل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي"، حيثسمح تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي برسملة الخبرة والكفاءة بالنسبة لبعض القطاعات في اطار ادارة وتسيير ومتابعة المشاريع؛ بالاضافة لتسجيل تطور ملحوظ للمؤشرات الاجتماعية الرئيسة، وخاصة المتعلقة بقطاعات الصحة، التربية والتكوين؛ كما سمحت مشاريع تهيئة الأحواض الزراعية وتطوير الهياكل القاعدية للسقي الفلاحي بنمو استغلال الموارد الفلاحية؛ من ناحية اخرى لم تساهم المشاريع التي حواها البرنامج بشكل معتبر في نمو الناتج الداخلي (01 %) خلال الفترة "2001-2004"، كما بلغ عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع 850 ألف، حيث شكلت المناصب الموسمية معظم العروض، كما سمحت المشاريع بخلق 664 الف منصب عمل غير مباشر[5].

.2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009"(*PCSC)** : عمدت الحكومة في اطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، إلى وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009"، وذلك بهدف تكييف الاداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، من خلال انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية المنافسة[7]. من خلال الجدول رقم (3) نجد أن الحكومة خصصت مبلغ اجمالي قدره 4200 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار)، حيث ساهم البرنامج بـ 1908.5 مليار دج في تحسين الهياكل القاعدية للصحة والتعليم، كما قدرت المخصصات المالية لتطوير المنشآت الاساسية بحوالي 40.5 % من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج؛ وخصصت الحكومة برنامجين اضافيين لتنمية الجنوب بغلاف مالي قدره 432 مليار دج، وآخر قدره 668 مليار دج لتعزيز التنمية المحلية بالهضاب العليا.

.3.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010-2014" (*PCCE)**: بلغت المخصصات النهائية للبرنامج حوالي 286 مليار دولار، في حين كان الغلاف المالي الأولي للبرنامج في حدود 150 مليار دولار، واستهدف البرنامج تحسين الاطار الاقتصادي وترقية اقتصاد المعرفة من خلال تأهيل الموارد البشرية وتعبئة تكنولوجيا البحث والاتصال ودعم البحث العلمي،

واستدامة التنمية ورفع الإنتاجية الاجمالية للعوامل بشكل شامل، بالاضافة إلى تدنية معدل البطالة من خلال توفير ثلاثة (03) ملايين منصب عمل وتحسين ظروف المعيشة للمجتمع الريفي[9]. ويشمل البرنامج ستة (06) محاور أساسية نوضحها من خلال الجدول رقم (04)، حيث أولى البرنامج أهمية بالغة للتنمية البشرية بغلاف مالي قارب نصف مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي، فالاستثمارات العمومية عملت على استكمال وتشييد وتأهيل النسيج الحضري والفضاءات الاجتماعية؛ كما شكل تطوير المنشآت الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية والتي تركزت في التنمية الريفية نسبة 47.2%، بالاضافة إلى تخصيص 250 مليار دج لتحفيز نشاط البحث والتطوير، حيث ان البرنامج اهتم باقتصاد المعرفة، والذي يرتكز على تطوير المخابر العلمية وترقية البحث العلمي.

أدى تنفيذ برامج الاستثمارات العامة "2001-2014" إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، الا انه اعتبر تحسن ظرفي لإرتباطه بعوامل خارجية (ارتفاع عوائد قطاع المحروقات)، حيث ان العديد من الدول النامية اعتمدت برامج استثمارية لا تتناسب والامكانات المتاحة، لتتحول تلك البرامج الى عبء بسبب عدم تفعيل العديد من الانظمة المرافقة التي تساهم في تخصيص امثل للموارد المالية والطبيعية والبشرية؛ حيث كان من الأجدر تحديد سياسات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يتطلبها كل قطاع وفق رؤية بعيدة المدى؛ ويتجلى ذلك في ان استراتيجيات التنمية لا تكمن في الاعتماد على مؤشرات كمية بحتة واغفال العلاقات الاجتماعية- الإنتاجية، وإنما ترتكز على احداث تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية بما يسهم في تكثيف اتساق القيم الاجتماعية للأفراد[10].

.3. التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016": تضمنت برامج إعادة الهيكلة التي تبنها الجزائر في أواخر التسعينيات وإستراتيجية تأهيل المؤسسات سنة 2007 كتدابير مرافقة في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، لتحفيز الاستثمار وترقية تنافسية المؤسسات، تضمنت عدة سياسات تستهدف إعادة هيكلة المؤسسات، وتفعيل الإطار العام لإدارة المعرفة والابتكار، وتطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال، بالاضافة إلى ترقية إنتاجية المؤسسات وتحسين أداء الإطارات المسيرة؛ حيث استهدف البرنامج 20 ألف مؤسسة اقتصادية عمومية[11] بهدف انعاش وتنويع الجهاز الإنتاجي وتنمية انتاجية المؤسسات؛ ويعتمد التحليل الاقتصادي للقطاع العمومي على دراسة كافة الجوانب المحيطة بالمنظومة المؤسسية العمومية، من خلال التوسع في الاطار العام لسياسة إعادة الهيكلة ونظم تفعيلها، بالاضافة إلى المنظومة القانونية والمؤسسية المؤطرة لهيكلة القطاع الاقتصادي العمومي في الجزائر؛ ومن خلال هذا العنصر نتطرق للتوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

.1.3. الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية: أولت الحكومة قطاع البناء والأشغال العمومية أهمية بالغة، نظرا للفرص التي يكتنفها والقطاعات العديدة التي يساهم في تنميتها، وينبثق ذلك من خلال الاستراتيجية القطاعية التي اعدتها الحكومة، والتي تهدف من خلال قطاع البناء الاشغال العمومية إلى تجسيد هدفين[12] ينحصران في المحافظة على قوام المنشآت الأساسية وعصرنتها، بالاضافة إلى انجاز مشاريع هيكلية جديدة استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال الجدول التالي نتطرق إلى تطور الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الاقتصاد الوطني. نلاحظ من الجدول رقم (05) تطور الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016"، حيث استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية من مشاريع استثمارية بلغت قيمتها الإجمالية 31.26 مليار دج خلال الفترة "2000-2016" في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كما استفاد القطاع من تخصيص الحكومة لـ 1703.1 مليار دج كغلاف مالي لتطوير المنشآت الأساسية، ضمن مشاريع إسكانية تتضمن 20.000 وحدة سكنية في إطار صيغة البيع بالإيجار والسكن الريفي، وتحسين البنية الحضرية في المدن[13]. وبلغ متوسط نسبة النمو السنوية للنفقات الاستثمارية العمومية في القطاع 13 %، حيث انتقلت قيمة المشاريع الاستثمارية العمومية من 532.5 مليون دج سنة 2000 إلى 579.9 مليون دج سنة 2001 بمعدل 8.9 %،

لتبلغ سنة 2016 قيمة النفقات الاستثمارية أربعة الاف مليار دج؛ ويشكل الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة مرتفعة إلى الاستثمار الاجمالي، حيث بلغت النسبة 60 % خلال الفترة "2000-2002"، ليحافظ على وتيرة ثابتة طيلة الفترة "2003-2016" بمتوسط سنوي قدره 51.5 %. حيث نلاحظ أن معدل النمو السنوي للنفقات الاستثمارية للقطاع بلغت أعلى قيمة بـ 22.4 % سنة 2008، وذلك خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي شكل دعم حقيقي للقطاع، وبالرغم من الوتيرة المتباينة التي سلكها معدل الاستثمار خلال الفترة "2009-2016" بسبب الارتباط بايرادات الجباية البترولية، حيث استقر في نهاية الفترة عند 7.9 % بقيمة لم تسجل منذ سنة 2003، بسبب التدابير الحكومية لترشيد النفقات العمومية وتحفيز القطاعات الاقتصادية الراكدة سنة 2014.

.2.3. الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات: تنحصر المشاريع الاستثمارية في قطاع المحروقات في عمليات الاستكشاف، وتطوير الحقول النفطية المستغلة، ومشاريع تأسيس و تهيئة البنية التحتية للامداد (الداخلي والخارجي) والإنتاج النهائي (التكرير)؛ وأدى تزايد الطلب المحلي والعالمي على الموارد الطاقوية الناضبة إلى سعي الشركات النفطية الى رفع الإنتاج السنوي إلى مستويات قياسية، والتي ساهمت بدورها إلى نمو حاد في التكاليف الاجمالية للانتاج (تتشكل تكاليف العملية الإنتاجية للنفط من تكاليف الاستكشاف والاستثمار والاستغلال). ومن خلال الجدول رقم (06) يتبين أن متوسط نسبة الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات إلى إجمالي الاستثمارات العمومية بلغت حوالي 06 % خلال الفترة "2000-2016"؛ ويتحدد قرار الاستثمار في قطاع المحروقات بمجموعة عوامل اقتصادية (التكاليف، الاسعار، مستوى الطلب، المخزون المؤكد والمتوقع للمواد الطاقوية الخام، المنافسة الدولية، الأسواق...) واجتماعية وأخرى بيئية، ما يجعل الاستثمار في قطاع المحروقات يتضمن مخاطر متوقعة كبيرة. كما انتقلت النفقات الاستثمارية العمومية في قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني من 52.3 مليون دج سنة 2001 بعد تراجع بـ 21.3 % عن سنة 2000، لتبلغ النفقات في منحى ايجابي سنة 2003 ما يقارب 60 مليون دج، لتستقر قيمة المشاريع الاستثمارية سنة 2016 عند 574.5 مليون دج، مشكلة ما يعادل 6.5 % من اجمالي الاستثمارات السنوية للقطاع العمومي.

.3.3. الاستثمار العمومي في قطاع النقل: يحظى قطاع النقل بأولوية بالغة على المستويين المحلي والعالمي، لكونه الرابط المركزي للقطاعات الاقتصادية، ومحور التشابك الاقتصادي، وتبرز أهمية قطاع النقل من خلال تأثيره على عوامل الإنتاج، حيث أن ارتباطه المباشر بالوحدات الإنتاجية لا ينعكس على الايرادات المباشرة فقط، بل يمتد لعوائد عنصر العمل والتجهيزات والخدمات المتعلقة به، من خلال مساهمته في تحفيز حيوية المنشآت القاعدية والانتاجية؛ وترتكز الثورة الصناعية الرابعة "*Industry 4.0*" على قطاع النقل والعمليات اللوجيستية المتطورة بشكل اساسي، حيث أن ادماج التقنيات الحديثة للانتاج ضمن اقتصاديات الدول التطورية يعتمد على فعالية الامداد والتموين لدرجة متكاملة وتدنية التكاليف الجانبية للنقل. ويتبين من خلال الجدول رقم (07) نمو النفقات الاستثمارية العمومية في قطاع النقل خلال الفترة "2000-2016"، حيث ارتفعت من 70.4 مليون دج سنة 2000 إلى 271.34 سنة 2005، حيث شكل الاستثمار العمومي 16.2 % من إجمالي الاستثمارات العمومية، ويرجع ذلك للمشاريع الاستثمارية المبرمجة ضمن برنامج دعم الخدمات العمومية والبنية التحتية (المطارات والموانئ والطرق السيارة) بـ 25 مشروع مخصص لتشييد وتحسين الهياكل القاعدية للنقل البري، البحري والجوي في إطار تفعيل العمليات اللوجيستية لنقل الاشخاص والبضائع، ليتراجع بعدها معدل الاستثمار العمومي في قطاع النقل سنة 2006 بمعدل 20.6 % حيث بلغت قيمة الاستثمارات 215.3 مليون دج، لتأخذ منحى متزايد حيث سجلت النفقات الاستثمارية للقطاع قيمة معتبرة للنمو بـ 40.1 % سنة 2012، لتواصل الارتفاع سنة 2013 مسجلة 655.5 مليون دج، وذلك في إطار المشاريع المسجلة ضمن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي "2010-2014"، لتستقر النفقات الاستثمارية سنة 2016 عند 596.7 مليون دج بتراجع طفيف قدره 8.1 % مقارنة بسنة2015.

.4.3. الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة: أدى ارتفاع الفوائض النقدية لإيرادات الجباية النفطية إلى زيادة النفقات الاستثمارية العمومية في القطاع الصناعي في الجزائر، حيث استفاد القطاع الصناعي من التدابير المتخذة ضمن سياسة دعم القطاع العمومي الصناعي، وحققت الصناعة الوطنية خارج المحروقات نتائج موجبة خلال الفترة "2000-2010"، ومن خلال الجدول رقم (08) نلاحظ تطور النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي للصناعة الوطنية، حيث شكل الاستثمار العمومي نسبة 18.3% من إجمالي النفقات الاستثمارية سنة 2000 بقيمة 159.9 مليون دج ليرتفع سنة 2001 معدل الاستثمار بـ 26 % بقيمة 201.5 مليون دج، وحافظت النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي في الصناعة على وتيرة نمو إيجابية خلال الفترة "2000- 2011" حيث بلغ متوسط معدل نمو الاستثمارات خلال نفس الفترة 22.6 %، ويرجع ذلك إلى سعي الحكومة لاعادة وضع استراتيجية جديدة لتنظيم وتطوير قطاع الصناعة التحويلية، من خلال تبنيها لتدابير ترتكز على إقامة مشاريع لمناطق ومدن صناعية، ليستقر معدل نمو الاستثمارات العمومية في نهاية الفترة عند 7.8 %، وتشكل المؤسسات العمومية معظم النسيج الصناعي في الجزائر، وذلك بنسبة 95.1 % في قطاع الصناعة الاستخراجية، و 90 % بالنسبة للصناعات التعدينية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية، و69.4 % بالنسبة لقطاع صناعة مواد البناء، 52.7 % لقطاع الصناعات الكيميائية، المطاط والبلاستيك، و 57.5 % لصناعة الخشب، الورق والفلين؛ وبالرغم من ذلك لم يتجاوز رقم أعمال القطاع الصناعي العمومي 734 مليار دج سنة 2013[14]، ما يعزز فرضية غياب الفعالية في الإنتاج وأن التدابير المتخذة في اطار الاستراتيجية الصناعية المتبناة سنة 2008 لم تساهم في تحسين الأداء العام للصناعة العمومية.

كما أدى تراجع الايرادات النفطية إلى صدمة مباشرة للقطاع الصناعي العمومي، حيث عمدت الحكومة إلى اتخاذ مخطط استعجالي "أبدأ" للفترة "2016-2018" يعتمد على تفعيل التعديلات الهيكلية الكبرى، وتسريع المشاريع الصناعية الجديدة التي تعاني من تراجع في نسب تقدم الانجاز، وتحييد التدابير المكلفة، وذلك من خلال اثنا عشرة (12) ورشة لتجسيد المخطط[15]؛ كما نلاحظ مدى تذبذب نمو النفقات الاستثمارية للقطاع العمومي في الصناعة، حيث بلغ معدل نمو النفقات أعلى نقطة سنة 2008 بـ 40 % ، في حين حافظ الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة على متوسط قدره 23 % نسبة إلى النفقات الاستثمارية العمومية الاجمالية طيلة الفترة "2000-2016".

.5.3. الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة: ركزت الحكومة من خلال برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة "2001-2014" على محور التنمية الفلاحية، ويتجلى ذلك من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "***PNDA***[*]" الذي يدعم ديناميكية نمو القطاع الفلاحي وترقية القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية الوطنية؛ وقد تضمن برنامج الانعاش الاقتصادي برامج اضافية تشمل:

- برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي، والذي يعتمد أساسا على المنتجات ذات الطلب المرتفع، والمنتجات ذات الميزة التنافسية للتصدير؛

- برنامج تحويل نظم الإنتاج، ويهدف إلى تطوير تقنيات الري وترشيد استغلال الموارد المائية؛

- برنامج حماية الأحواض المائية، والتوسع في اليد العاملة في القطاع الفلاحي؛

- برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب، ويركز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي.

قدر الغلاف المالي المخصص لدعم قطاع الفلاحة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي "2001-2004" بـ 65.4 مليار دج بنسبة 12.4 % من اجمالي الغلاف المالي للبرنامج، ومن خلال الجدول رقم (9) يتبين أن الاستثمار العمومي في القطاع الفلاحي كان ضعيف جدا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تدنت قيمة الاستثمارات العمومية في القطاع

الفلاحي من 7.59 مليون دج سنة 2000 إلى 5.24 مليون دج سنة 2007 في وتيرة متذبذبة خلال الفترة "2000-2008"، لتبلغ قيمة الاستثمارات الفلاحية للقطاع العام أعلى قيمة لها بـ 72.3 مليون دج سنة 2016، ويعزى سبب ذلك إلى تراجع عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية النشطة في القطاع الفلاحي، حيث أن معظم المؤسسات العمومية تشتغل في إطار الاستيراد للمنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك، وانخفض معدل الاستثمار الفلاحي نسبة لإجمالي الاستثمار العمومي السنوي من 0.87 % سنة 2000، إلى 0.19 % سنة 2006، بالرغم من تفعيل برنامج التنمية الفلاحية في المناطق الريفية الجبلية، وفي الهضاب العليا والواحات.

.6.3. الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات: يشكل الاستثمار في قطاع الخدمات بالنسبة للقطاع العمومي تحديا، حيث أن المؤسسات العمومية للخدمات (شركة الخطوط الجوية، المؤسسة العمومية لإستغلال الفنادق والهياكل الحموية) لم يتجاوز رقم أعمالها 170 مليار دج سنة 2013 بشكل إجمالي، بالاضافة إلى ارتفاع تكاليف الصيانة للهياكل المستغلة، وضعف التسيير وغياب الرقابة؛ مايفرض ضرورة خوصصة المؤسسات النشطة نظرا للفرص التي يتضمنها القطاع، ومن خلال الجدول التالي نوضح تطور الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائر. ومن خلال الجدول رقم (10) الذي يبين تطور الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات خلال الفترة "2000-2016"، حيث بلغت قيمة الاستثمارات العمومية 66.5 مليون دج سنة 2000، لتتراجع بمعدل 21.3 % سنة 2001، لتسجل قيمة اجمالية بـ 53.5 و 59.5 مليون دج سنة 2002 و2003 على التوالي، وتراجعت الاستثمارات العمومية في القطاع مرة أخرى سنة 2004 بمعدل 1.3 % مقارنة بسنة 2003. وانتقلت النفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات إلى حوالي 300 مليون دج سنة 2009 بمتوسط نمو سنوي قدره 40.2 % خلال الفترة "2005-2009"، حيث استفادت (72) مؤسسة عمومية لقطاع الخدمات خلال نفس الفترة من اجراءات برنامج التطهير المالي الذي اعتمدته الحكومة بنسبة 12% من اجمالي الغلاف المالي المخصص لذلك؛ وبالرغم من ذلك تراجعت النفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات سنة 2010 إلى 267.5 مليون دج، لتسجل أعلى قيمة لها سنة "2016" بقيمة اجمالية بلغت 574.5 مليون دج، وذلك ضمن وتيرة متباينة خلال الفترة "2011-2016".

III- النتائج ومناقشتها :

من خلال دراستنا لتغيرات الاستثمار العمومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016) توصلنا إلى جملة من النتائج، والتي نلخصها كالآتي:

- أدى تحسن المؤشرات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر لسعي الحكومة لاعتماد برامج استثمارية توسعية، ارتكزت على تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة ورفاهية المجتمع، وذلك خلال الفترة "2001-2014".

- تضاعف النفقات الاستثمارية في القطاع العمومي من سنة لأخرى حيث ارتبط التزايد في نسبة الاستثمار العمومي بنمو إيجابي للناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة؛

- تمثلت برامج الاستثمارات العامة في:

. برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي ركز على ترقية النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني وتخفيف معدلات الفقر، وخلق فرص العمل على المستوى المحلي؛ كما استهدف النهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري، وقطاع الأشغال العمومية ، بالإضافة للتنمية البشرية والتنمية المحلية؛

. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009" والذي عمدت الحكومة في إطاره على مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في إطار المخطط السابق من خلال انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية المنافسة؛

. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010-2014" استهدف تحسين الإطار الاقتصادي وترقية اقتصاد المعرفة من خلال تأهيل الموارد البشرية ودعم البحث العلمي، واستدامة التنمية ، بالاضافة إلى تدنية معدل البطالة..الخ.

- أدى تنفيذ برامج الاستثمارات العامة "2001-2014" إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، إلا أنه اعتبر تحسن ظرفي لإرتباطه بعوامل خارجية (ارتفاع عوائد قطاع المحروقات)، حيث كان من الأجدر تحديد سياسات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يتطلبها كل قطاع وفق رؤية بعيدة المدى؛ ويتجلى ذلك في أن استراتيجيات التنمية لا تكمن في الاعتماد على مؤشرات كمية بحتة واغفال العلاقات الاجتماعية- الإنتاجية، وإنما ترتكز على إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

- يكتسي الاستثمار العمومي جانب من الغموض، وذلك ان رؤوس الأموال الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية تشكل جانب من الانفاق الحكومي، ما يفرض جزءا من عجز الموازنة في حالة التمويل الحكومي، وأثر مزاحمة لتمويل استثمارات القطاع الخاص في حالة الاعتماد على التمويل البنكي.

- شكل استهداف الحكومة لتنمية العديد من القطاعات ضمن برامج الاستثمارات العامة صدمة للقطاعات الاقتصادية، حيث ان غياب البيئة الملائمة لاستيعاب التدفقات المالية المعتبرة ساهم في تدني كفاءة وفعالية العملية الاستثمارية في الجزائر في سبيل بلوغ الأهداف المسطرة؛

- تشكل الايرادات الجبائية عن العوائد النفطية القناة الرئيسية لتمويل المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية، حيث أن زيادة أو تدني الجباية البترولية يؤثر بصفة مباشرة على مخصصات البرامج الاستثمارية العامة، وهو ما يعكس التوجه الأحادي للاقتصاد الوطني وعجزه عن تحقيق مطلب التنويع الاقتصادي؛

IV- الخلاصة:

تضمنت صفحات البحث دراسة تحليلية لتغيرات النفقات الاستثمارية العمومية في الجزائر، حيث تم التطرق لبرامج الاستثمارات العامة المتبناة، والتي عكست جهود الدولة في دعم وترقية النشاط الاستثماري، من خلال تفعيلها للعملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، وما يرافقها من منظومة ادارية تعمل على ادارة وتفعيل الحوافز المقدمة من طرف الدولة؛ وبالرغم من تنامي التدفقات الرأسمالية الموجهة للعديد من القطاعات الاقتصادية الكبرى، حيث ساهم الانفاق العمومي في بعث حيوية ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية العمومية، غير أن الطابع الاحادي للاقتصاد الوطني ، والذي يعتمد بدرجة أولى على ايرادات الجباية البترولية أدى إلى ارتفاع حدة تذبذب النفقات العمومية الموجهة للاستثمار؛ ويمكننا القول أن موضوع الاستثمار العمومي يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، ما يفسح المجال لبروز اشكاليات أخرى نأمل أن تكون موضع ابحاث علمية، نذكر منها:

- فعالية الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- اشكالية الاستثمار الخاص في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة.

- المداخل الحديثة لتمويل الاستثمارات العمومية.

- ملاحق :

الجدول (1) : تطور حجم الاستثمار الاجمالي للقطاع العمومي والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016). (الوحدة: مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام	4123.5	4227.1	4522.8	5858.3	6149.1	7562.0	8501.6	9352.9	11043.7
الاستثمار الإجمالي للقطاع العمومي	869.3	965.5	1111.3	1265.2	1476.9	1675.2	1969.5	2462.1	3228.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
الناتج الداخلي الخام	11150.1	9968	11991.6	14588.5	16208.7	16643.8	17205.1	16702.1	/
الاستثمار الإجمالي للقطاع العمومي	3811.4	**4350.9**	**4620.1**	**4978.1**	5690.9	6311.8	7159.4	8826.8	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الشكل رقم (1): التطور السنوي للاستثمار الاجمالي والناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016). (الوحدة: مليوندج)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

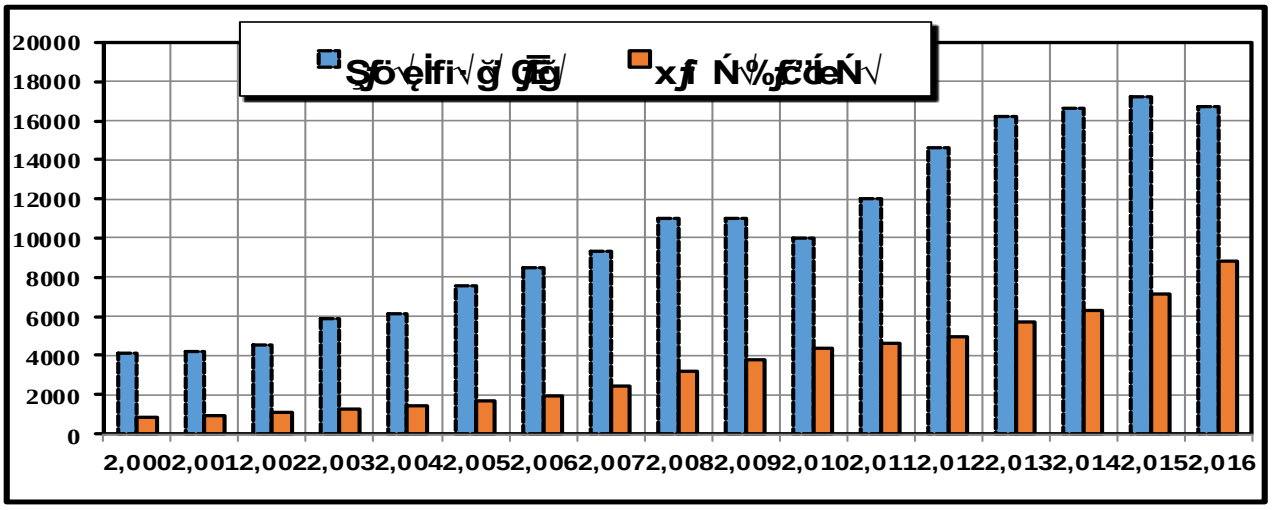

الشكل رقم (2): تطور المعدل السنوي للاستثمار ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2016).

(الوحدة: نسبة مئوية "%").

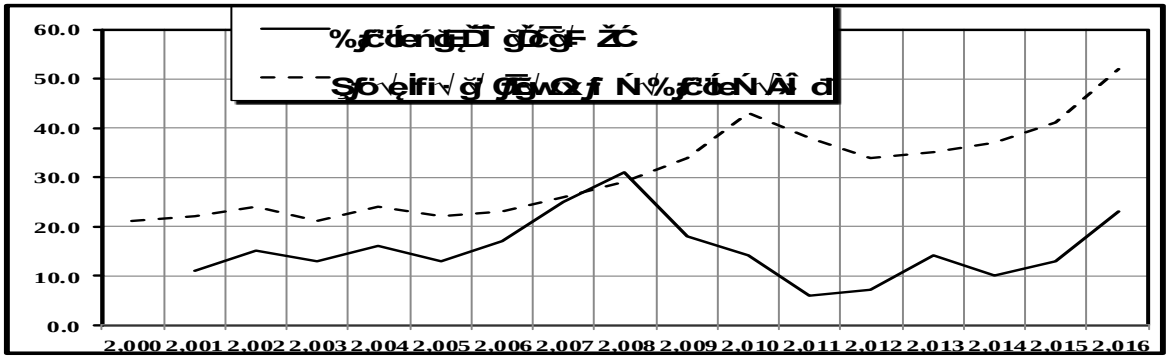

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

الجدول رقم (2): توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001-2004". (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع (%)
الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	02	210.5	**40.1**
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	**12.4**
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	**8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525**	**100**

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بوابة الوزير الأول، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع، 2019/12/14 على الساعة 10:30، ص 05.

. الجدول رقم (3): توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009" .

القطاعات	القيمة الاجمالية للمشاريع	المجموع (%)
برنامج تحسين الظروف المعيشة	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

. **المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بوابة الوزير الأول، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع، 2019/12/14 على الساعة 10:30.

. الجدول رقم (4): توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010-2014".

القطاعات	القيمة الاجمالية للمشاريع	المجموع (%)
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا	250	1.6
المجموع	**20412**	**100**

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بوابة الوزير الأول، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع، 2019/12/14 على الساعة 10:05.

الجدول رقم (5): تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية	532.5	579.9	691.02	734.02	811.27	883.6	1082.3	1288.4	1587.5
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	/

قيمة الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية	1837.06	2246.7	2403.5	2655.8	2944.8	3320.3	3684.4	3977.7	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم (6): تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع المحروقات	66.48	52.317	53.5	59.5	58.67	69.62	127.23	188.125	250.62
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	/
الاستثمار في قطاع المحروقات	298.52	267.54	293.35	309.58	367.54	423.4	512.9	574.5	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم (7) تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع النقل في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع النقل	70.41	95.55	94.71	132.86	172.07	271.53	215.34	280.31	367.58
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	/
الاستثمار في قطاع النقل	399.87	415.34	458.13	642.26	655.48	630.4	649.5	596.7	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم (8): تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع الصناعة	159.91	201.58	241.5	310.85	404.90	409.49	475.96	577.82	809.49
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	/
الاستثمار في قطاع الصناعة	1021.92	1163.19	1201.38	1082.06	1357.36	1370	1774.4	1931.7	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم (9): تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع الفلاحة	7.59	4.88	4.98	5.89	6.86	3.54	3.93	5.24	10.55
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	/
الاستثمار في قطاع الفلاحة	9.21	31.78	30.89	46.86	52.73	57.02	65.8	72.3	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

الجدول رقم(10) تطور قيمة الاستثمار العمومي في قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار في قطاع الخدمات	15.98	27.83	25.50	21.81	23.11	42.94	56.95	122.21	202.52
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	/
الاستثمار في قطاع الخدمات	244.82	226.98	232.98	255.8	260.18	269.35	375.1	409.5	/

. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Office national des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2014, Collection statistiques N° 197, Série E : statistiques économiques N° 85, Alger, Algérie, 2016, p 64.

- بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 تم استرجاع البيانات من الموقع الالكتروني لوزارة المالية، مديرية الادارة والتخطيط: www.dgpp-mf.gov.dz.

- الإحالات والمراجع :

[1] البشير عبد الكريم (2003)، **تطور الانفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، 23/22 أفريل 2003، ص 47، متوفر على الرابط: https://manifest.univ-ouargla.dz، تاريخ الاطلاع: 2020/02/29.

[2] مصيطفى بشير (2013)، **حريق الجسد**، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر، الجزائر، 2013.، ص 179.

[3] **PSRE** : **P**rogramme de **S**outien à la **R**elance **E**conomique.

[4] Temmar A. Hammid (2014) , **les stratégies de développement (le mythe de Sisyphe)**, Tome 1, opu, Alger, Algerie,, p 221.

[5] Temmar A. Hammid, Ibid. pp 221-224.

[6] **PCSC**: Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance.

[7] بوعشة مبارك (2013)، "**الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج التنموية**، مؤتمر دولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 14.

8 **PCCE** : Programme de Consolidation de la Croissance Economique.

[9] بوعشة مبارك، **مرجع سابق**، ص 17.

[10] بوعشة مبارك، المرجع نفسه، ص 19.

11. Temmar A Hammid (2014), L'économie de l'Algérie**, les politiques de la relance de la croissance (la trappe des reformes)**, Tome 03, OPU, Algérie, 2014, p 209.

[12] بوابة الوزير الأول، **السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية**، متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع، 2020/01/14 على الساعة 10:30، ص 02.

13 Temmar A. Hammid, tome 1, op.cit, p 216.

14 Temmar A. Hammid, tome 03, op.cit, p 425.

[15] وزارة الصناعة والمناجم، **مخطط أبدأ 2016-2018**، الجزائر، جوان 2015، ص ص 6-7، متوفر على الموقع: http://www.nabni.org، تاريخ الاطلاع: 2020/02/16، على الساعة 10:56.

16 **PNDA** : **P**lan **N**ational de **Développement A**gricole.

لوحة القيادة والأعمال المصرفية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

Banking and Dashboard - Case Study of the Agriculture and Rural Development Bank BADR

فطيمة عليش[1] *، يوسف بوعيشاوي[2]

[1] جامعة المدية (الجزائر)

[2] جامعة المدية (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/03/16؛ تاريخ القبول: 2020/06/07؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: تعد لوحة القيادة من أهم الوسائل المستعملة في مراقبة التسيير بحيث تمكن المسير من أخذ نظرة شاملة عن وضعية المؤسسة ومدى نجاعة أساليب التسيير فيها من خلال النتائج المحققة والتي تظهر في لوحة القيادة عن طريق جملة من المؤشرات المتعلقة بجميع الوظائف، وذلك بهدف مراقبة القرارات المتخذة والعمل على تصحيحها. لذا فالمصارف(البنوك) بحاجة إلى نظام يسمح لها بقيادة مختلف أنشطتها وضمان سيرورتها الحسنة، وكذا تقييم المسؤوليات وتحسين النتائج.

الكلمات المفتاح: لوحة القيادة، البنك، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تصنيف JEL : C24 ؛ G21

Abstract: The dashboard is one of the most important tools used in monitoring management so that the manager can take a comprehensive view of the status of the organization and the effectiveness of its management methods through the results achieved and shown in the dashboard through a number of indicators related to all functions, in order to monitor the decisions taken and work on Corrected. So banks need a system that allows them to lead their various activities and ensure their good conduct, as well as to assess responsibilities and improve results.

Keywords: Dashboard, Bank, Bank of Agriculture and Rural Development BADR**.**

Jel Classification Codes: C24; G21

* فطيمة عليش: الإيميل: fatialliche2016@gmail.com

P-ISSN: 2710-8848

I- تمهيد :

في وسط اقتصادي غالبا ما يتسم بالتعقيد وكثرة المتغيرات، وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها مرغمة على إعادة ترتيب أمورها وتجديد طرق تسييرها تماشيا مع هذه التحديات الجديدة، فأصبح لازما على أي مؤسسة ترغب في الاستمرار في جني الأرباح والبقاء في دنيا الأعمال أن تسلك اتجاه يقضي بضرورة تحقيق سلوك اقتصادي رشيد مع تجسيد للأفكار القاضية بحتمية الاستغلال الأمثل والفعال لمواردها المالية والمادية والمعرفية.

لذلك أصبح الحديث عن ملائمة مراقبة التسيير في قطاع المصارف يحتل أهمية كبيرة من خلال إعطائه الدور المنوط به، من خلال استعمال التقنيات الحديثة للتحكم أكثر في التسيير و التأكد من تحقيق الأهداف المسطرة، لذا فالمصارف بحاجة إلى نظام يسمح لها بقيادة مختلف أنشطتها وضمان سيرورتها الحسنة، وكذا تقييم المسؤوليات وتحسين النتائج. وهذا الدور الذي تتكفل به لوحة القيادة اليوم.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن للوحة القيادة أن تساهم في اتخاذ القرارات لدى المؤسسات المصرفية؟**

والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال العناصر التالية:

1.ماهية لوحة القيادة:

إن التغيرات التي شهدتها بنية الأعمال خلال الآونة الأخيرة من زيادة وحدة المنافسة والاتجاه نحو العولمة دفعت الكثير من المؤسسات لتجميع البيانات عن نتائج الأداء ليس فقط تلك البيانات المرتبطة بمقاييس الأداء المالية بل والبيانات المرتبطة بالنواحي الداخلية للمؤسسة.

1. 1. مفهوم لوحة القيادة:

تلعب لوحة القيادة دورا مهما في أنظمة قيادة المؤسسات وذلك بتسهيل عملية العبور إلى المعلوماتية، أي التحكم في معلومات المؤسسة وتسييرها. ويتم ذلك عن طريق تحليل المعطيات والمعلومات من أجل اتخاذ قرارات ذات دقة عالية في وقت قياسي.

كما تعتبر لوحة القيادة نظام معلومات يسمح بتحقيق نوع من البحث في المهلة الكافية لعمليات التصحيح الناجحة، فمصطلح لوحة القيادة ظهر بفرنسا سنة1930، على شكل متابعة النسب والبيانات الضرورية للمقرر لقيادة المؤسسة، ونظرا لأهمية هذه الأداة التسييرية ومكانتها ضمن الأنظمة الإدارية الحديثة قدمت لها العديد من التعاريف التي تبحث عن الإحاطة بمختلف جوانبها المتعددة والمتنوعة والمتفاعلة.

وأحد أهم التعاريف الكلاسيكية المقدمة لها أنها" مجموعة مؤشرات مصاغة بطريقة تسمح للمسيرين بمعرفة وضعية تطور الأنظمة التي يقودونها وتحديد الاتجاهات التي تؤثر على الآفاق التي ترتبط بطبيعة الوظائف التي تقوم بها" (علي، 2015، صفحة 135).

كما تعرف **لوحة القيادة** على أنها "تشخيص دائم في المؤسسة يرتكز على إبراز وضعيتها بصفة منتظمة ودورية، حيث تظهر المعلومات المتعلقة بالتسيير بواسطة نسب في جداول رقمية أو منحنيات أو رسوم بيانية، فلوحة القيادة في التسيير موجزة، معبرة، يستطيع من خلالها المسير تقديم تسلسل الأحداث، ويعيد فحص ومواجهة التوجهات وتصحح القرارات" (جباري شوقي و بوديار زهية، 2009، صفحة 4).

ويعرف Sépari. S،Alazard.C **لوحة القيادة** على أنها " مجموعة من المؤشرات المرتبة في نظام خاضع لمتابعة فريق عمل أو مسؤول ما للمساعدة على اتخاذ القرارات و التنسيق والرقابة على عمليات القسم المعني ، كما تعتبر أداة اتصال تسمح لمراقبي التسيير بلفت انتباه المسؤول إلى النقاط الأساسية في إدارته بغرض تحسينها" (شحرور، 2010، صفحة 5).

وتعرف على أنها" مجموعة من المعطيات التلخيصية التي تعلمنا و تبلغنا عن درجة تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة، و هي أداة فعالة لقيادة و توجيه المنظمة، تسمى المعطيات الملخصة" مؤشرات التسيير ."وهي تقوم على أساس ما هو محقق و ما هو تقديري (التحقيقات و الأهداف) .و تسمح لوحة القيادة بالكشف السريع عن الانحرافات لتصحيحها في الوقت المناسب" (زايري بالقاسم و وهيبة مقدم، 2012، صفحة 215)

كما **يعرفها** البعض الآخر من خلال تشبيهها بلوحة قيادة الطائرات أو السيارات، ويقولون أن لوحة القيادة عبارة عن أداة تسيير تضم مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، والتي تكون الأكثر ملائمة للسماح للمسيرين والمدراء بتقييم أداء أنشطتهم (الصغير، 2013-2014، صفحة 55).

ومن خلال ما سبق يمكن **تعريف لوحة القيادة** على أنها تمثيل مبسط وملخص لأهم المؤشرات والمعلومات التي يحتاجها المسؤول من أجل التحكم الجيد في سير العمليات اليومي.

2.1 . الوظائف الأساسية للوحة القيادة

لوحة القيادة تقدم بصفة منتظمة و مستمرة، قياس، تحديد، ومتابعة العملاء، و وضع و استخدام الموارد(البشرية، المالية، المادية و المعلوماتية)، و سير نشاطات و وظائف المؤسسة، النتائج المحصل عليها و تقدمها، و كذلك معلومات ذات صلة بالبيئة .ضف إلى ذلك تراكم المؤشرات يخلق ذاكرة لدى المؤسسة تستخدم كمرجع أداء أكثر منهجية وموضوعية.

كما تتميز لوحات القيادة بقدرتها على القيام بعدة وظائف أساسية في المؤسسة، نذكر منها ما يلي (سهام، 2013، الصفحات 7-8):

-أداة لقياس الأداء والمساعدة في اتخاذ القرارات: تسمح لوحات القيادة بإظهار النتائج المالية(رقم الأعمال، الهوامش، ...)والنتائج غير المالية (عدد الوحدات المنتجة،...) ومقارنتها بالأهداف المحددة، مما يسمح بقياس أداء المسؤولين، كما أنها تعتبر أداة هامة تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات، كونها تزودهم بمعلومات حول المتغيرات الأساسية في عملية التسيير اليومي

-أداة حوار واتصال: بحيث أن لوحة القيادة تقوم بتسيير عملية الحوار عبر كافة مراكز المسؤولية، وهذا انطلاقا من الاجتماعات المختلفة إذ يمكن للأفراد التابعين للمسير من التعليق عن النتائج المتوصل إليها في إطار نشاطاتهم وشرح أسباب الانحرافات والإجراءات التي اتخذوها وعلى المسؤول في المؤسسة أن ينسق بين الإجراءات التصحيحية المتخذة بخلق نوع من التلاؤم بين مختلف الإجراءات المقترحة من طرف جميع المستويات رغبة منه في توحيد المعايير وخلق حوار مشترك بين أفراد المؤسسة.

- أداة للتحفيز ولتنمية مهارات المسؤولين: تعتبر لوحة القيادة مرآة تعكس أداء المسؤولين وتظهر مهاراتهم و قدراتهم على إتخاذ القرارات اللازمة و في الوقت المناسب تجاه المواقف التي واجهوها.فلوحة القيادة تولّد لديهم شعورا بالتقدم نحو تحقيق الأهداف وتحفزهم على ذلك، كما أن التحسيس المستمر بالنقاط الأساسية في عملية التسيير، والقيام بعمليات التفكير والتحليل لإيجاد أفضل الحلول، والإطلاع على المشاكل التي واجهها المسؤولون في الأقسام المختلفة من المؤسسة، ينمي مهارات وقدرات المسؤولين ويمنحهم القدرة على إتخاذ القرارات والتواصل مع الأعضاء في المؤسسة بغرض تحفيزهم ودفعهم نحو تحقيق أداء أفضل.

- **أداة مراقبة و مقارنة:** تسمح لوحة القيادة بالمراقبة المستمرة للإنجازات مقارنة بالأهداف المحددة في إطار عملية وضع الميزانية .كما أنها تلفت الإنتباه إلى النقاط الأساسية في عملية التسيير و إنحرافاتها المحتملة مقارنة بمعايير الأداء المتوقع.

2.محتوى لوحة القيادة

يستوجب إقامة نظام لوحات القيادة على المسؤولين تحديد محتواها من المؤشرات التي تستعمل في تقييم الأداء إضافة إلى تحديد الطريقة التي يتم بها حساب هذه المؤشرات وذلك انطلاقا من المعطيات القاعدية. وكذلك الشكل العام للوحة القيادة الذي يسمح بإعطاء نظرة شاملة على كل المؤسسة حيث أظهرت الدراسات المعاصرة أن تقييم الأداء لا يمكن حصره في المؤشرات المالية للمؤسسة.

3.2.الشكل العام للوحة القيادة:

إن أغلب لوحات القيادة الحالية تحتوى على أربع مناطق تظهر في الشكل الموالي:

الجدول رقم(01): يمثل الشكل العام للوحة القيادة

لوحة القيادة الخاصة بمركز ما			
المؤشرات	النتائج	الأهداف	الفروقات
الصنف 1			
مؤشر-أ-			
مؤشر-ب-			
الصنف 2			
الصنف ن			
منطقة المقاييس الاقتصادية	منطقة النتائج	منطقة الأهداف	منطقة الفروقات

المصدر: شعبان سهام، مرجع سابق، ص 10.

- **منطقة المقاييس الاقتصادية:** توجد فى الجهة اليمني من لوحة القيادة التابعة لمسؤول معين في المؤسسة وتتمثل عموما في قائمة من الأصناف تكون عبارة عن(مديريات ، مصالح ،ورشات)....تابعة لمسؤول معين ، فمثلا يمكن أن يتمثل الصنف رقم 1 في إدارة التسويق، و المسؤول عنها هو مدير التسويق، وهذا الأخير تابع لسلطة الإدارة العامة . كما يشترط أن يكون لكل صنف موجودة بلوحة القيادة وزن اقتصادي مقارنة بمجموع النشاطات في المؤسسة؛ أي أن هذا النشاط يكون ذو أهمية بالنسبة للمؤسسة و يمكن أن يؤثر على نتائج هذه الأخيرة. إضافة إلى الأصناف نجد في هذه المنطقة مجموعة من المؤشرات التابعة لكل صنف و التي تخص مجال نشاطه ،وهذه المؤشرات تسمح للمسؤول عن المركز بالتركيز على أهم النقاط الأساسية في إدارته (سهام، 2013، صفحة 10).

-**منطقة النتائج:** إن النتائج المعروضة بهذه المنطقة يمكن أن تكون شهرية (خاصة بشهر واحد) أو تراكمية (مجموعة نتائج الشهر منذ بداية السنة)، كما يمكن أن تكون شهرية وتراكمية معا .والمعلومات المتواجدة في لوحة القيادة تربط عادة

بعنصرين :النشاط والأداء المالي لمركز المسؤولية. ويعبر عن النشاط من خلال وحدات نشاط (عدد الوحدات المنتجة، كمية المواد المستهلكة، عدد ساعات العمل..)، وكذا من خلال مؤشرات نوعية، مثل معدل الغياب، حصة السوق، وغيرها . أما بالنسبة للأداء المالي لمراكز المسؤولية فيعبر عنه من خلال الأعباء والتكاليف، هوامش ومساهمات المنتجات، النتائج الوسطية (قيمة مضافة، التمويل الذاتي....) وغيرها (رحيم حسين و أبو نقيب أحمد، 2008، صفحة 6).

منطقة الأهداف: تظهر في هذه المنطقة من لوحة القيادة الأهداف التي حددت لفترة معينة، ويتم استخدام نفس الأسلوب في عرض الأهداف (العربي، 2015، صفحة 58):

-أهداف شهرية أو تراكمية أو الاثنين معا.

-أهداف تخص النشاط أو الأداء المالي أو الاثنين معا.

-**منطقة الإنحرافات (الفروقات):** هذه الإنحرافات هي نتيجة الفرق بين الأهداف و النتائج الفعلية، و يُعَبَّر عنها بقيم مطلقة أو بنسب مئوية وهي الأخرى يتم عرضها بنفس الطريقة الخاصة بالنتائج و الأهداف (الضاوية، 2013، صفحة 48)

2.2. مؤشرات وأدوات لوحة القيادة:

2.2. 1.اختيار المؤشرات:

تعتبر المؤشرات المكون الرئيسي للوحات القيادة، حيث أن لوحة القيادة هي عرض لأهم المؤشرات والمعلومات التي تساعد المسؤولين في إدارة عملياتهم، وإن اختيار المؤشرات بشكل جيد وعناية يمكن المسير من تشكيل لوحة قيادة فعالة تسمح له بمعرفة مستوى الأداء لاتخاذ القرارات الصائبة.

❖ **تعريف المؤشر:**

يعرف المؤشر على أنه" :ملتقط إشارات موضوع في النظام للحصول على معلومات مرقمة ومقارنة بقيم مرجعية تسمح بتقييم الأداء" (daniel, 1998, p. 13)

يعرف كذلك على أنه":إدارة تسيير معقدة نوعا ما، تجمع فيها مجموعة من المعلومات لتعرض بشكل يسمح للمسؤولين بمتابعة تحقيق الأهداف وبرامج العمل (العربي، 2015، صفحة 60)"

2.2. 2.الوظائف الأساسية للمؤشرات:

هناك وظائف عديدة للمؤشرات أهمها (أحمد، 2006، صفحة 133):

-متابعة العمليات و النشاطات.

-تقييم العمليات.

-تشخيص وضع ما، مشكل....،

-التنبيه ومراقبة التغيرات و المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة.

2.2. 3. مثال عن نموذج لمؤشرات أداء البنوك

الهدف.....					
المعيار.....					
المؤشرات	البنك- أ-	البنك-ب-	البنك-ج-	البنك-د-	البنك-هـ-
المؤشر1					
المؤشر2					
المؤشر3					
المؤشر ن					

حيث يحدد في السطر الأول من الجدول هدف البنك المراد تحقيقه ويتضمن السطر الثاني المعيار المعتمد في تقييم الأداء بينما يتضمن السطر الثالث أسماء البنوك المراد تقييم أدائها، أما باقي الأسطر فتوضع فيهم النتائج المحصل عليها من خلال حساب المؤشرات بالنسبة لكل بنك (عبادة، بدون سنة نشر ، صفحة 9).

3.أنواع لوحة القيادة في المؤسسات المصرفية

تعتبر لوحة القيادة من أدوات مراقبة التسيير الديناميكية لذا فهي تعرف تطورا مستمرا ودائما يتماشى مع تطور وتغير البيئة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من أنواع لوحات القيادة وتطورها وتفرعها حيث انبثق منها لوحات قيادة فرعية متعلقة بكل مجال من مجالات الإدارة، إضافة إلى ارتباطها بأنظمة تسيير تعرف بدورها تطورا ملحوظا خاصة في العقود الأخيرة.

تتمثل أهم أنواع لوحة القيادة في:

1.3. لوحة القيادة المالية والاستراتيجية

1.1.3. لوحة القيادة المالية :

عبارة عن جداول أو منحنيات كأدوات المراقبة أو التسيير، وهي بمثابة ملخص لوضعية المؤسسة والتي تظهر سلامة التسيير من خلال النتائج (عيسى، 2003، صفحة 2).

وهناك من يعرفها على أنها" خلاصة رقمية لنشاطات المؤسسة حيث تبين الارتباط بين مختلف المصالح ومدى مساهمتم في المردودية الشاملة" (Alina, 1999, p. 29).

*مثال عن لوحة القيادة المالية:

النسب	كيفية الحساب	ن	ن+1
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/الأموال الدائمة		
تغطية القيم الثابتة	الأموال الثابتة/القيم الثابتة الصافية		
الخزينة الصافية	(القيم المحققة+المتاحات)/الديون قصيرة الأجل		
مردودية الأموال الخاصة	النتيجة/رؤوس الأموال الخاصة		
دوران رؤوس الأموال	رقم الأعمال/رؤوس الأموال الخاصة		

1.3. 2. لوحة القيادة الإستراتيجية:

و هي معدة لاحتياجات المدير و مساعديه، تحتوي على مؤشرات تخص الصحة المالية للمؤسسة و موقعها التنافسي، وتتعلق بالمحيطين الداخلي والخارجي للمؤسسة(النشاط والنتائج الإقتصادية)، و تكشف الفرص و التهديدات التي قد تواجهها على المدى القصير، المتوسط أو الطويل (الضاوية، 2013، صفحة 50).

2.3. لوحة القيادة المستقبلية (بطاقة الأداء المتوازن):

تعتبر لوحة القيادة المستقبلية من أحدث لوحات القيادة وأكثرها مرونة وفاعلية من نظيرتها الإستراتيجية، وتدعى لوحة القيادة الإستشرافية نظرا لإشرافها للأداء المستقبلي للمؤسسة.. وتحتوي هذه اللوحة على أربعة أبعاد أساسية تعكس مختلف جوانب الأداء الشامل (علي، 2015، صفحة 127).

2.3. 1. تعريف بطاقة الأداء المتوازن:

مقياس بطاقة الأداء المتوازن هو" نظام شامل لقياس الأداء من منظور استراتيجي يتم بموجبه ترجمة إستراتيجية المنشأة إلى أهداف إستراتيجية ومقاييس وقيم مستهدفة ومبادرات واضحة ويعتمد على الموضوعية والشمول في تقييم الأداء الداخلي والخارجي للمنشأة من خلال مجموعة متوازنة من المؤشرات المالية وغير المالية للأداء" (العين، 2015، صفحة 2).

كما تعرف **بطاقة الأداء المتوازن** على أنها"طريقة لتحويل رسالة المنظمة وإستراتيجيتها إلى مقاييس أداء، وأن أساس بطاقة الأداء المتوازن يقوم على وضع مقاييس لكل بعد من أبعادها، وإجراء عملية القياسات لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط" (درغام، 2013، صفحة 17).

2.3. 2. أهمية بطاقة الأداء المتوازن في البنوك:

تبرز أهمية استخدام مقياس بطاقة الأداء المتوازن كمقياس ملائم لتقييم خدمات القطاع المصرفي من خلال (العين، 2015، صفحة 3):

- يقدم مقياس بطاقة الأداء المتوازن إطارا شاملاً لترجمة الأهداف الإستراتيجية للبنوك التجارية إلى مجموعة متكاملة من المقاييس والتي تنعكس في صورة مقاييس أداء إستراتيجية؛

- يقدم مقياس بطاقة الأداء المتوازن ترجمة لرؤية البنوك التجارية و إستراتيجيتها في مجموعة مترابطة من مؤشرات الأداء وتشمل هذه المؤشرات كلاً من مؤشرات المخرجات ومحركات أداء هذه المخرجات التي ترغب المصارف في تحقيقها؛
- يساهم مقياس بطاقة الأداء المتوازن في الوصول إلى كافة الفئات المستهدفة؛
- تطبيق مقياس بطاقة الأداء المتوازن يوفر مؤشرات موضوعية ويمكن الاستفادة من نتائجها في تحسين أداء المصارف التجارية؛
- تطبيق مقياس بطاقة الأداء المتوازن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة متكاملة من المؤشرات المالية وغير المالية التي تلاءم الظروف الداخلية والخارجية للبنوك.

2.3. 3. الأبعاد الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن في البنوك:

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من مجموعة من المقاييس المنفصلة والمتصلة التي تعطي صورة شاملة ومتكاملة عن كيفية أداء العمل وتقييمه بصفة مستمرة ومنتظمة، وبأسلوب فني محدد للتقييم وذلك بهدف تدعيم موقفها التنافسي ويمكن لنا تحديد الأبعاد الرئيسية الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1): يمثل الأبعاد الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن

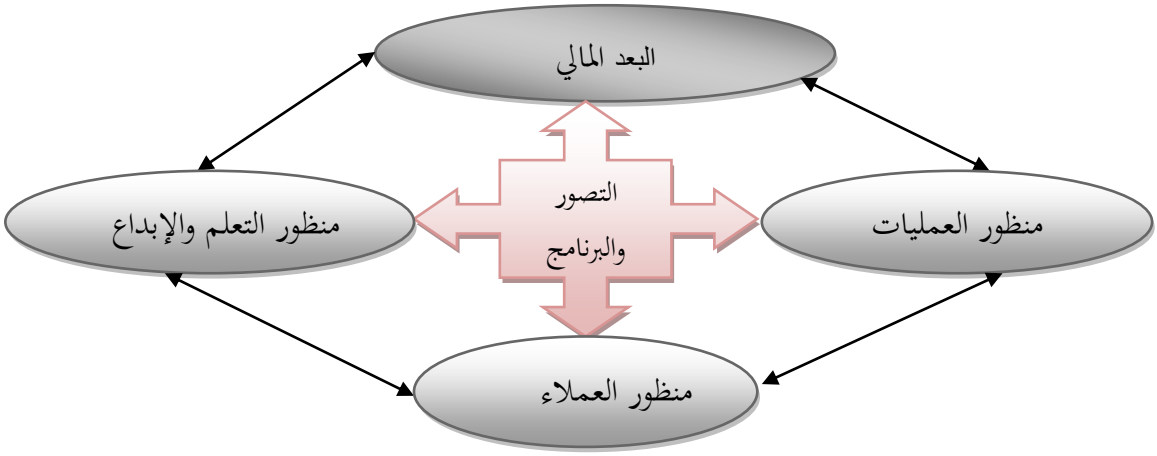

المصدر: نعمة عباس الخفاجي، إحسان محمد ياغي، مرجع سابق، ص 52.

-**البعد المالي** :وهو أول أبعاد بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء في أي مؤسسة ومن ضمنها المصارف ويتضمن هذا البعد عدداً من المعايير الإستراتيجية **مثل** : تحقيق الربح العادل وليس تحقيق أقصى ربح، وهو هدف استراتيجي قابل للتحقيق ، ومن المعايير الأساسية التي يجب توفرها معيار النمو المتوازن لمزيج الإيرادات من الأنشطة الاستثمارية وتخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة، وتعظيم ثروة المساهمين والمشاركين "المودعين "من خلال تحقيق عوائد حقيقية غير صورية على الاستثمار وتحقيق قيمة مضافة اقتصادية (خضر، 2014، صفحة 20).

-**بعد العمليات الداخلية:** يركز هذا البعد على العوامل والإجراءات التشغيلية الداخلية المهمة التي تمكن المنظمة من التميز وتحقيق القيمة التي يتوقعها العملاء منها بكفاءة وفاعلية، وأيضا تحقيق نتائج مالية متميزة مرضية للمساهمين، ولنجاح المنظمة في الأجل الطويل يجب عليها إدخال منتجات وخدمات جديدة تطرح لأول مرة تلبي احتياجات العملاء الحاليين والعملاء الجدد (درغام، 2013، صفحة 20).

-**بعد العملاء:** إن خدمة العميل عملية معقدة نظرا لتعدد احتياجاته، و بهدف تعزيز هذه الخدمة لابد من تحديد الأشياء التي يريدها من خلال تحقيق توقعاته، بغية تحقيق أهداف المنظمة بكل كفاءة وفعالية، وبهدف تحقيق رضا العميل، تستخدم مجموعة من المؤشرات نذكر منها :مؤشرات تتعلق بدرجة الاحتفاظ بالعملاء وولائهم، ومؤشرات متعلقة بعدد وحجم العملاء الجدد، وأيضا مؤشرات خاصة بمدى التحسن في شريحة السوق الخاصة بالمنظمة (جعدي، 2014، صفحة 134).

-**بعد التعلم والنمو:** يعمل هذا البعد على تعزيز كفاءة وفعالية العلميات الداخلية للمنظمة، من خلال تعليم طرق خلق القيمة للعميل، وذلك بتقديم منتجات وخدمات جديدة (جعدي، 2014، صفحة 135).

2.3. 4. محاور أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

الجدول التالي يوضح المحاور التي يشتمل عليها كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

البعد:			
الأهداف	مؤشرات القياس	المعيار(النتيجة المستهدفة)	المبادرات

ويمكن شرح المحاور كما يلي (نعمة عباس الخفاجي و إحسان محمد ياغي، 2014، الصفحات 54-55):

-**الأهداف:** النتائج المنشود تحقيقها، والأهداف بشكل عام موزعة على أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وتحمل نفس الأهمية البرنامج، ويجب أن تكون محددة وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق ومعقولة، ومحددة بوقف زمني لإتمامها. **مثال** ذلك: زيادة نسبة أرباح المصرف بنسبة **10**% في نهاية العام الحالي.

-**مؤشرات القياس:** وهي مؤشرات متنوعة تتناسب مع حالة ووضع الهدف المراد تحقيقه، ويتم عن طريق مقارنته بقيمة أو نسبة مالية محددة سلفا. **مثال** ذلك: مؤشر رضا العملاء (مسح ميداني)، مؤشر نمو الأرباح (نسبة مالية)، مؤشر كفاءة العمليات (نسبة الخطأ في العمليات).

-**المعيار المستهدف:** مقدار محدد أو نسبة محددة يتم القياس بناء عليها لتحديد مقدار الانحراف المعياري (سلبا أو إيجابا) عن الهدف المقرر تحقيقه، ويتم تحديد هذه النسبة أو المعيار على أفضل الممارسات في الصناعة، أو المنظمة، أو بالاعتماد على البيانات التاريخية للسنوات السابقة، مع الاستعانة ببعض الألوان القياسية والتي تسهل عملية استقراء الحالة بشكل سريع.

-**المبادرات:** تشير المبادرات إلى المشاريع التشغيلية، أو المقترحات المقدمة من مديري وموظفي المنظمة والتي تمت الموافقة عليها من قبل الإدارة، ويتوجب تنفيذها لتحقيق الهدف. **مثال** ذلك: فتح فروع جديدة للبنك داخل أو خارج الوطن أو طرح خدمات ومنتجات جديدة.

3.3. المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك (معيار CAMELS):

يعد معيارcamels إحدى المؤشرات لقياس و تقييم أداء البنوك، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفه و أهم معاييره.

3.3. 1. تعريف معيار :CAMELS:

يمكن تعريف نظام CAMELS بأنه" نظام رقابي موحد فعال لتقويم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها باعتماد ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي. (الإمام، 2010، صفحة 19)"

ويتكون معيارCAMELS من العناصر التالية (سليمان، 2012، صفحة 6):

كفاية رأس المال	Capital Adequacy
جودة الأصول	**Asset Quality**
جودة الإدارة	**Management Quality**
إدارة الربحية	**Earning Management**
درجة السيولة	**Liquidity Position**
الحساسية تجاه مخاطر السوق	**Sensitivity to Market Risk**

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر، والحرفA لجودة المنتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية، ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعميقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل البنكي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرفE فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو البنك و زيادة رأس المال، والحرفL يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة البنك على الإيفاء بإلتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، والحرفS الذي يرمز لحساسية البنك إتجاه مخاطر السوق.

3.3. 2. كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس كفاءة أداء الفروع وتصنيفها:

طور معيار(CAMELS) حيث أدخلت عليه بعض التعديلات، ليصبح أكثر كفاءة في خدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، بإيجاد نموذج يمكن هذا الأخير من تقييم وتصنيف داخلي للبنوك، وقياس مستوى كفاءة الأداء المالي لها، بدلا من الاعتماد على الربحية كمعيار لقياس الأداء، حيث تصنف البنوك كما يلي:

الجدول رقم (1): التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة تصنيف البنوك حسب معيار CAMELS

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة -إشراف

المصدر: شريفة جعدي، مرجع سابق، ص 121.

II - دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – فرع المدية –:

1. مؤشرات لوحة القيادة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن عملية متابعة تنفيذ الموازنة والخطط المبرمجة يتطلب تحضير نماذج ملخصة ومعبرة عن طبيعة النشاط بواسطة مؤشرات دقيقة تسمح بتحديد وضعية التنفيذ من أجل اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب وهذا ما يتم بواسطة ما يدعي (لوحة القيادة).

يمكننا تحديد بعض المؤشرات المتعلقة بنشاط البنك المنحصر في جانبين أساسين هما:

الموارد والاستخدامات ويمكن اختيار مؤشرات لكل جانب في مراكز المسؤولية من أجل مراقبة أداء تلك المراكز من جهة والالتزام من جهة أخرى لقواعد العمل المعمول بها في النشاط البنكي.

فالموارد الخاصة للزبائن تشكل جزء من خصوم الميزانية وتتضمن مجموع الأموال المودعة منها: الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، والحسابات بالعملة الصعبة وغيرها....

فنذكر على سبيل المثال المؤشرات التالية:

- ✓ حسابات الشيكات الخاصة للإجراء.
- ✓ الحسابات الجارية.
- ✓ حسابات الادخار التي تشجع الأفراد على ادخار أموالهم للاستفادة منها لاحقا.

أما الاستخدامات المتعلقة بالزبائن والتي تشكل أيضا جزءا من أصول الميزانية فتضم المؤشرات التالية:

1. الحسابات المدينة الخاصة بالأفراد والمؤسسات؛
2. الديون المستحقة؛
3. قروض طويلة الأجل؛
4. قروض متوسطة الأجل؛
5. قروض قصيرة الأجل؛

إن هذه المؤشرات سواء المتعلقة بالموارد أو الاستخدامات تساهم في إعداد لوحة القيادة التي تمكن إلى حد كبير أصحاب القرار في المديرية الفرعية من مراقبة أداء مراكز المسؤولية بعد دراسة واقعية البنك المعاشة ومن ثم معرفة النتائج المحققة وتحليل الانحرافات الموجودة واستنتاج أنواع الزبائن المقبلين على الإيداع والادخار.

إلى جانب مؤشرات الموارد والاستخدامات يمكن مراقبة أداء مراكز المسؤولية عن طريق مراقبة تنفيذ الميزانية ومقارنتها بالميزانية التقديرية أو عن طريق الناتج الصافي للبنك ومن ثم اختيار المؤشرات الضرورية لإنشاء لوحة القيادة التي تمكن من اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت الحقيقي.

2. لوحة قيادة التسيير

ونجده شامل للمؤشرات التي تعبر على الوضعية العامة لأداء، حيث يشتمل على مؤشرات النشاط ومؤشرات المردودية ومؤشرات الإنتاجية ومؤشرات متابعة مخاطرة القرض، والشكل التالي يبين نموذج عام لجدول قيادة التسيير.

مؤشرات النشاط	
الناتج الصافي البنكي النتيجة الصافية هامش الوساطة الهامش على العمولة	
مؤشرات المردودية	
نسبة الربحية معامل الاستغلال الهامش الصافي الإجمالي	
مؤشرات الإنتاجية	
رقم الأعمال حسب الأجور	
مؤشرات متابعة أخطار القرض	
استحقاق الديون المتنازع فيها / مجموع الديون اثر التنبئ تغطية الموارد المشكوك فيها	
المجموع	

3. مثال حي عن زبون لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حول لوحة القيادة –فرع المدية-

قام زبون البالغ من العمر 51سنة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بفتح حساب بنكي يوم2018/01/04، أي تم إنشاء وحدة خاصة بتربية الدواجن، كما ليس لهذا الزبون ديون مع البنك، بالإضافة أن العلاقة بين الزبون والبنك كانت علاقة حسنة خلال مدة ثلاث سنوات.

*طبيعة القرض ملكه الخاص(ملكية خاصة)، مساحة الأرض 9 هيكترات و13آر.

-تحتوي الأرض على منقب مائي تستغل الأرض لزراعة الخضروات، كما لديه الكهرباء.

*الهيكل الاستثماري (طبيعة الاستثمار)

-بناء إسطبل لتربية الدواجن، قدرة الاستعاب **3200** كتكوت.

-شراء معدات خاصة بالتجهيزات، شراء الكتكوت، شراء الأكل.

*القيمة الإجمالية للمشروع: **12.199.155,00دج.**

قسم المشروع الاستثماري عن طريق التحدي إلى:

الجدول رقم(2): المشروع الاستثماري الخاص بوحدة خاصة بتربية الدواجن. **الوحدة**: الدينار الجزائري

نوع المشروع	القرض البنكي		المساهمة	المجموع
	قرض استثماري	قرض استغلال	الشخصية	
إنشاء وحدة خاصة بتربية الدواجن	**6.697.855,00**	**4.001.400,00**	**1.500.000,00**	**12.199.155,00**

*قيمة الضمان: **8.710.000,00 دج**

حساب مدة استرجاع القرض= $\frac{\text{الاستثمار الأصلي}}{\text{متوسط التدفق الفعلي}}$ = 6.10 / 6سنوات وشهر.

الجدول رقم (3): نتائج التحليل المالي عن طريق الميزانية التقديرية

إعادة تسديد القرض الاقتصادي للميزانية التقديرية	التحليل المالي الملائم
$A_{1=}$ 12.78	$A_{1=}$1.10
$A_{2=}$12.68	$A_{2=}$1.09
$A_{3=}$ 11.49	$A_{3=}$0.98
$A_{4=}$10.00	A_4= 0.82
$A_{5=}$07.84	0.67 $A_{5=}$

بعد الاطلاع على طبيعة الضمان والعلاقة التي تربط البنك بالزبون (عامل الثقة)، ونسبة الخطر للقرض، وبعد مراقبة الأوراق المالية الخاصة بمعلومات الزبون من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية للميزانية التقديرية (التحليل من الجانب المالي)، إضافة إلى حساب مدة استرجاع القرض. تمت الموافقة على قرض متوسط الأجل مدته 7 سنوات.

III- خلاصة:

تسعى معظم المؤسسات إلى تبني أدوات حديثة تساعد ها في الرقابة على سير مختلف أنشطتها عامة ومن بينها المؤسسات المصرفية خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التي كان ولا تزال وستضل لها انعكاسات واضحة على تطور أداء البنوك.

وعلى ضوء هذه التغيرات أصبحت البنوك مرغمة على وضع إستراتيجية واضحة تعمل بها لضمان وجودها ونموها من خلال الاعتماد على مؤشرات لوحة القيادة، فنجاح استخدام لوحة القيادة مرتبط باختيار المؤشرات التي تعتبر بمثابة حجر الأساس لها، حيث أن حسن اختيار هذه المؤشرات يساهم في نجاعة هذه الأداة بالنسبة للمسؤولين في المؤسسة، ويساهم إلى حد كبير في إعطاء صورة واضحة عن البنوك متعلقة بماضيها حاضرها ومستقبلها.

IV- نتائج البحث(الحالة التطبيقية):

- تخضع كل الملفات إلى دراسة كاملة قبل منح القرض وهذا يسمح بتقييم المخاطرة عن طريق تقييم المشروع.

- تكوين ملفات خاصة بكل قرض تسمح بالمتابعة الدورية له والاحتفاظ السليم والأكيد للضمانات والعقود الأصلية واحترام الإجراءات اللازمة لتفادي التلف.

-الملفات تحتوي على كل المعلومات الأكيدة عن القرض من عقود أصلية ومصادقات من شأنها أن تدعم طرف البنك في حالة النزاع.

-جهل الكثير من الموظفين لحقيقة القيادة واعتبارها مجرد جداول لتسجيل ومتابعة النشاط وهذا بسب غياب مراقب التسيير الذي يقوم بوضعها.

- الإحالات والمراجع :

أحمد ,ب .(2006) .دور لوحات القيادة في زيادة فعالية مراقبة التسيير دراسة حالة -المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة .*رسالة ماجستير في العلوم التجارية* . جامعة المسيلة.

الإمام ,ص .ا .(2010) .استخدام نظام التصنيف CAMELSفي تحقيق السلامة المالية للمصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة .*مجلة المنصور، العدد 13، الكلية التقنية الادارية، بغداد.*

الصغير ,ر .أ .(2013-2014) .تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية . PMO*رسالة ماجستيرفي علوم التسيير* .جامعة قسنطينة 2.

الضاوية ,م .(2013) .دور لوحات القيادة في إدارة وقياس الاداء بالمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مديرية الصيانة بالاغواط)سونطراك (للفترة أكتوبر .22011*رسالة ماجستيرفي علوم التسيير*.

العربي ,ب .ل .(2015) .دور لوحة القيادة في تحسين القرارات التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .*أطروحة دكتوراه في علوم التسيير* .جامعة تلمسان.

العين ,ع .م .(2015) .استخدام القياس المتوازن للأداء لتقييم خدمات القطاع المصرفي السعودي في ظل حوكمة الأداء الاستراتيجي بالتطبيق على البنوك التجارية السعودية .*دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد 1.*

جباري شوقي & ,بودبار زهية .(2009) .لوحة القيادة كأسلوب فعال لاتخاذ القرار في المؤسسة .*الملتقى الدولي الثاني حول "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-.*

جعدي ,ش .(2014) .قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة .(2006-2012)*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .جامعة ورقلة .

خضر ,أ .ح .(2014) .مدى استخدام بطاقة الاداء المتوازن BCGكأداة لتقييم الأداء دراسة ميدانية على المصارف التقليدية الخاصة السورية .*مجلة جامعة البعث، المجلد 36، العدد 21.*

درغام ,م .م .(2013) .تقويم أداء البنوك الفلسطينية باستخدام بطاقة العلامات المتوازنة . BSC*منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية،مصر.*

رحيم حسين & ,أبو نقيب أحمد ,2008) .ديسمبر .(دور لوحة القيادة في دعم فعالية مراقبة التسيير .*مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الرابع.*

زايري بالقاسم & ,وهيبة مقدم .(2012) .الحاجة إلى تصميم لوحة قيادة من أجل دمج المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال وقياس الاداء تجاهها .*ملتقى دولي حول "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية* .

سليمان ,م .(2012) .نظام التقييم المصرفي .CAMELS*مجلة المحاسب العربي، العدد .11*

سهام ,ش .(2013) .محاولة تصميم لوحة القيادة الاستشرافية لمؤسسة صحية جزائرية حالة المركز الاستشفائي الجامعي نذير محمد -تيزي وزو . -*رسالة ماجستير في علوم التسيير* .جامعة بومرداس.

شحرور ,س .(2010) .أثر استخدام لوحة القيادة التسويقية على تحسين الاداء الرقابي لادارة التسويق .*رسالة ماجستير في الاقتصاد* .جامعة دمشق.

عبادة ,إ .ع) .بدون سنة نشر .(*مؤشرات في البنوك الاسلامية*-Consulté le 2017, sur http://www.alrajhibank.com.sa/ar/personal/car-finance/documents/arb-carlease-new-ar.pdf.

علي ,ع .(2015) .دور لوحة القيادة المستقبلية في تحسين أداء المؤسسة وتحقيق رضا الزبون في ظل التوجه نحو حوكمة المؤسسات -دراسة حالة مجمع صيدال .- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بومرداس.

عيسى ,ي .(2003) .محاولة بناء لوحة القيادة المالية لمؤسسة صغيرة ومتوسطة .*الدورة التدريبية الدولية حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في اقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب -سطيف.-*

نعمة عباس الخفاجي & ,إحسان محمد ياغي .(2014) .*استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء البنوك التجارية)منظور متعدد الأبعاد .(*الأردن، :دار الأيام للنشر والتوزيع.

Alina, F. (1999). *Les nouveaux tableau de bord pour piloter l'entreprise, édition d'organisation.* Paris: 2 ème édition.

daniel, B. (1998). *le tableau de bord.* paris: Edition organisation

قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000–2018)

Bank lending channel as a mechanism for transferring the impact of monetary policy to the real sector in Algeria An econometrics Study for the period (2000-2018)

عبد الرزاق بن عمرة *

جامعة سطيف1 فرحات عباس (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/04/16؛ تاريخ القبول: 2020/05/12؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتقييم فعالية قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى كل من النمو الإقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، ومن خلال تشكيل نموذج أساسي مكون من الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، ومؤشر أسعار الاستهلاك كمؤشرات عن السياسة النقدية، النمو الإقتصادي، والتضخم على التوالي، ونموذج قناة الانتقال مكون من القروض المقدمة للاقتصاد كمؤشر عن قناة الإقراض المصرفي، وباستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR توصلت الدراسة إلى عدم فعالية قناة الاقراض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى كل من النمو الإقتصادي والتضخم.

الكلمات المفتاحية : قنوات السياسة النقدية؛ قناة الإقراض المصرفي؛ نموذج VAR

تصنيف JEL : E52 ؛ E51؛ C32

Abstract: This study aimed to evaluate the effectiveness of the bank lending channel as a mechanism for transferring the impact of monetary policy to both economic growth and inflation in Algeria for the period (2000-2018). By forming a basic model of monetary mass, current GDP at current prices, and CPI as indicators of monetary policy, economic growth, and inflation, respectively and The model of the transition channel which consists of loans to the economy as an indicator of the bank lending channel and Using the VAR model The study concluded that the bank lending channel is ineffective in transferring the impact of monetary policy to both economic growth and inflation.

Keywords: Monetary policy channels; Bank lending channel; VAR model

Jel Classification Codes : E52 ; E51; C32

* المؤلف المرسل: الإيميل: abdo.benamra@yahoo.fr .

I- تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الإقتصاد الحقيقي إذا ما تمت إدارتها بنجاح. ولتحقيق ذلك يجب أن تكون السلطات النقدية على دراية كافية وتقدير دقيق لتوقيت تأثير هذه السياسة على المتغيرات الإقتصادية الكلية الأساسية[1]. إن المسار الذي تترجم فيه التغيرات في العرض النقدي أو التغيرات في سعر الفائدة إلى تغيرات في الناتج والعمالة والأسعار والتضخم هو ما يطلق عليه آلية إنتقال الأثر النقدي أو قنوات إبلاغ السياسة النقدية[2]. ففي حين أن هذه القنوات ليست حصرية بشكل متبادل، فقد تختلف الأهمية النسبية لكل قناة تبعا لعوامل عدة بما في ذلك الخصائص الهيكلية ووضع النمو في الأسواق المالية والأدوات المتاحة للسياسة النقدية والموقف الدولي ودرجة إنفتاح الإقتصاد[3]. لكن في السنوات القريبة ركز عدد من الإقتصاديين إنتباههم على قناة أخرى أكثر إثارة للجدل وهي قناة الإئتمان[4]. ومنذ سنة 2000 ساعد إرتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي وإنعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي[5].

إشكالية البحث: على أساس المدخل السابق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى كل من النمو الإقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018؟.

فرضيات البحث: إنطلاقا من الإشكالية المطروحة تقوم الدراسة بإختبار الفرضيات التالية:

- قناة الإقراض المصرفي لها فعالية نسبية في نقل أثر السياسة النقدية إلى النمو الإقتصادي.
- قناة الإقراض المصرفي غير فعالة في نقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم.

أهداف البحث: تكمن أهمية الدراسة في أنّها تحاول التعرف على الآلية التّي يتمّ من خلالها إنتقال أثر السياسة النقدية إلى كل من النمو الإقتصادي والتضخم، وتحليل واقع قناة الإقراض المصرفي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018، مع تقييم فعالية هاته القناة في نقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي في الجزائر بطريقة قياسية.

المنهج المتبع في البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، وعلى المنهج التحليلي من خلال تحليل واقع قناة الإقراض المصرفي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018 وعلى المنهج التجريبي لتقييم فعالية قناة الإقراض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى كل من النمو الإقتصادي والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك عن طريق تطبيق وسائل القياس الإقتصادي الممكنة.

الدراسات السابقة في الموضوع: من بين أهم الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع:

- قام الباحث "مسلم عبد طالاس" بدراسة تحت عنوان" دور القطاع المصرفي في نقل السياسة النقدية في سورية". حيث سعت الدراسة للتعرف على دور قناة الائتمان الضيق (الاقراض المصرفي) في نقل السياسة النقدية في سورية، ولهذا الغرض إستعملت الدراسة نموذج الانحدار الخطي وبيانات سنوية تغطي المدة من 1995 إلى 2007. وتشير نتائج الدراسة بشكل عام إلى وجود قناة الاقراض المصرفي في تنشيط النقل النقدي في سورية[6].

- قاما الباحثان "نغم عباس عبيد التويجري" و " حسين ديكان درويش" بدراسة تحت عنوان" الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2015)". حيث سعت الدراسة إلى تحديد وقياس دور الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق في المدة (2003-2015)، ولهذا الغرض استعملت الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط وبيانات سنوية تغطي المدة من 2003 إلى 2015. وتشير نتائج الدراسة إلى مساهمة هيكل الائتمان المصرفي وحسب القطاعات في نقل أثر السياسة النقدية وتفعيل دورها في استقرار النشاط الاقتصادي في العراق من خلال استخدامها لأدواتها (الكمية والنوعية)[7].

- كما قام الباحث "عبد ربه الحمري خير الدين" بدراسة قناة الإئتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الإقتصاد الليبي. حيث تركز الدراسة على مدى وجود قناة للائتمان المصرفي في ليبيا وفق شروط وإفتراضات نظرية الإئتمان تعتمد عليها السياسة النقدية وتستخدمها في التأثير على النشاط الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 2005. وخصوصية البحث كانت في الفترة الطويلة المتناولة، والتي شملت تغيُرات كبيرة في الاقتصاد الليبي، وفي مواكبتها للنهج الحالي لكثير من البحوث والدراسات الحديثة التّي تختبر انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة الائتمان المصرفي كبديل لقناة معدل أسعار الفائدة، وذلك بتصميم نموذج من صيغ متجه الارتباط الذاتي VAR. وقد أظهرت نتائج البحث تحقق فروض وشروط نظرية الائتمان، وتبين وجود قناة الائتمان المصرفي تعمل من خلالها السياسة النقدية لنقل أثرها إلى النشاط الإقتصادي في ليبيا[8].

- أما في الجزائر فقد قاما الباحثان "بقبق ليلى أسمهان" و" بورقعة سنوسي " بدراسة تحت عنوان" دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة –حالة الجزائر- (دراسة قياسية 1990-2014)". حيث سعت الدراسة إلى محاولة إبراز دور قناة الائتمان في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر، ولهذا الغرض استعملت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي VAR وبيانات ثلاثية تغطي المدة من 1990 إلى 2014. وتشير نتائج الدراسة أن القناة النقدية وقناة القرض المصرفي هي القنوات الأكثر ملائمة في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر[9].

1. قنوات إبلاغ السياسة النقدية: إن آلية إنتقال أثر السياسة النقدية هي التعبير الأكثر شيوعا للطرق التي من خلالها تؤثر التغيرات في السياسة النقدية للبنك المركزي بما فيها التغير في كمية النقود على الناتج والأسعار[10].

1.1- قنوات إبلاغ السياسة النقدية السعرية:

1.1.1- قناة أسعار الفائدة: تقوم قناة سعر الفائدة على الفرض القائل بأن إتباع سياسة نقدية توسعي يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، ممّا يدفع أسعار الفائدة الحقيقية (i_r) في سوق النقد إلى الانخفاض. ويؤدي ذلك بدوره إلى تخفيض تكلفة رأس المال، ممّا ينتج عنه زيادة الإنفاق الإستثماري (I)، ومن ثمّ زيادة الطلب الكلي والناتج (Y)[11]. ويستمر الحال على هذا المنوال إلى أن يصل الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل؛ بعدها يصل الجهاز الإنتاجي إلى مرحلة انعدام المرونة، ويتوقف الإنتاج عن الزيادة حيث لا تكون هناك أيّ موارد عاطلة وبالتالي تزيد الأسعار[12] . كما يتضح ذلك في معادلة الاتجاهات كالتالي[13]:

$$M \uparrow \Rightarrow i_r \downarrow \Rightarrow I \uparrow \quad \ldots\ldots(1)$$

2.1.1- قناة أسعار السندات: تعبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، وذلك لأنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيستين[14]. هما:

- **قناة Tobin للاستثمار:** ابتكر نظرية للاستثمار q الفائز بجائزة نوبل Tobin من جامعة "بيل" سنة 1969 [15]. تشرح هذه النظرية كيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال تأثيرها في تقييم الأسهم (أو q) [16]. حيث يؤدي انخفاض عرض النقود (M) إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور ممّا يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية ممّا يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها ممّا يؤدي إلى هبوط الأسعار(P_A) فينخفض مؤشر Tobin (q) وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار (I) ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام (Y) [17]. ويمكن توضيح ذلك في معادلة الاتجاهات كالتالي[18]:

$$M \downarrow \Rightarrow P_A \downarrow \Rightarrow q \downarrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow \quad \ldots\ldots(2)$$

- **قناة Modigliani للاستهلاك:** هذه النظرية التّي وضعها الإقتصادي Modigliani سنة 1963 تؤكد أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة تقريبا من دخل الأسر على امتداد مدة حياتها، التّي يمكن أن تكون مقسمة إلى ثلاث مراحل رئيسية: حياة اللانشاط حياة النشاط، التقاعد. يمكن لدالة الاستهلاك المقترحة من Modigliani أن تكتب[19]:

$$C = a\,(W/p) + b$$
$$Y \quad \ldots\ldots(3)$$

حيث: W / p الثروة الحقيقية؛ p معدل الأسعار؛ Y الدخل الجاري.

يتحدد مستوى الاستهلاك بناءا على مستوى الدخل الدائم للفرد. ويشمل هذا الدخل رأس المال الحقيقي والبشري، إلى جانب الثروة المالية، والتّي تمثل الأسهم أحد أكبر مكوناتها. وبالتالي فإنّ ارتفاع أسعار الأسهم (P_A) – نتيجة سياسة نقدية توسعية يزيد من قيمة الثروة (R)، ممّا يحفز على زيادة مستويات الاستهلاك (C)، والطلب الكلي، والناتج (Y)[20]. ويتضح ذلك من معادلة الإتجاهات كالتالي[21]:

$$M \Rightarrow P_A \Rightarrow R \Rightarrow C \Rightarrow Y \quad (4)$$

3.1.1- قناة سعر الصرف: تعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض أسعار الفائدة (i_r) سوف تخفض من حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الأجنبية والتي أصبحت نادرة نسبياً في سوق الصرف. يعبر عن ذلك في انخفاض قيمة العملة المحلية (E)، وهذا يجعل من السلع المحلية رخيصة بالنسبة لسلع الدول الأجنبية. ممّا يؤدي إلى ارتفاع صافي الصادرات (NX)[22]. ومن ثم زيادة الناتج الكلي المحلي (Y). يتضح تأثيرات السياسة النقدية التوسعية من خلال قناة صافي الصادرات في معادلة الاتجاهات الآتية[23]:

$$M \Rightarrow i_r \Rightarrow E \Rightarrow NX \quad (5)$$

2.1- قنوات إبلاغ السياسة النقدية الكمية:

1.2.1- قناة الإقراض المصرفي: إن إتباع سياسة نقدية توسعية يزيد من حجم الاحتياطيات والودائع لدى البنوك (Db) مما يسمح بزيادة الإقراض المصرفي (Pb). وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري (I)، وربما الاستهلاكي أيضا وبالتالي يزيد الناتج المحلي (Y). ويكون الأثر الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التّي عادة ما لا يتوفر لها أيّة مصادر أخرى للتمويل بخلاف الائتمان المصرفي[24]. يتضح تأثيرات السياسة النقدية التوسعية من خلال قناة الاقراض المصرفي في معادلة الإتجاهات الآتية[25]:

$$M \Rightarrow Db \Rightarrow Pb \Rightarrow I \Rightarrow Y \quad (6)$$

2.2.1- قناة الميزانية: قناة الائتمان لديها مصدران. أحدهما هو عدم اكتمال السوق للعديد من المقترضين. أمّا المصدر الآخر لقناة الائتمان يركز على أثر السياسة النقدية على القدرة الائتمانية للمقترضين المحتملين[26]. وعليه يمكن للسياسة النقدية أن تنتقل من خلال الأثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة[27].

- **قناة الميزانية العمومية للمنشآت:** يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر في الميزانية العمومية للمشروعات كمايلي: إن سياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم (P_A)، ويؤدي هذا إلى ارتفاع القيمة السوقية للمشروعات (Rn)، ومن ثمّ إلى زيادة الإنفاق الاستثماري (I). ومن ثمّ زيادة الطلب الكلي، والذّي سيؤدي إلى زيادة الناتج الكلي (Y)، بسبب انخفاض درجة المخاطرة (الاختيار السيئ (As) والخطر المعنوي (Rm))، وبالتالي زيادة الإقراض (P)[28]. كما يتضح من معادلات الاتجاه كالتالي[29]:

$$M \Rightarrow P_A \Rightarrow Rn \Rightarrow As \text{ et } Rm \Rightarrow P \Rightarrow I \Rightarrow Y \quad (7)$$

- **قناة ميزانية القطاع العائلي:** فمن جهة تأثيرات السيولة على الميزانية العامة فهي تعمل من خلال تأثيرها على رغبة المستهلكين للإنفاق، بدلا عن رغبة المقرضين لإقراض أموالهم. ويعود هذا إلى آلية تحويل أخرى للسياسة النقدية تعمل من خلال الحلقة بين النقود وأسعار الأسهم[30]. ويمكن توضيح ذلك بمعادلة الاتجاهات كالتالي[31]:

$$M \Rightarrow P_A \Rightarrow Vaf \Rightarrow Pdf \Rightarrow Dbcdl \Rightarrow Y \quad (8)$$

أن إتباع سياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المتوقع (P_A)، فارتفاع أسعار الأصول المالية (Vaf) مما يؤدي إلى انخفاض احتمال مواجهة كارثة مالية (Pdf)، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على السلع المعمرة ودور السكن (Dbcdl). ممّا يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي (Y)[32].

وتم مؤخرا إضافة قناة جديدة لانتقال آثار السياسة النقدية وهي الخاصة بأثر التوقعات. وتركز هذه القناة على أهمية دور التوقعات العامة بشأن التغيرات المستقبلية في معدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. فاختلاف توقعات الفاعلين الاقتصاديين عن استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لتغيرات السياسة النقدية- من خلال القنوات السابقة- قد يؤدي إلى المبالغة في آثار هذه التغيرات أو الحد منها [33].

2. واقع قناة الإقراض المصرفي في الجزائر: تسبب ارتفاع القروض الداخلية- ومن بينها قروض إلى الاقتصاد- في ارتفاع مستوى السيولة منذ 2000 ، الشيئ الذي يمثل عرقلة أمام حسن أداء ميكانيزم قناة القرض[34]. يعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيث لا تزال نوعية وتعزيز الوساطة المصرفية تشكل مصدر قلق رئيسي للمؤسسات. فالموارد المجمعة لدى الجهاز المصرفي تقريبا تعادل الضعف في أغلب السنوات ويعبر ذلك على الإفراط الكبير في السيولة، كما أن جانب الاستخدامات يعبر على عدم استغلال هذه الموارد. إن متابعة حجم ونوع القروض التّي يقدمها النظام المصرفي يوضح حجم المشكلة حيث أنّ متابعة وتحليل وضعية هذه الأخيرة يمكن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للاقتصاد[35].

1.2- توزيع القروض إلى الإقتصاد حسب القطاعات: يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): توزيع القروض حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2018

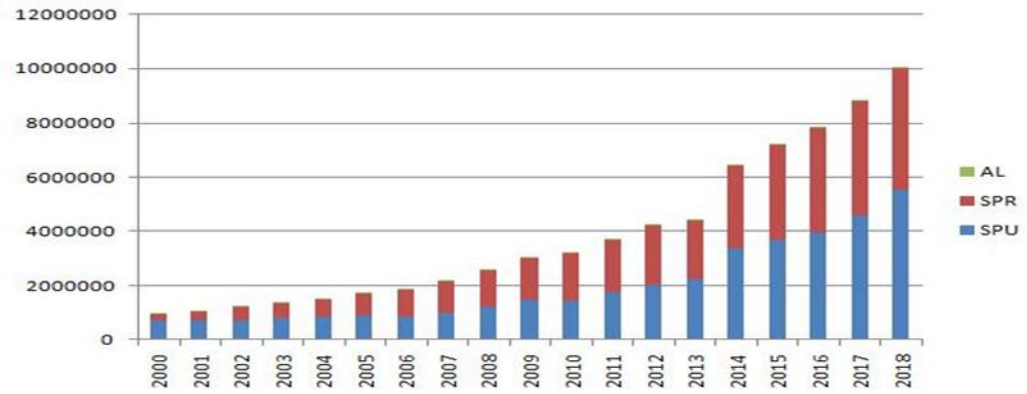

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1) ومستخرجات برنامج Excel

يتبين من الشكل رقم (1) أن القطاع العام قد استحوذ على أغلب القروض الموزعة على الاقتصاد حيث ظلت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام (SPU) تفوق 61.82% في المتوسط طوال الفترة الممتدة ما بين 2000و2004 لكن بعد سنة 2004 عرفت هذه النسبة انخفاضا وصلت إلى 47.58% سنة 2012. وابتداء من سنة 2005 (50.42%) ارتفعت حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص (SPR) أكثر لتتجاوز حصة القروض الموجهة للقطاع العام. حيث وصلت إلى 55.47%سنة 2006 إلى 52.41% سنة 2012 [36]. لتنخفض إلى 49% سنة 2013. وسنتي 2014 و2015 بـ 47.99%و49.31% على الترتيب.

يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى أن أغلبية القروض في هذه الفترة وجهت لتمويل المؤسسات الكبيرة (العمومية والمختلطة) في ظل تراجع الموارد المجمعة من طرف البنوك بفعل تقلص ودائع قطاع الحر وقات نتيجة انخفاض أسعار البترول[37]. لتعود للارتفاع سنة 2016 إلى 50.03%، ثم تنخفض مجددا سنتي 2017 و2018 بـ 48.13% و45.19%.

2.2- توزيع القروض إلى الاقتصاد حسب الآجال: يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): توزيع القروض حسب الآجال خلال الفترة 2000-2018

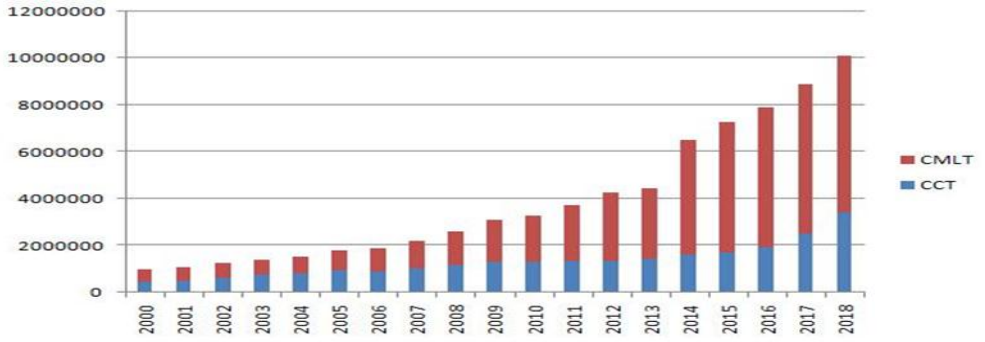

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (1) ومستخرجات برنامج Excel

ابتداء من سنة 2000 انخفضت نسبة القروض القصيرة الأجل (CCT) قليلا مقارنة بحصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل (CMLT) كما يتضح من الشكل رقم (2) بنسبة 47.03%، لكنها عاودت الارتفاع خلال الفترة الممتدة مابين 2003 و2005 بمتوسط 53.97% ثم انخفضت قليلا مرة أخرى مقارنة بحصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى غاية سنة 2013 [38] بنسبة 31.93%. ليستمر انخفاضها إلى غاية سنة 2018 لتصل إلى 33.86%.

في نهاية 2007، مثلت القروض متوسطة وطويلة الأجل 53.47% من إجمالي قائم القروض مقابل 46.53% للقروض قصيرة الأجل. ويتعلق الأمر هنا باتجاه جديد بدأ في 2006، يعود سببه أساسا إلى التطور الهام في القروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه ولكن أيضاً شراء السكن والسلع المعمرة الأخرى من طرف الأسر [39].

من هنا يظهر الخلل الكبير في الوضعية، فالقروض المتوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر في الغالب هي قروض الاستثمارات الإنتاجية لم تتجاوز في الفترة 2000-2018 نسبة 59.79% من إجمالي القروض كما أن زيادة هذه القروض يمثل القروض الرهينة وأيضا في القروض الاستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة) بمعنى أنّ هناك تمويل لجانب الطلب في الاقتصاد وليس جانب العرض. من جهة أخرى فإنّ القروض قصيرة الأجل وصلت في بعض السنوات إلى 56.05% سنة 2003 من إجمالي القروض وهذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية عن ابتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كل قطاعات الاقتصاد وبطريقة منتجة [40].

II - الطريقة والأدوات :

1. توصيف المتغيرات محل الدراسة: بهدف قياس فعالية قناة الإقراض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) تم الاعتماد على بيانات سنوية لأربع متغيرات تم الحصول على بياناتها من قبل بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية الملحق رقم (2):

- **متغيرات النموذج الأساسي:** الكتلة النقدية ويرمز لها بـ (M_2) ووحدة قياسها (مليون دج) كمؤشر على السياسة النقدية الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية ويرمز له بـ (PIB) ووحدة قياسه (مليون دج) كمؤشر على النمو الإقتصادي؛ مؤشر أسعار الاستهلاك ويرمز له بـ (CPI) ووحدة قياسه (%) كمؤشر على التضخم.
- **متغيرة قناة الانتقال:** القروض المقدمة للاقتصاد ويرمز لها بـ (CE) ووحدة قياسها (مليون دج) كمؤشر على قناة الإقراض المصرفي.

2. نتائج اختبار إستقرارية المتغيرات محل الدراسة: تشير نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) الموضحة في الملحق رقم (3) أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ما عدا الكتلة النقدية (LM_2)، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة لجميع المتغيرات أكبر من قيمة (t) المجدولة في السلسلة الأصلية وأصغر منها في الفروقات من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية (5%)، أي أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح.

في حين تحققت صفة السكون عند المستوى الأصلي لسلسة الكتلة النقدية (LM_2) عند مستوى معنوية (5%)، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) المجدولة عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة ($H_1 \neq B$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة أي أنها متكاملة من الرتبة صفر.

بناءا على نتائج اختبار إستقرارية المتغيرات محل الدراسة فإن كل السلاسل مستقرة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول. وهو ما يحول دون استعمال نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) في هاته الدراسة. وهذا يستدعي استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) الذّي لا يشترط وجود تكامل مشترك بين السلاسل. وعليه سيتم دراسة فعالية قناة الإقراض المصرفي لنقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي كظاهرة قصيرة المدى ولسنا بصدد البحث عن علاقة توازن طويلة الأجل لسلوك الاقتصاد[41].

3. توصيف نموذج الدراسة: في دراستنا هذه يمثل نموذج شعاع الانحدار الذاتي بمتغيرات داخلية النموذج الأساسي الموسع بإضافة متغيرة قناة الإقراض المصرفي كمتغيرة داخلية، كما يلي[42]:

.....(9)

$$y_t = c + \sum_{i=1}^{P} \theta_i \; y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: yt شعاع المتغيرات الداخلية؛ c شعاع الثوابت؛ θ_i مصفوفة معاملات الانحدار الذاتي؛ y_{t-1} شعاع المتغيرات الداخلية المبطئة؛ ε_t شعاع البواقي ذات سيرورة الصخب الأبيض.

يكون النموذج العام كالتالي:

y = (LM2, LCE, LCPI, LPIB)……...

……...……...(10)

حيث: LCE تمثل متغيرة قناة الإقراض المصرفي. أما المتغيرات المتبقية (LM2, LCPI, LPIB) فهي المتغيرات التي يحتوي عليها النموذج الأساسي.

أما نموذج شعاع الانحدار الذاتي بمتغيرة خارجية فيحتوي على النموذج الأساسي مضافا إليه متغيرة قناة الإقراض المصرفي كمتغيرة خارجية. كمايلي[43]:

.....(11)

$$y_t = c + \sum_{i=1}^{P} \theta_i \; y_{t-1} + Bx_t + \varepsilon_t$$

حيث: xt شعاع المتغيرات الخارجية وفي هاته الدراسة تمثل متغيرة قناة الإقراض المصرفي.

4. منهجية تقييم فعالية قناة الاقراض المصرفي: لتقييم فعالية قناة الاقراض المصرفي من خلال التعرف على حجم وطبيعة تأثير التغيرات في السياسة النقدية الممثلة بالمجمع النقدي على كل من الناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الإستهلاك في ظل تفعيل أو تعطيل قناة الاقراض المصرفي، سيتم تقدير النموذج الأساسي الذي يشمل على هذه المتغيرات الداخلية (سيتم تقدير النموذج الأساسي وبقية النماذج الأخرى بترتيب مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI) قبل الناتج الداخلي الخام (LPIB)، وهذا راجع إلى أنّ الأسعار عادة تتأثر قبل تأثر الناتج)[44] في المرحلة الأولى. وفي المرحلة الثانية يتم تقدير النموذج الذي يشمل على متغيرات النموذج الأساسي مضافا لها قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية أي في حالة تفعيل قناة الاقراض المصرفي . أما في المرحلة الثالثة يتم تقدير النموذج الذي يشمل على متغيرات النموذج الأساسي مضافا لها قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة خارجية أي في حالة تعطيل قناة الاقراض المصرفي.

وبالاعتماد على معياري Schwarz (SC) وAkaike (AIC) بالإضافة إلى معايير أخرى (HQ، FPE ، LR، Log-Lik) . وهذا لعدة قيم لدرجة التأخير P تم تحديد درجة التأخير وهي نفسها (P = 1) بالنسبة للنماذج الثلاث: النموذج الأساسي ونموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية ونموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة خارجية [الملحق رقم (4)]. وهي نماذج تستوفي شرط الإستقرارية [الملحق رقم (5)]. ، ما عدا نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة خارجية فهو لا يستوفي شرط الإستقرارية [الملحق رقم (5)].

III- النتائج ومناقشتها : -

1. النتائج التطبيقية للنموذج الأساسي:

1.1- دوال الإستجابة في النموذج الأساسي: للتعرف على طبيعة تأثير التغيرات في السياسة النقدية على الأهداف النهائية الداخلية في إطار النموذج الأساسي. يتم تحليل دوال الاستجابة للناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الاستهلاك

لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي. وقد بينت النتائج الخاصة بدوال الاستجابة لمختلف النماذج المقدرة بعد تغيير ترتيب المتغيرات، أن دالة الاستجابة غير حساسة لطريقة ترتيب المتغيرات [الملحق رقم (7)].

1.1.1- رد فعل الناتج الداخلي الخام لصدمة العرض النقدي: تعطى دالة الاستجابة للناتج الداخلي الخام لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي (LM_2)، والتّي تشرح رد الفعل الديناميكي لمستوى الناتج الداخلي الخام (LPIB) خلال ست سنوات التّي تعقب التغير غير المتوقع في السياسة النقدية الممثلة بالمجمع النقدي (LM_2).

كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): استجابة الناتج الداخلي الخام للصدمة النقدية في النموذج الأساسي

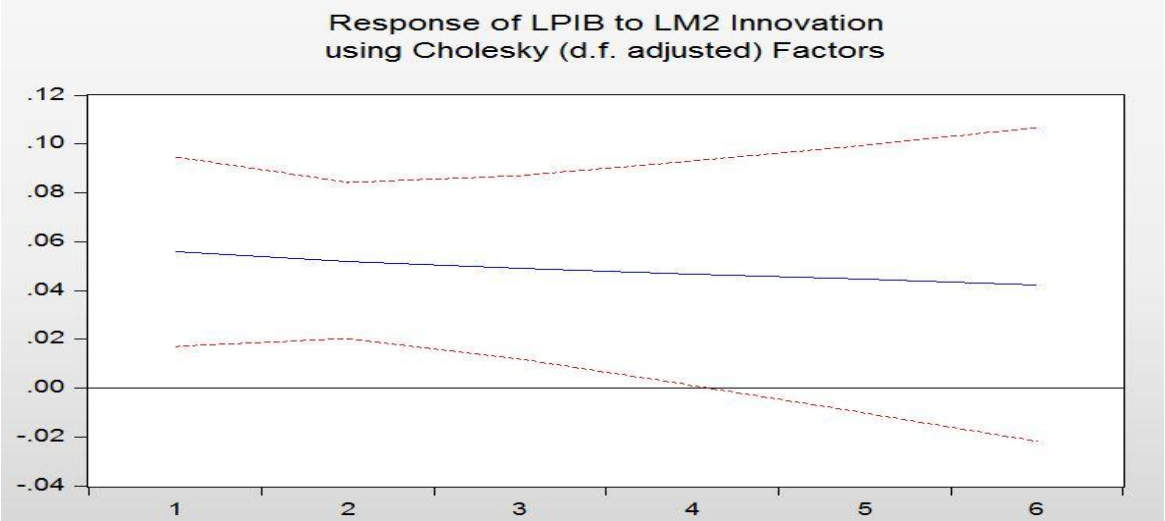

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن الناتج الداخلي الخام له رد فعل عكسي خلال السنوات الست التالية للصدمة النقدية حيث عرف انخفاضا مستمرا إلى غاية السنة السادسة أين وصل إلى أدنى قيمة له. وهذا ما لا يتوافق مع النظرية النقدية حيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الناتج. وعند ملاحظة مضاعف الاستجابة لكل فترة من الفترات المشاهدة [الملحق رقم (6)] يبين معنوية هذه الاستجابة إحصائيا خلال السنوات الثلاث الأولى، وغير معنوية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (وذلك بحساب القيمة الإحصائية لاختبار Student't من خلال قسمة مضاعف الاستجابة لكل فترة على الانحراف المعياري لذات الفترة، ومقارنتها مع القيمة الحرجة أو المجدولة لاختبار t عند مجال الثقة 5% . وتكون الاستجابة معنوية في حالة كون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة والتي تساوي(ttab = 2.093) عند مجال الثقة 5%).

2.1.1- رد فعل مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة العرض النقدي: تعطى دالة الاستجابة لمؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي (LM_2) والتّي تشرح رد الفعل الديناميكي لمستوى مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI) خلال ست سنوات التّي تعقب التغير غير المتوقع في السياسة النقدية الممثلة بالمجمع النقدي (LM_2). كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك للصدمة النقدية في النموذج الأساسي

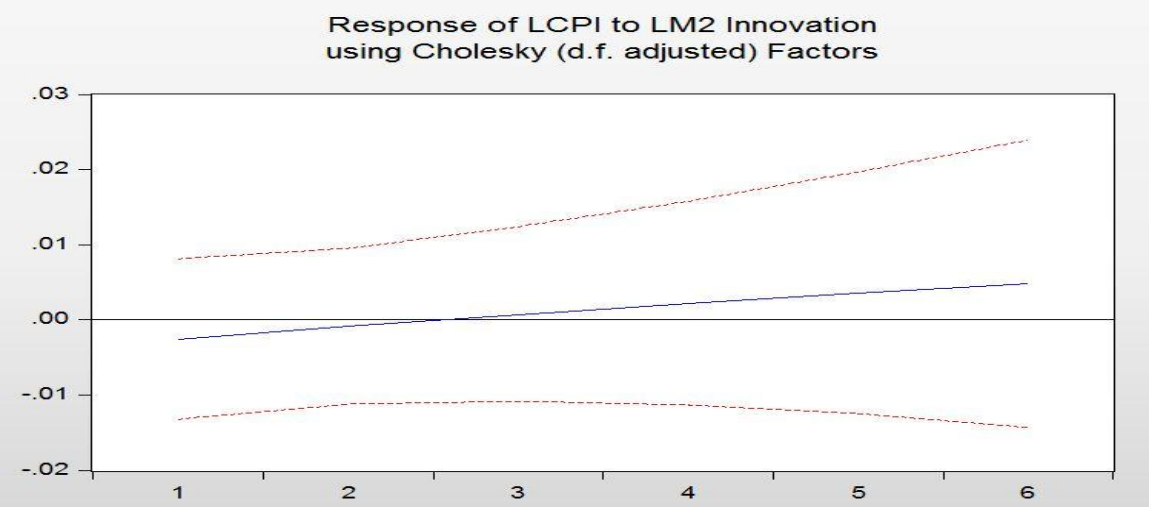

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أن مؤشر أسعار الاستهلاك له رد فعل طردي خلال السنوات الست التالية للصدمة النقدية حيث عرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية السنة السادسة أين وصل إلى أقصى قيمة له. وهذا يتوافق مع النظرية النقدية حيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وعند ملاحظة مضاعف الاستجابة لكل فترة من الفترات المشاهدة [الملحق رقم (6)] يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائيا.

2.1- تجزئة التباين للنموذج الأساسي: يهدف تجزئة أو تفكيك تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة كل تجديدة في هذا التباين[45]. أي للتعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج في المتغيرات الأخرى. وعليه للتعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج الأساسي على الأهداف النهائية الداخلية. يتمّ حساب وتجزئة تركيب تبيان خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الاستهلاك.

1.2.1- تجزئة تركيب تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام: للتعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج الأساسي على الناتج الداخلي الخام. وذلك بهدف إعطاء نظرة على التقلبات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام والناتجة عن صدمات متغيرات النموذج الأساسي. يتم حساب وتجزئة تركيب تبيان خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تجزئة تباين الناتج الداخلي الخام في النموذج الأساسي

Period	S.E.	LM2	LCPI	LPIB
1	0.048549	48.98576	0.392645	50.62159
2	0.070268	57.80281	0.788739	41.40845
3	0.086780	62.77733	1.104059	36.11861
4	0.100080	65.78951	1.358924	32.85156
5	0.111193	67.73705	1.576880	30.68607
6	0.120702	69.06249	1.772201	29.16531

Cholesky Ordering: LM2 LCPI LPIB

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن صدمات المجمع النقدي (LM_2) يسهم في ذروته بحوالي 69.06% من تقلبات الناتج الداخلي الخام (LPIB). كما يلاحظ النمو المتزايد لمساهمة المجمع النقدي (LM_2) في تقلبات الناتج الداخلي الخام من سنة إلى أخرى. حيث انتقلت من 48.99% في السنة الأولى إلى 69.06% في السنة السادسة. وهذا ما يلاحظ أيضا فيما يخص صدمات مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI) الذي يسهم في ذروته بحوالي 1.77% من تقلبات الناتج. وكذا النمو المتزايد لمساهمته في تقلبات الناتج. حيث انتقلت من 0.39% في السنة الأولى إلى 1.77% في السنة السادسة. غير أن هناك تفاوت بين مساهمة LM_2 وLCPI في تقلبات الناتج. حيث مساهمة LM_2 هي أكبر بكثير مقارنة بمساهمة LCPI في تقلبات الناتج. أما فيما يخص مساهمة الناتج الداخلي الخام في تباينه عرفت تناقص مستمر حيث انخفضت من 50.62% في السنة الأولى إلى 29.17% في السنة السادسة.

وتشير هذه النتائج أن تقلبات الناتج الداخلي الخام مفسرة بنسبة أكبر من المجمع النقدي مقارنة بمؤشر أسعار الاستهلاك.

2.2.1- تجزئة تركيب تباين خطأ التنبؤ لمؤشر أسعار الاستهلاك: للتعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج الأساسي على مؤشر أسعار الاستهلاك. وذلك بهدف إعطاء نظرة على التقلبات الحاصلة في مؤشر أسعار الاستهلاك والناتجة عن صدمات متغيرات النموذج الأساسي. يتم حساب وتجزئة تركيب تبيان خطأ التنبؤ لمؤشر أسعار الاستهلاك. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تجزئة تباين مؤشر أسعار الاستهلاك فى النموذج الأساسى

Period	S.E.	LM2	LCPI	LPIB
1	0.048549	2.516017	97.48398	0.000000
2	0.070268	1.521038	98.18343	0.295533
3	0.086780	1.161884	98.51456	0.323554
4	0.100080	1.494332	98.24083	0.264837
5	0.111193	2.502354	97.25964	0.238007
6	0.120702	4.125669	95.58235	0.291981

Cholesky Ordering: LM2 LCPI LPIB

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن صدمات المجمع النقدي (LM_2) يسهم في ذروته بحوالي 4.13% من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI). كما يلاحظ النمو المتزايد لمساهمة المجمع النقدي (LM_2) في تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك من سنة إلى أخرى. حيث انتقلت من 2.52% في السنة الأولى إلى 4.13% في السنة السادسة. في حين عرفت مساهمة الناتج الداخلي الخام (LPIB) في تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI) تذبذبات وبنسب ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة المجمع النقدي (LM_2). حيث كانت منعدمة في السنة الأولى لترتفع إلى 0.30% في السنة الثانية و0.32% في السنة الثالثة ثم انخفضت خلال السنتين الرابعة والخامسة بحوالي 0.27% و0.24% على الترتيب. لترتفع مجددا خلال السنة السادسة بحوالي 0.29%.

أما فيما يخص مساهمة مؤشر أسعار الاستهلاك في تباينه عرفت ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث الأولى وبنسب كبيرة جدا مقارنة بمساهمة الناتج الداخلي الخام في تباينه. لتعرف فيما بعد انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث الأخيرة. حيث انخفضت من 98.24% في السنة الثالثة إلى 95.58% في السنة السادسة.

وتشير هذه النتائج أن تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك مفسرة بنسبة أكبر من المجمع النقدي مقارنة بالناتج الداخلي الخام. وهذا ما يتوافق مع النظرية النقدية حيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2. النتائج التطبيقية لنموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية:

1.2. دوال الاستجابة في نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية: للتعرف على طبيعة تأثير التغيرات في السياسة النقدية على الأهداف النهائية الداخلية في إطار نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية. يتم تحليل دوال الاستجابة للناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي.

1.1.2- رد فعل الناتج الداخلي الخام لصدمة العرض النقدي: تعطى دالة الاستجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي (LM_2) في ظل تفعيل قناة الاقراض المصرفي أي في ظل وجود قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية، والتي تشرح رد الفعل الديناميكي لمستوى الناتج الداخلي الخام (LPIB) خلال ست سنوات التي تعقب التغير غير المتوقع في السياسة النقدية الممثلة بالمجمع النقدي (LM_2) في ظل وجود هذه القناة. كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): استجابة الناتج الداخلي الخام للصدمة النقدية في نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية

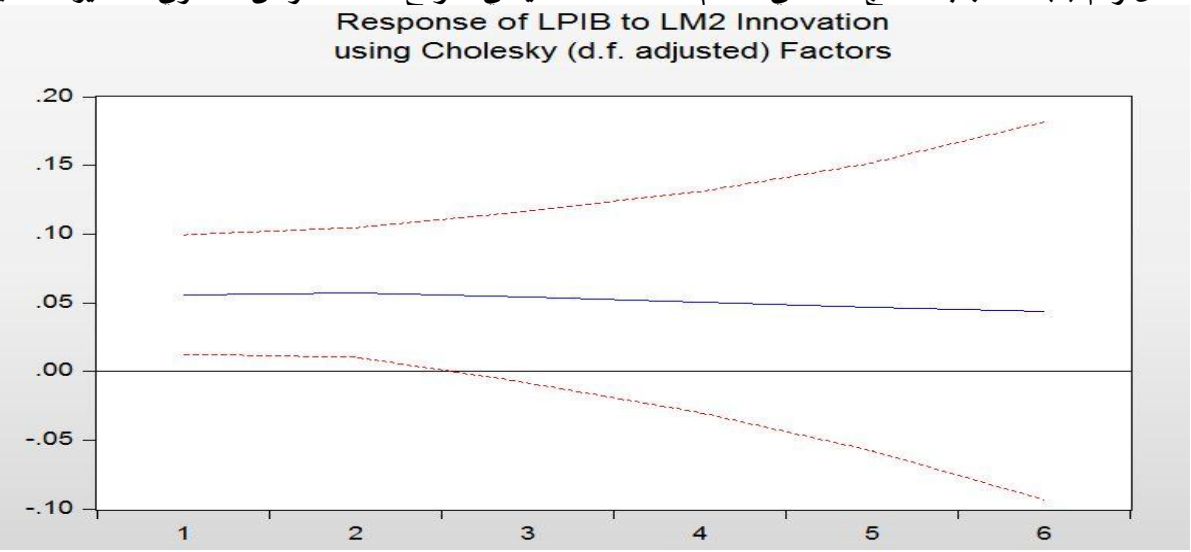

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الشكل رقم (5) أن الناتج الداخلي الخام له رد فعل طردي خلال السنة الثانية التالية للصدمة النقدية. ليعرف فيما بعد انخفاضا مستمرا (رد فعل عكسي) إلى غاية السنة السادسة أين وصل إلى أدنى قيمة له. وعند ملاحظة مضاعف الاستجابة لكل فترة من الفترات المشاهدة [الملحق رقم (6)] يبين معنوية هذه الاستجابة إحصائيا خلال السنة الأولى والثانية فقط. أما خلال السنوات الأربع التالية فالاستجابة هي غير معنوية.

وعند إجراء المقارنة بين الشكليين رقم (3) و(5) يتضح أن استجابة الناتج الداخلي الخام للصدمة النقدية في نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية تتشابه نوعا ما مع استجابته لنفس الصدمة في النموذج الأساسي. كما أن مضاعف الاستجابة لأغلب فترات المشاهدة لكلا النموذجيين يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائيا. وهذا مؤشر على عدم فعالية قناة الاقراض في نقل آثار السياسة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام.

2.1.2- رد فعل مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة العرض النقدي: تعطى دالة استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي (LM_2) في ظل تفعيل قناة الاقراض المصرفي أي في ظل وجود قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية، والتّي تشرح رد الفعل الديناميكي لمؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI) خلال ست سنوات التّي تعقب التغير غير المتوقع في السياسة النقدية الممثلة بالمجمع النقدي (LM_2) في ظل وجود هذه القناة. كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (6): استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك للصدمة النقدية في نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية

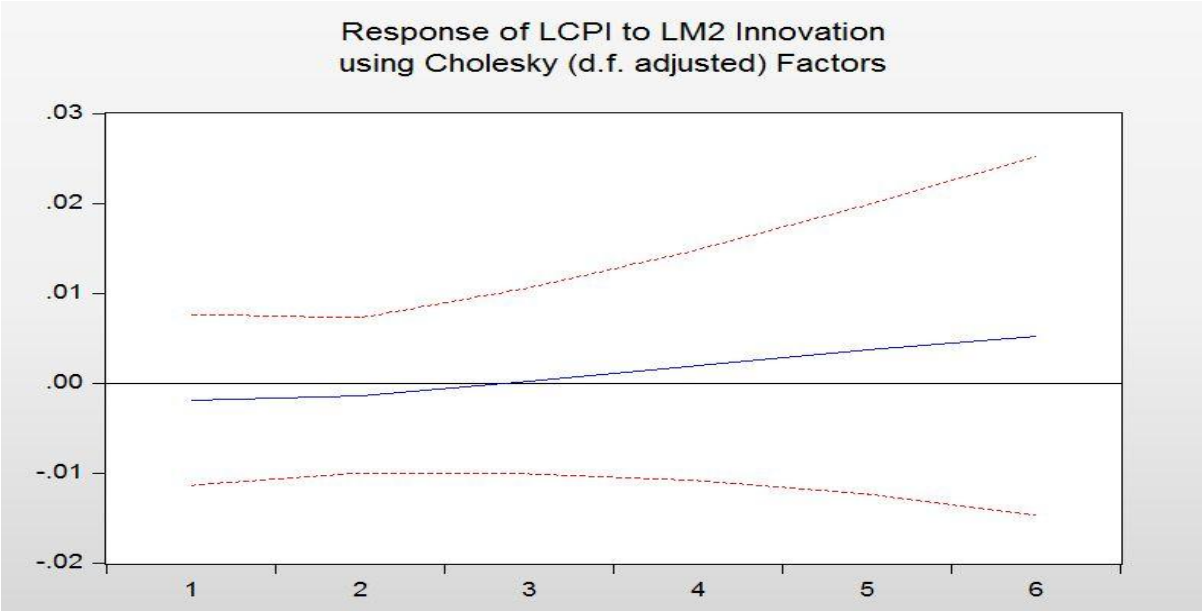

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الشكل رقم (6) أن مؤشر أسعار الاستهلاك له رد فعل طردي خلال السنوات الست التالية للصدمة النقدية حيث عرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية السنة السادسة أين وصل إلى أقصى قيمة له. وعند ملاحظة مضاعف الاستجابة لكل فترة من الفترات المشاهدة [الملحق رقم (6)] يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائيا.

وعند إجراء المقارنة بين الشكليين رقم (4) ورقم (6) يتضح أن استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك للصدمة النقدية في نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية هي مشابهة لاستجابته لنفس الصدمة في النموذج الأساسي. كما أن مضاعف الاستجابة لك فترة من فترات المشاهدة لكلا النموذجين يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائيا. وهذا مؤشر على عدم فعالية قناة القروض للاقتصاد في نقل آثار السياسة النقدية إلى مؤشر أسعار الاستهلاك.

2.2- تجزئة التباين لنموذج قناة الاقراض المصرفي: للتعرف على حجم تأثير كل متغير في نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية على الأهداف النهائية الداخلية. يتم حساب وتجزئة تركيب تبيان خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الاستهلاك.

1.2.2- تجزئة تركيب تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام: بهدف إعطاء نظرة على التقلبات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام والناتجة عن صدمات متغيرات نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية تم حساب وتجزئة تركيب تبيان خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام.

كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تجزئة تباين الناتج الداخلي الخام في نموذج قناة الاقراض المصرفي

Period	S.E.	LM2	LCE	LCPI	LPIB
1	0.049736	1.439414	6.202788	92.35780	0.000000
		(8.34674)	(10.8710)	(11.9822)	(0.00000)
2	0.073741	1.473722	4.079507	94.44300	0.003767
		(7.93844)	(9.86029)	(12.8128)	(4.43190)
3	0.092638	1.183652	3.312500	95.49019	0.013662
		(7.63609)	(9.23222)	(12.5203)	(4.68320)
4	0.107809	1.670315	2.820595	95.40878	0.100310
		(8.41234)	(9.55659)	(13.6537)	(5.27557)
5	0.120235	3.482217	2.484084	93.72736	0.306335
		(10.7241)	(9.50292)	(15.2529)	(5.55506)
6	0.130608	6.620506	2.343242	90.40727	0.628986
		(13.2677)	(9.41908)	(17.3021)	(6.11580)

Cholesky Ordering: LM2 LCE LCPI LPIB
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن صدمات المجمع النقدي (LM_2) يسهم في ذروته بحوالي 6.62% من تقلبات الناتج الداخلي الخام (LPIB). كما يلاحظ النمو المتزايد لمساهمة المجمع النقدي (LM_2) في تقلبات الناتج الداخلي الخام من سنة إلى أخرى ما عدا السنة الثالثة أين انخفض إلى 1.18%. حيث انتقلت من 1.44% في السنة الأولى إلى1.47 % في السنة الثانية لتنخفض إلى 1.18% في السنة الثالثة. لتعود للارتفاع وبشكل مستمر إلى غاية السنة السادسة بـ 6.62%. ويلاحظ العكس تقريبا فيما يخص صدمات القروض للاقتصاد (LCE) إذ عرفت مساهمتها في تقلبات الناتج الداخلي الخام نمو متناقص من سنة إلى أخرى. حيث انخفضت مساهمة LCE في تقلبات الناتج الداخلي الخام من 6.20% في السنة الأولى إلى 2.34% في السنة السادسة.

أما فيما يخص صدمات مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI) عرفت مساهمته في تقلبات الناتج الداخلي الخام ارتفاع مستمر خلال ثلاث السنوات الأولى حيث انتقلت من 92.36% في السنة الأولى إلى 95.49% في السنة الثالثة. لتنخفض وبشكل مستمر خلال السنوات الثلاث الأخيرة من 95.41% في السنة الرابعة إلى 90.41% في السنة السادسة. لكن مساهمة (LCPI) في تقلبات الناتج الداخلي الخام كانت بنسب كبيرة جدا مقارنة بمساهمة كلا من LM2 و LCE .

أمّا فيما يخص مساهمة الناتج الداخلي الخام في تباينه عرفت ارتفاع مستمر حيث ارتفعت إلى 0.63% في السنة السادسة بعدما كانت منعدمة في السنة الأولى.

وتشير هذه النتائج أن تقلبات الناتج الداخلي الخام مفسرة بنسبة أكبر من مؤشر أسعار الاستهلاك مقارنة بالمجمع النقدي والقروض للاقتصاد.

2.2.2- تجزئة تركيب تباين خطأ التنبؤ لمؤشر أسعار الاستهلاك: بهدف إعطاء نظرة على التقلبات الحاصلة في مؤشر أسعار الاستهلاك والناتجة عن صدمات متغيرات نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة داخلية تم حساب وتجزئة تركيب تبيان خطأ التنبؤ لمؤشر أسعار الاستهلاك. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تجزئة تباين مؤشر أسعار الاستهلاك فى نموذج قناة الاقراض المصرفي

Period	S.E.	LM2	LCE	LCPI	LPIB
1	0.049736	47.65638	13.37694	1.626676	37.34000
		(18.8851)	(12.1753)	(5.81172)	(13.6655)
2	0.073741	57.83455	14.38131	0.995197	26.78895
		(15.8903)	(11.2031)	(5.49607)	(10.7141)
3	0.092638	62.68974	14.56603	0.812814	21.93141
		(15.9802)	(11.8305)	(5.85389)	(10.3434)
4	0.107809	65.42265	14.58391	0.718521	19.27492
		(16.7446)	(12.4011)	(6.41320)	(10.3299)
5	0.120235	67.14306	14.56968	0.658354	17.62890
		(17.4888)	(12.7845)	(6.91287)	(10.4060)
6	0.130608	68.31111	14.55260	0.616586	16.51971
		(18.0556)	(13.0013)	(7.39728)	(10.5102)

Cholesky Ordering: LM2 LCE LCPI LPIB
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن صدمات المجمع النقدي (LM_2) يسهم في ذروته بحوالي 68.31% من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI). كما يلاحظ النمو المتزايد لمساهمة المجمع النقدي (LM_2) في تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك من سنة إلى أخرى. حيث انتقلت من 47.66% في السنة الأولى إلى 68.31% في السنة السادسة. ويلاحظ العكس فيما يخص صدمات الناتج الداخلي الخام (LPIB) إذ عرفت مساهمتها في تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك نمو متناقص من سنة إلى أخرى. حيث انخفضت مساهمة LPIB في تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك من 37.34% في السنة الأولى إلى 16.52% في السنة السادسة. لكن مساهمة (LPIB) في تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك كانت بنسب ضئيلة جدا مقارنة بمساهمة LM2.

كما يلاحظ أيضا أن صدمات القروض للاقتصاد (LCE) يسهم في ذروته بحوالي 14.58% من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI). كما يلاحظ الارتفاع المستمر لمساهمة القروض للاقتصاد (LCE) في تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الأربع سنوات الأولى.حيث ارتفعت من 13.38% في السنة الأولى إلى 14.58% في السنة الرابعة. لتعرف انخفاضا ضئيل خلال السنة الخامسة والسادسة بـ (14.57%) و(14.55%) على التوالي. لكن مساهمة (LCE) في تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك كانت بنسب ضئيلة جدا مقارنة بمساهمة كلا من LM2 و LPIB.

وفيما يخص مساهمة مؤشر أسعار الاستهلاك في تباينه عرفت تناقص مستمر خلال الست السنوات التالية للصدمة حيث انخفضت من 1.63% في السنة الأولى إلى 0.62% في السنة السادسة.

وتشير هذه النتائج أنّ تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك مفسرة بنسبة أكبر من المجمع النقدي مقارنة بالقروض للاقتصاد والناتج الداخلي الخام.

3. النتائج التطبيقية لنموذج قناة القروض للاقتصاد كمتغيرة خارجية:

1.3- رد فعل الناتج الداخلي الخام لصدمة العرض النقدي: تعطى دالة الاستجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي (LM_2) في ظل تعطيل قناة الاقراض المصرفي أي في ظل وجود قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة خارجية، والتّي تشرح رد الفعل الديناميكي لمستوى الناتج الداخلي الخام (LPIB) خلال ست سنوات التي تعقب التغير غير المتوقع في السياسة النقدية الممثلة بالمجمع النقدي (LM_2) في ظل وجود هذه القناة. كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): استجابة الناتج الداخلي الخام للصدمة النقدية في نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة خارجية

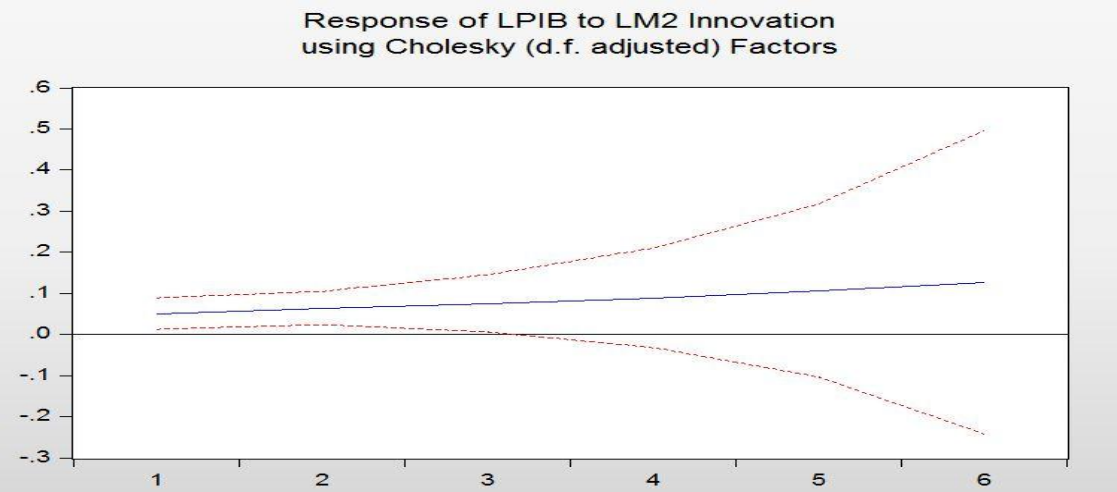

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الشكل رقم (7) أن الناتج الداخلي الخام له رد فعل طردي خلال السنوات الست التالية للصدمة النقدية حيث عرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية السنة السادسة أين وصل إلى أقصى قيمة له. وعند ملاحظة مضاعف الاستجابة لكل فترة من الفترات المشاهدة [الملحق رقم (6)] يبين معنوية هذه الاستجابة إحصائيا خلال السنة الأولى والثانية فقط. أما خلال السنوات الأربع الأخيرة فالاستجابة هي غير معنوية احصائيا.

وعند إجراء المقارنة بين الشكلين رقم (5) و(7) يتضح أن استجابة الناتج الداخلي الخام للصدمة النقدية في ظل تفعيل قناة الاقراض المصرفي (استعمالها كمتغير داخلي) تختلف عن استجابة الناتج الداخلي لنفس الصدمة في ظل تعطيل قناة الاقراض المصرفي (استعمالها كمتغير خارجي). لكن يلاحظ أن مضاعف الاستجابة لأغلب فترات المشاهدة لكلا النموذجين يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائيا. ومنه يمكن إعتبار قناة الاقراض المصرفي غير فعالة نسبيا في استهداف النمو الإقتصادي والبطالة.

2.3- رد فعل مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة العرض النقدي: تعطى دالة استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المجمع النقدي (LM_2) في ظل تعطيل قناة الاقراض المصرفي أي في ظل وجود قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة خارجية، والتي تشرح رد الفعل الديناميكي لمؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI) خلال ست سنوات التي تعقب التغير غير المتوقع في السياسة النقدية الممثلة بالمجمع النقدي (LM_2) في ظل وجود هذه القناة. كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك للصدمة النقدية في نموذج قناة الاقراض المصرفي كمتغيرة خارجية

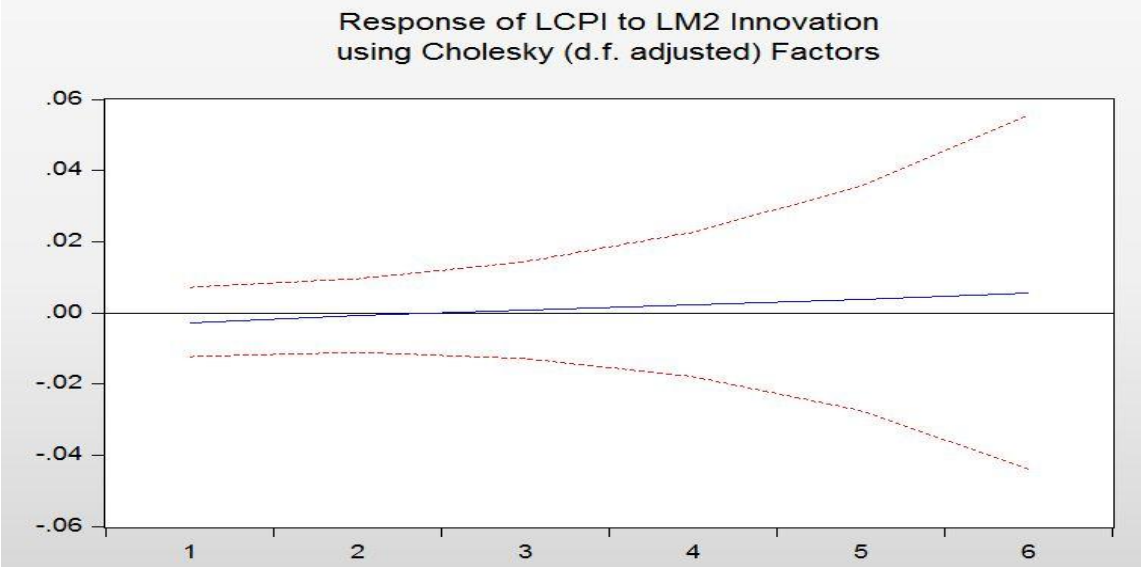

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الشكل رقم (8) أن مؤشر أسعار الاستهلاك له رد فعل طردي خلال السنوات الست التالية للصدمة النقدية حيث عرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية السنة السادسة أين وصل إلى أقصى قيمة له. وعند ملاحظة مضاعف الاستجابة لكل فترة من الفترات المشاهدة [الملحق رقم (6)] يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائيا.

وعند إجراء المقارنة بين الشكلين رقم (6) ورقم (8) يتضح أن استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك للصدمة النقدية في ظل تفعيل قناة الاقراض المصرفي (استعمالها كمتغير داخلي) هي مشابهة لاستجابة مؤشر أسعار الاستهلاك لنفس الصدمة في ظل تعطيل قناة القروض للاقتصاد (استعمالها كمتغير خارجي). كما يلاحظ أن مضاعف الاستجابة لأغلب فترات المشاهدة لكلا النموذجين يبين عدم معنوية هذه الاستجابة إحصائيا. ومنه يمكن اعتبار قناة الاقراض المصرفي غير فعالة في استهداف التضخم.

IV- الخلاصة:

حاولت هاته الدراسة تقييم فعالية قناة الإقراض المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية بالجزائر في كل من النمو الإقتصادي والتضخم من سنة 2000 إلى سنة 2018. ولهذا الغرض تم إستخدام تقنية نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR). وتوصلت الدراسة إلى:

- قناة الإقراض المصرفي غير فعالة نسبيا في نقل أثر السياسة النقدية إلى النمو الإقتصادي.
- قناة الإقراض المصرفي غير فعالة في نقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم.

على ضوء هاته النتائج لابد على السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي الإهتمام أكثر بمنح القروض المصرفية وذلك من أجل تفعيل قناة الاقراض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي وبالتالي تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

- ملاحق :

الملحق رقم (1): توزيع القروض للاقتصاد (CE) حسب القطاعات وحسب الآجال خلال الفترة 2000–2018 الوحدة (مليون دج)

السنوات	CE	توزيع القروض حسب القطاعات			توزيع القروض حسب الآجال	
		SPU	SPR	AL	CCT	CMLT
2000	993100	701800	291200	100	467000	526100
2001	1078400	740300	337900	200	513300	565100
2002	1266800	715500	551000	300	628000	638800
2003	1380200	791400	588500	300	773600	606600
2004	1534800	859300	675400	100	828300	706500
2005	1779800	882400	897300	100	923300	856500
2006	1905400	847000	1057000	1400	915700	989700
2007	2205200	988900	1216000	300	1026100	1179100
2008	2615500	1201900	1413300	300	1189400	1426100
2009	3086600	1485200	1600600	800	1319700	1766900
2010	3268100	1460600	1806700	800	1311000	1957100
2011	3726600	1742400	1983500	700	1363000	2363600
2012	4287600	2040200	2247000	400	1361700	2925900
2013	5156300	2276500	2187500	450	1425658	3038792
2014	6504600	3382300	3121700	600	1608700	4895900
2015	7277200	3688200	3588300	700	1710600	5566600
2016	7909900	3952200	3957100	600	1914200	5995700
2017	8880000	4311300	4568300	500	2298000	6582000
2018	9792600	4927300	4864800	500	2780800	7012000

المصدر: بنك الجزائر (https://www.bank-of-algeria.dz/).

حيث:SPU القروض الموجهة للقطاع العام؛ SPR القروض الموجهة للقطاع الخاص؛ AL القروض الموجهة للادارة المحلية؛CCT القروض القصيرة الأجل؛ CMLT القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

الملحق رقم (2): متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000–2018 الوحدة (مليون دج)

	M2	CE	CPI	PIB
2000	2022534	993100	95.97	4123513.9
2001	2473516	1078400	100	4227113.1
2002	2901532	1266800	101.43	4522773.3
2003	3354423	1380200	105.75	5252321.1
2004	3738037	1534800	109.95	6149116.7
2005	4157585	1779800	111.47	7561984.3
2006	4933745	1905400	114.05	8514843.3
2007	5994608	2205200	118.24	9366565.9
2008	6955968	2615500	123.98	11077139.4
2009	7173052	3086600	131.1	10006839.7
2010	8280741	3268100	136.23	12034399
2011	9929188	3726600	142.23	14481007.8
2012	11015100	4287600	155.05	16209600
2013	11941500	5156300	160.1	16647900
2014	13686800	6504600	164.77	17228600
2015	13704500	7277200	172.65	16712700
2016	13816300	7909900	183.7	17525100
2017	14974600	8880000	193.97	18594100
2018	16681704	9792600	202.25	20354984

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر ومستخرجات برنامج Eviews10

حيث:M_2 الكتلة النقدية؛ CE القروض للاقتصاد؛ CPI مؤشر أسعار الاستهلاك (%)؛ PIB الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية.

الملحق رقم (3): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات محل الدراسة

اختبار ADF							
t–Statistic (*) Significant at the 5%							
القرار	At First Difference			At Level			المتغيرات محل الدراسة
	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	
$I_{(0)}$	-1.20	-2.90	-4.33	7.82	-3.04*	-0.93	**LM_2**
$I_{(1)}$	-1.94	-3.63*	-4.13	4.52	-1.38	-0.99	**LPIB**
$I_{(1)}$	0.07	-3.32*	-4.02	10.70	1.75	-1.47	**LCPI**
$I_{(1)}$	-0.89	-3.79*	-3.36	11.82	0.30	-2.27	**LCE**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (4): تحديد درجة تأخير النماذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LM2 LCPI LPIB
Exogenous variables: C
Date: 02/12/20 Time: 13:49
Sample: 2000 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	37.53047	NA	3.46e-06	-4.062408	-3.915370	-4.047792
1	106.2857	105.1550*	3.14e-09*	-11.09243*	-10.50428*	-11.03397*
2	113.3494	8.310300	4.49e-09	-10.86464	-9.835376	-10.76233

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LM2 LCE LCPI LPIB
Exogenous variables: C
Date: 02/12/20 Time: 15:42
Sample: 2000 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	65.48335	NA	8.49e-09	-7.233336	-7.037286	-7.213848
1	145.8920	113.5181*	4.67e-12*	-14.81082	-13.83057*	-14.71339
2	162.9135	16.02023	6.22e-12	-14.93100*	-13.16655	-14.75561*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LM2 LCPI LPIB
Exogenous variables: C LCE
Date: 02/12/20 Time: 15:49
Sample: 2000 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	82.56598	NA	2.47e-08	-9.007762	-8.713687	-8.978530
1	109.1650	37.55158*	3.27e-09*	-11.07824*	-10.34305*	-11.00516*
2	117.2231	8.532039	4.41e-09	-10.96742	-9.791117	-10.85049

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (5): إستقرارية النماذج

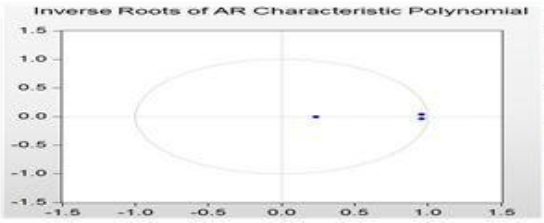

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LM2 LCPI LPIB
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 02/12/20 Time: 13:52

Root	Modulus
0.954172 - 0.035921i	0.954848
0.954172 + 0.035921i	0.954848
0.232202	0.232202

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

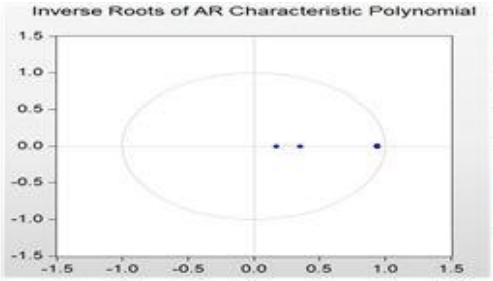

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LM2 LCE LCPI LPIB
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 02/12/20 Time: 15:44

Root	Modulus
0.937414 - 0.009902i	0.937466
0.937414 + 0.009902i	0.937466
0.351714	0.351714
0.174348	0.174348

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

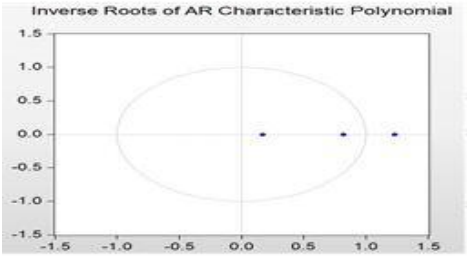

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LM2 LCPI LPIB
Exogenous variables: C LCE
Lag specification: 1 1
Date: 02/12/20 Time: 15:48

Root	Modulus
1.229254	1.229254
0.821812	0.821812
0.169027	0.169027

Warning: At least one root outside the unit circle.
VAR does not satisfy the stability condition.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (6): مضاعف الإستجابة

Effect of Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) LM2 Innovation on LPIB

Period	
1	0.049707 (0.02000)
2	0.063251 (0.02314)
3	0.074558 (0.03943)
4	0.088187 (0.06888)
5	0.105417 (0.12081)
6	0.127105 (0.21250)

Cholesky Ordering: LM2 LCPI LPIB
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

Period	
1	0.055440 (0.02158)
2	0.057095 (0.02381)
3	0.053844 (0.03202)
4	0.050217 (0.04215)
5	0.046811 (0.05269)
6	0.043655 (0.06426)

Cholesky Ordering: LM2 LCE LCPI LPIB
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

Period	
1	0.055725 (0.02133)
2	0.051940 (0.01871)
3	0.049236 (0.02325)
4	0.046820 (0.03016)
5	0.044507 (0.03847)
6	0.042259 (0.04845)

Cholesky Ordering: LM2 LCPI LPIB
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

Effect of Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) LM2 Innovation on LCPI

Period	
1	-0.002742 (0.00500)
2	-0.000875 (0.00581)
3	0.000653 (0.00799)
4	0.002169 (0.01152)
5	0.003780 (0.01690)
6	0.005560 (0.02501)

Cholesky Ordering: LM2 LCPI LPIB
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

Period	
1	-0.001930 (0.00399)
2	-0.001445 (0.00363)
3	0.000154 (0.00439)
4	0.001962 (0.00527)
5	0.003684 (0.00641)
6	0.005231 (0.00762)

Cholesky Ordering: LM2 LCE LCPI LPIB
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

Period	
1	-0.002563 (0.00440)
2	-0.000887 (0.00438)
3	0.000722 (0.00488)
4	0.002204 (0.00553)
5	0.003552 (0.00627)
6	0.004770 (0.00722)

Cholesky Ordering: LM2 LCPI LPIB
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (7): حساسية دوال الاستجابة

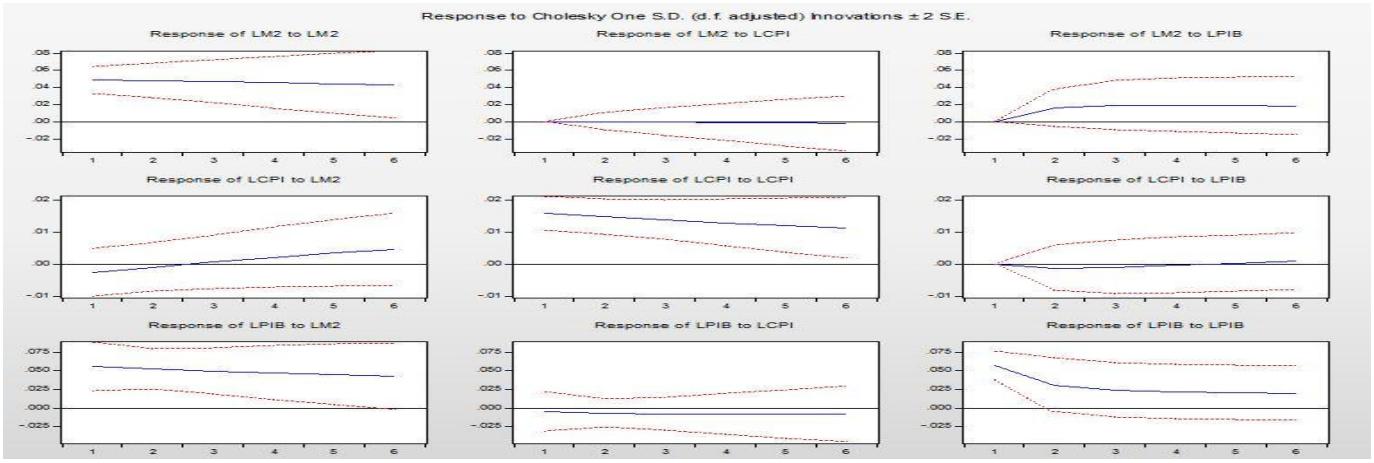

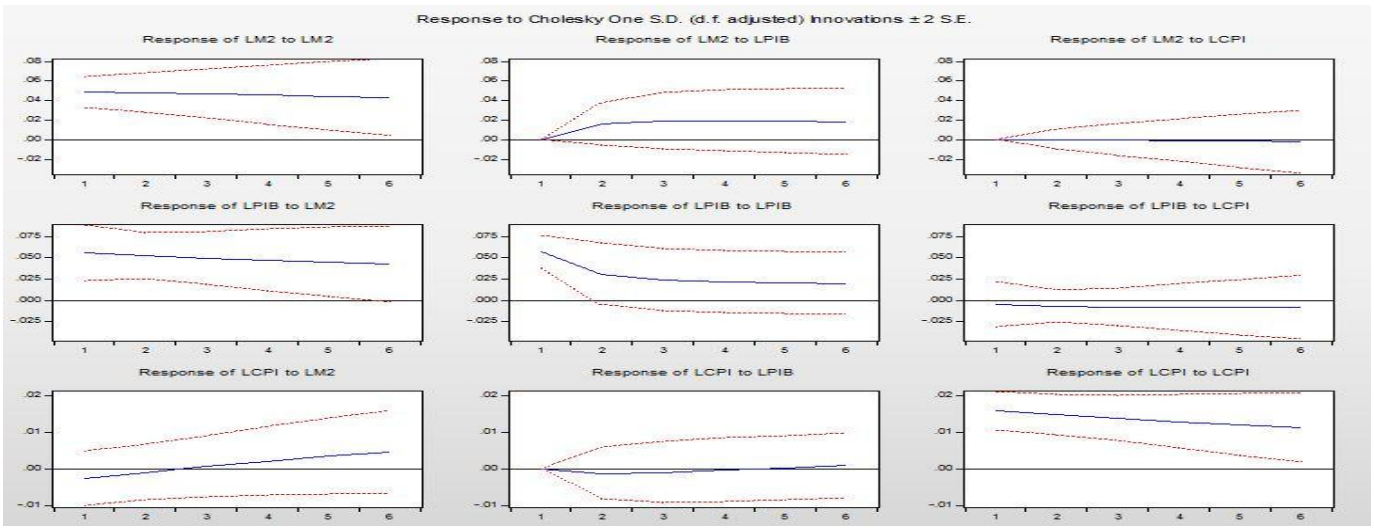

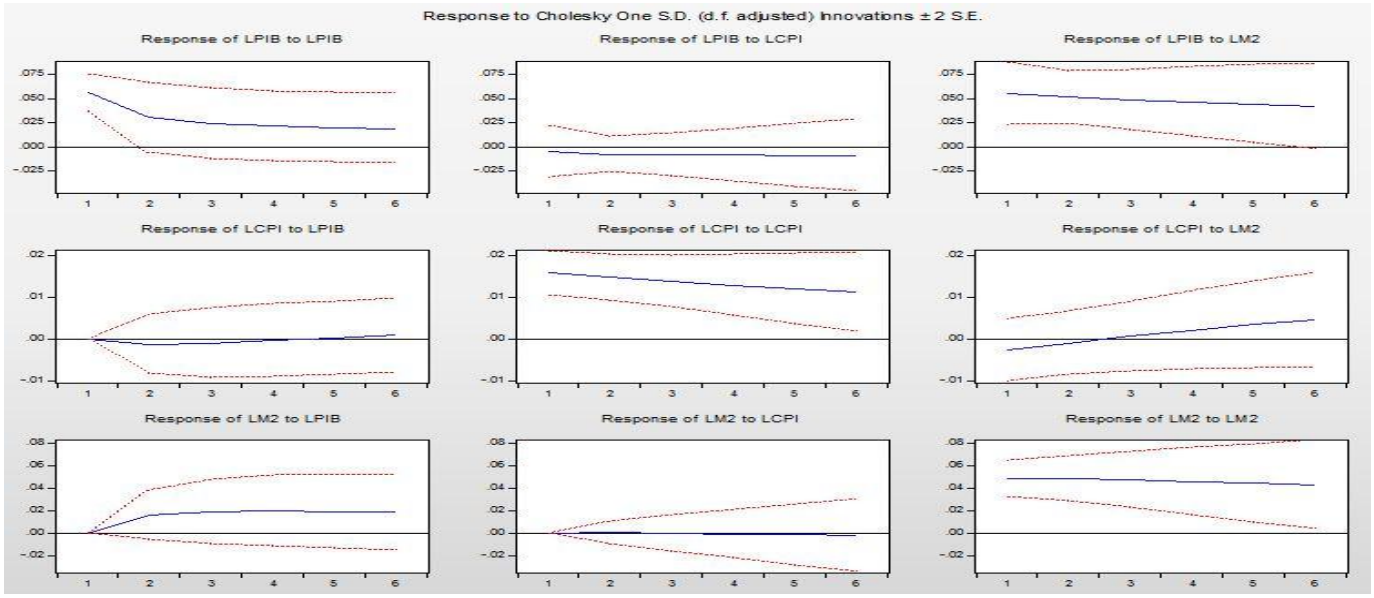

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

- الإحالات والمراجع :

[1]. البنك المركزي المصري (2000)، **مفاهيم مالية: قناة سعر الصرف لإنتقال أثر السياسة النقدية**، المعهد المصرفي المصري، العدد2، مصر، ص1.

[2]. بن قدور علي، يبرير محمد (2018). **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**. الطبعة الأولى. دار الأيام للنشر والتوزيع. الأردن. ص151.

[3]. صديقي مليكة، بن علي عبد الغاني (2010)، **السياسات النقدية والمالية عقب الأزمة المالية العالمية**، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية**، العدد1، الجزائر ،ص90.

[4]. ماير توماس، س. دوسينبري جيمس، ز. أليبر روبرت (2002). **النقود والبنوك والإقتصاد**. دار المريخ للنشر. المملكة العربية السعودية. ص561.

[5]. رايس فضيل (2012)، **تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، مجلة الباحث، العدد10، الجزائر، ص75.

[6]. مسلم عبد طالاس (2009)، **دور القطاع المصرفي في نقل السياسة النقدية في سورية**، ورقة قدمت لمؤتمر جامعة المأمون حول القطاع المصرفي العربي عام 2009، سورية، ص ص9؛12.

[7]. نغم عباس عبيد التويجري، حسين ديكان درويش (2018). **الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2015)**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد10، العدد1، العراق، ص2.

[8]. عبد ربه الحمري خير الدين (2012). **قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي: تطبيق نموذج مقترح من صيغ على بيانات من عام 1970 إلى عام 2005**. جامعة عمر المختار. كلية الاقتصاد. ليبيا. ص1.

[9]. بقبق ليلى أسمهان، بورقعة سنوسي (2016)، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة- حالة الجزائر- (دراسة قياسية 1990-2014)**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد2، العدد1، ص ص1؛ 18.

[10]. بن قدور علي، يبرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص160.

[11]. البنك المركزي المصري، مرجع سبق ذكره، ص1.

[12]. ناشد سوزي عدلي (2007). **مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي**. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان. ص46.

[13].Mishkin Frèderic (2010) , **Monnaie banque et marchè financiers**. Pearson Education. France.P803.

[14]. بن قدور علي، يبرير محمد، المرجع السابق، ص164.

[15]. Drumetz Francoise (2010). **Politique monètaire**. df boeck. France. P104.

[16]. عبدالحميد عبدالمطلب (2013). **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**. الدار الجامعية. مصر. ص126.

[17]. قدي عبدالمجيد (2005). **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**. الطبعة الثانية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص78.

[18]. الطاهر عبدالله، علي الخليل موفق (2004). **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**. الطبعة الأولى. مركز يزيد للنشر. الأردن. ص341.

[19]. برنييه برنارد سيمون إيغ (1989). **أصول الإقتصاد الكلي**. الطبعة الأولى. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان. ص(126- 127).

[20]. البنك المركزي المصري، مرجع سبق ذكره، ص(2- 3).

[21].Mishkin Frederic, OP.Cit, p807.

[22]. الطاهر عبد الله، علي الخليل موفق، مرجع سبق ذكره، ص343.

[23].Mishkin Frederic, IBID , p805.

[24]. البنك المركزي المصري، المرجع السابق، ص2.

[25]. Mishkin Frederic, IBID, p809.

[26]. ماير توماس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص562.

[27]. البنك المركزي المصري، المرجع السابق، ص 2.

[28]. الطاهر عبد الله، علي الخليل موفق، المرجع السابق، ص(347-349).

[29].Mishkin Frederic, IBID, p810.

[30]. الطاهر عبد الله، علي الخليل موفق، المرجع السابق، ص350.

[31].Mishkin Frederic, IBID, p813.

[32]. الطاهر عبد الله، علي الخليل موفق، المرجع السابق، ص350.

[33]. البنك المركزي المصري، المرجع السابق، ص5.

[34]. بن زيان راضية (2010)، **دراسة قياسية واقتصادية بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر. الجزائر. ص151.

[35]. رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص78.

[36]. بن علال بلقاسم (2012)، **أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970/2010): دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن**، Actes de la jeune recherche en èconomie, societè et cultur, Laurèats concours FFS, Algèrie . ص18.

[37]. كريمة رباط، عبد القادر بريش (2018)، **أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد7، العدد1، الجزائر، ص53.

[38]. بن علال بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص(18- 19).

[39]. لكصاسي محمد (2008)، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ص4.

[40]. رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص78.

[41]. بوشه محمد (2012)، **محاولة لتقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية- حالة الجزائر- الفترة 1990- 1998**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر3. الجزائر. ص163.

[42]. نفس المرجع، ص170.

[43]. بوشه محمد، نفس المرجع، ص171.

[44]. نفس المرجع، ص161.

[45]. Régis Bourbonnais (2015). **Econométrie : Cours et exercices corrigès**, 9eme èdition. DUNOD. France. P288.

.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني

The contribution of small and medium enterprises active in the food industry to support national economy

يعقوبن صليحة[1] *،

[1] جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2020/04/11؛ تاريخ القبول: 2020/05/25؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص تهدف هذه الدراسة الى معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ومدى قدرتها على تحقيق التنويع الاقتصادي، ثم تسليط الضوء على الصناعة الغذائية كونها تشكل 80 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد توصلنا الى أن هذا القطاع يمثل جزءا هاما من الاقتصاد الوطني ويساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية كالتشغيل، القيمة المضافة والتصدير، الا أنه مازال يعاني من العديد من المشاكل التي تعرقل تطوره خاصة في قطاع الصناعة الغذائية الذي يبقى بعيد تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، بسبب تذبذب الإنتاج، وغياب المنافسة الحقيقية والنوعية، بالإضافة الى صعوبة تسويق منتجاتها، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، صناعة غذائية، تنمية اقتصادية، اقتصاد جزائري.

تصنيف JEL: L66:R11 ؛J21: O11

Abstract: This study aims to know the importance of small enterprises and medium-sized in the Algerian economy and its ability to achieve economic diversification, and then highlight the food industry they constitute 80% of all small enterprises and medium-sized in Algeria, we have found that this sector is an important part of the national economy and contributes effectively in economic development such as employment, , value-added and export, but it still suffers from many problems that hinder private development especially in the food industry, which remains far from fully achieving self-sufficiency, due to fluctuations in production, and the absence of real competition and qualitative E, in addition to the difficulty of marketing their products, and rising production cost

.**Keywords**: Small & medium enterprises, Food Industry, economical development. The Algerian economy

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، فلقد أثبتت قدرتها في حل المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، حيث أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها وذلك بتشجيع إقامة هذه المؤسسات، ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظرا لقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، ومساهمتها في زيادة الصادرات، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة.

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الوطني، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها، الا أنه يعاني من مشاكل عديدة

* المؤلف المرسل: الإيميل: yakouben.saliha@univ-alger3.dz

P-ISSN: 2710-8848

انعكست سلبا على كفاءة أدائها، فرغم الجهود المبذولة إلا أن واقع هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال بحاجة للعمل من اجل النهوض به من خلال حصر الصعوبات والمعيقات التي تواجه عمل هاته المؤسسات من أجل تجاوزها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تم طرحه سابقا، ومن أجل مناقشة الموضوع من بعض جوانبه، حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :**كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعة الغذائية أن تساهم في دعم الاقتصاد الجزائري؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية طرحنا جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا نقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة الغذائية وفيما تكمن أهميتهما؟

-ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية في الجزائر؟

- ما هي طبيعة الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية؟

أهداف الدراسة:

-التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الخصائص التي تميزها؛

- تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري؛

- التعرف على المشاكل والعراقيل التي تعترض سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية؛

منهجية الدراسة: تماشيا مع طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، ولقد ركزنا على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة البرامج التنموية وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 الصادر في 12-12-2001. والذي يعد نقطة تحول هامة في بناء الاستراتيجيات والبرامج التنموية لهذه المؤسسات.

II.الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية:

II.1.الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

II. 1.1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هنا سنكتفي بالتطرق إلى تعريف المشرع الجزائري لهذه المؤسسات، من خلال تناول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات التي طرأت علية بداية من سنة 2017 إثر صدور القانون التوجيهي الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي 01-18لسنة 2001:

وفق المادة 05 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية تقوم بإنتاج السلع و/ أو الخدمات:

-تشغل من 01 إلى 250 شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500مليون دينار).

-تستوفي معيار الاستقلالية. والجدول الموالي يلخص المعايير القانونية السابقة.

الجدول رقم 01: معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون01- 18

المؤسسة	العمال (عامل)	رقم الأعمال (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية (دينار جزائري)
مصغرة	من 01إلى 09	أقل من 20مليون	أقل من 10مليون
صغيرة	من 10إلى 49	أقل من 200مليون	أقل من 100مليون
متوسطة	من 50إلى 250	من 200مليون إلى 2مليار	من 100إلى 500مليون

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 15-12-2001، ص ص 8-9.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي 02-17 لسنة 2017

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون رقم 02 - 17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير لسنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة وفي مادته الخامسة من هذا القانون الجديد، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية الذي يعتبر أن المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

-**المؤسسة الصغيرة جدا:** تشغل من 1 الى 9 عمال، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دج أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج .

-**المؤسسة الصغيرة:** تشغل من 10 الى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.

-**المؤسسة المتوسطة** :تشغل من 50 إلى 250عامل وتحقق رقم أعمال سنوي ما بين 400 مليون دج و4 ملايير دج، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200و 1 مليار دج. ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 02 -17 في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(دج)	الحصيلة السنوية (الميزانية)(دج)
مؤسسة مصغرة	1- 9	أقل من 40مليون	أقل من 20مليون
مؤسسة صغيرة	10- 49	أقل من 400مليون	أقل من 200مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	400مليون إلى 4ملايير	من 200إلى 1مليار

المصدر: بالاعتماد على: المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة من القانون رقم02-17 المؤرخ في 10جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، المؤرخ في 11 جانفي2017 ص ص 05-06

ولقد فصل القانون الجديد في حالة صنفت المؤسسة في فئة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى وفقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، وأعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها، كما أن المشرع أشار بأن تجاوز الحصيلة السنوية للحدود السابقة لا يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة

سنتين ماليتين متتاليتين، وترك إمكانية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال والحصيلة السنوية عند الحاجة حسب المادة 13من نفس القانون، وهذا بهدف تسهيل تكييف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تطورات الاقتصادية الوطنية والدولية. (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة رقم 02-17 المادة 11، 12، الصادر في 2017، ص: 6)

II. 1. 2.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في بناء الاقتصاد الوطني وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات، كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية مما جعلها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها نوجزها فيما يلي: (بوزيدة ، زين، 2015، ص 47)

- ✓ عنصر العمل: أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل، وهو ما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر الى رؤوس الأموال؛
- ✓ اختيار السوق حيث تتجه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة؛
- ✓ لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذ ات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة؛
- ✓ القدرة على جلب المدخرات الصغيرة بطرق فعالة تتلاءم وظروف الدول النامية، والقدرة على الانتشار في كل فروع النشاط الاقتصادي؛
- ✓ لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما هو موجود في المؤسسات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي الى عرقلة التسيير الحسن؛
- ✓ تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة؛
- ✓ تعتبر التقنيات المستخدمة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بسيطة وغير مكلفة، إضافة الى أنها تستخدم موارد ومواد خام محلية، وهذا بما يناسب حالة الدول النامية بتجنب ارهاق لميزانية العملة الصعبة للدول من خلال تقليل الاستيراد؛

II. 2.ماهية الصناعات الغذائية:

تعتبر الصناعة الغذائية من أهم فروع القطاع الصناعي، إذ يرتكز هذا النشاط الصناعي على تحويل المواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع ومنتجات جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية.

II. 2. 1.تعريف الصناعة الغذائية:

تعرف الصناعات الغذائية على أنها (بكريتي، 2017-2018،ص:123):

"الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخدمات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...الخ، والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري."

" التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها".

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن الصناعة الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلية، إذ يرتكز نشاطها على تحويل الخامات النباتية و الحيوانية إلى منتجات غذائية تلبي الحاجات الإنسانية.

II 2. 2.أهداف الصناعة الغذائية:

تسعى الصناعة الغذائية الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها (مصنوعة، 2014 ، ص:10):

- توفير المنتجات الغذائية بالكم والكيف المناسب وفي الوقت المناسب؛
- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها؛
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية؛
- الالتزام باحترام المواصفات العلمة للجودة في ميدان الصناعة الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية؛
- تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه؛
- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية؛
- ترقية منظومة الإنتاج الحديث وذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي

III. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وأهميتها الاقتصادية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، الأمر الذي دفع السلطات العمومية الى تهيئة المناخ التشريعي لنشاط هذه المؤسسات.

III .1. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ويمكن الإشارة إلى أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مر بثلاث مراحل، تتمثل في: (بوسالم وأخرون، 2017، ص: 4)

المرحلة الأولى :(1963-1982) اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى تهميش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

-المرحلة الثانية :(1982-1988) حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون 82 -11المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار الوطني الخاص بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة، كما كان هناك تمييز بين القطاع العمومي الذي أعطت له كل العناية والرعاية في إطار الاستثمار والإنتاج، فيما وجه القطاع الخاص استثماراته نحو إنتاج السلع الاستهلاكية وليس باتجاه الإنتاج الصناعي؛

-المرحلة الثالثة: انطلاقا من سنة 1988 : النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، ومن أجل ذلك:

-اصدار قانون النقد والقرض في 14أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع الشراكة، فهو يفتح المجال لكل أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي ويشجع كل أشكال الشراكة.

-اصدار قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI) ؛

-اصدار الأمر رقم 01-03 في 20-08-2001 الخاص بتطوير الاستثمار والذي يهدف إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، وصدور كذلك القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بها؛

III. 2.تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقوم باستعراض عدة إحصائيات تتضمن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توزيعها حسب النشاط الاقتصادي، توزيعها الجغرافي، بالإضافة الى دورها في التشغيل ومساهمتها في كل من القيمة المضافة والناتج المحلي.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يدل على أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المرافقة في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم 03: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة(2001-2018)

السنوات	العدد	السنوات	العدد	السنوات	العدد	السنوات	العدد	السنوات	العدد
2001	245348	**2005**	342788	**2009**	587494	**2013**	619072	**2017**	1074503
2002	261853	**2006**	376767	**2010**	619072	**2014**	852053		
2003	288577	**2007**	410959	**2011**	659309	**2015**	934569	**2018**	1093170
2004	312959	**2008**	519526	**2012**	711832	**2016**	1022621		

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور التصاعدي الذي شهدته الجزائر في مجال انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، فلقد انتقل عددها من 245348 مؤسسة سنة 2001 الى 1093170 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 ويرجع ذلك إلى المجهودات المبذولة في تحسين مناخ الاستثمار وآليات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم اتخاذها من طرف الدولة ، خاصة التسهيلات والتحفيزات الضريبية التي جعلت الاقبال على هذا النوع من النشاطات يرتفع، بالإضافة إلى ارتفاع الحس المقاولاتي لدى الجزائريين واتجاههم أكثر نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والعمومية والنشاطات الحرفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 04: تطور تعداد م. ص. م حسب الشكل القانوني للفترة (2001-2018)

المؤسسة	مؤسسات خاصة		مؤسسات عامة		صناعات تقليدية		المجموع
السنة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2001	-	-	-	-	64677	26،36	245348
2002	189552	72،38	778	0،29	71523	27،31	261853
2003	207949	72،06	788	0،27	79850	27،67	288.577
2004	225449	72.03	778	0.24	86732	27.71	312 959
2005	245842	71.71	774	0.25	96072	28.02	342 788
2006	269806	71.61	739	0.19	106222	28.19	376 767
2007	269806	71.52	666	0.16	116347	28.31	410 959
2008	392013	75.45	626	0.12	126887	24.42	519 526
2009	455398	72.85	591	0.094	169080	27.04	625 069
2010	482892	78.00	557	0.089	135623	21.90	619 072
2011	511856	77.63	572	0.086	146881	22.27	659 309

711 832	22.58	160764	0،08	557	77.33	550511	**2012**
777 816	22.63	175676	0.07	557	77.36	601583	**2013**
852 053	22.83	194562	0.06	542	71.1	656949	**2014**
934 569	23،23	217142	0.06	532	76،71	717424	**2015**
1 022 621	23.00	235242	0.04	390	76.96	786989	**2016**
1 074 503	22،55	242322	0،02	267	77،43	831914	**2017**
1 072 908	22.09	241494	0 .02	262	77.89	851414	**2018**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information.

Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خاصة في القطاع الخاص، في حين تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تراجعا واضحا، فالمؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 70 %من مجموع تعداد المؤسسات، وهذا يعود إلى سلسلة الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وكذا عمليات الخصخصة التي مست معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية EPE مما ترتب عنه تقلص عددها خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة الى توجه الدولة نحو خوصصة المؤسسات العمومية وإعادة تنظيم القطاع العمومي وسعيها لترقية القطاع الخاص، كما نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحرف التقليدية وهذا مراده رغبة الدولة في تشجيع السياحة، لكنه عدد قليل جدا مقارنة بالمجهودات المبذولة في تكوين الحرفيين والمهنيين. وهو ما يمكن تفسيره بتباطؤ وتيرة نمو القطاع السياحي في الجزائر.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث المناطق الجغرافية:

إن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، يشهد اختلالا في التوازن ما بين ولايات الشمال، الهضاب والجنوب، فمعظمها يتمركز في الشمال وهذا راجع لارتفاع الكثافة السكانية في تلك المناطق مقارنة بالجهات الأخرى كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث المناطق الجغرافية

السنوات	2016		2017		السداسي الأول 2018	
المنطقة	عدد م ص م	النسبة المئوية	عدد م ص م	النسبة المئوية	عدد م ص م	النسبة المئوية
الشمال	400615	%69.56	424659	69%69,	438260	70%
الهضاب العليا	125696	%21.83	133177	6%21,8	136899	22%
الجنوب	49595	%8.61	51508	45%8,	53060	8%
المجموع	**906 575**	**%100**	**609344**	**%100**	**628219**	**%100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, (mai 2018), Bulletin d'information Statistique de la PME, Données de l'année 2017, N°32 p 11

- Ministère de l'Industrie et des Mines، (novembre 2018)، Bulletin d'information Statistique de la PME، Données 1er semestre 2018، N°33 p 11

- Ministère de l'Industrie et des Mines، (mai 2017)، Bulletin D'information Statistique de la PME، Données de l'année 2016، N°30 p 11

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن ولايات الشمال تهيمن بأكبر حصة تصل إلى أكثر من 70 %من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، وذلك نظرا للتجمع السكاني الكبير الذي تعرفه هذه الولايات إضافة إلى توافر الهياكل القاعدية اللازمة لنشوء وديمومة نشاط هذه المؤسسات، ثم تلي منطقة الهضاب العليا ب22 %، وأخير منطقة الجنوب ب 8 % .

رابعا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

يمكن توضيح أهم المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على النشاطات الاقتصادية

قطاعات النشاط	2016		2017		السداسي الأول 2018	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الخدمات والمهن الحرة	513647	50،25	548.195	51,03	338 201	51.367

الصناعات التقليدية	235242	23،01	242.322	22,56	241 494	22.096
البناء والأشغال العمومية	174848	17،10	179.303	16,69	182 477	16.696
الصناعات التحويلية	89597	8،76	94.930	8,84	97 728	8.942
القطاع الفلاحي	6130	0،60	6.599	0,61	6 877	0.629
والطاقة والمناجم	2767	0،27	2.887	0,27	2 936	0.269
المجموع	**1 022 631**	**100**	**1.074.236**	**100**	**1 092 908**	**100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, (mai 2018), Bulletin d'information Statistique de la PME, Données de l'année 2017, N°32 p 11

- Ministère de l'Industrie et des Mines، (novembre 2018)، Bulletin d'information Statistique de la PME، Données 1er semestre 2018, N°33 p 11

- Ministère de l'Industrie et des Mines، (mai 2017)، Bulletin d'information Statistique de la PME، Données de l'année 2016, N°30 p 11

خلال الجدول أعلاه نلاحظ احتلال قطاع الخدمات والمهن الحرة الصدارة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشاؤها بنسبة تقدر أكثر من 51%، وتعتبر تلك الناشطة في مجال النقل والمواصلات، والتجارة الأكثر تشكيلا لهذا القطاع، ويعود التوجه إلى هذا القطاع إلى ما يعود به من أرباح سريعة على أصحابه في ظل نسبة قليلة من المخاطرة بالإضافة إلى أن هذا النوع من المشاريع لا يحتاج رؤوس أموال كبيرة أو كثافة في اليد العاملة مما يجعله الأكثر جاذبية من طرف المستثمرين الجزائريين مقارنة بالمشاريع الأخرى. ثم تلي الصناعات التقليدية بنسبة بلغت أكثر من 22%، وهذا يعود لزيادة عدد الحرفيين في هذا القطاع، بالإضافة الى الاستراتيجية التي وضعتها الدولة للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية وتنميته. ثم يلي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة قاربت 16,69%، ويعتبر من أكثر القطاعات استقطابا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العشرية الأخيرة، وهذا راجع الى سياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الحكومية لاسيما في مجال بناء السكنات العمومية والبنى التحتية، ونظرا حتمية التعمير والبناء والتشييد التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة خلال هذه الفترة. ثم تأتي فروع النشاط الصناعات التحويلية بنسبة بلغت أكثر من 8%، وتتمثل أهم فروعها في الصناعات الغذائية، مواد البناء والخشب والورق، فرغم الجهود المبذولة في هذا القطاع الا أنه يبقى ضعيفا من حيث استقطابه للمقاولين الخواص، وهذا نظرا لتفضيلهم المشاريع اقل مخاطرة وعدم المجازفة في الاستثمارات ذات درجة كبيرة من المخاطرة.

وأخيرا يأتي القطاع الفلاحي بنسبة لم تتعدى 0,61% وفروع نشاط الهيدروكربونات والطاقة بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 0,27%من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، وهذا راجع لقلة المردودية وكثافة اليد العاملة والجهود الكبيرة اللازمة بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما فيما يخص قطاع الطاقة والمناجم فيبقى حكرا على القطاع العام، وهذا باعتباره أحد النشاطات الاستراتيجية والحساسة الذي يشكل قاطرة الاقتصاد الجزائري.

وعليه يبدو جليا أن أغلب المشاريع لم تكن مشاريع منتجة، بل أغلبها خدمية، ونجد نسبا ضئيلة بالنسبة للمشاريع الصناعية والفلاحية، هذه المشاريع التي تتلاءم أكثر ومتطلبات التنمية في الجزائر لا تحظى بإقبال من طرف صغار المستثمرين، يرجع ذلك لكون المؤسسات الخدمية أكثر جاذبية في ظل بيئة الأعمال في الجزائر وتمنح فرصا كبيرة للاستثمار وعائدات معتبرة.

III. 3.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية:

ان انخفاض مداخيل الجزائر من البترول دفعها إلى إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي، فعمدت الى انتهاج استراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل توفير مناصب شغل لامتصاص البطالة وخلق قيمة مضافة، وزيادة الناتج الداخلي الخام.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج لسلعة، وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كلّ مرحلة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المساهمة في القيمة المضافة في الجزائر سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 07: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع العام	344،87	704,05	749,86	686,59	816.8	827.53
القطاع الخاص	2239،56	2740,06	3153,77	3551,33	4162.02	4681.68
المجموع	2383،71	3444,11	3903,63	4237,92	4386،55	5509.21
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
القطاع العام	923.34	793.38	893.24	1187.93	1313.36	1414.65
القطاع الخاص	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27
المجموع	6060.80	6606.40	7 634.43	8526.58	9237.87	9943.92

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا في ارتفاع مستمر، حيث تضاعفت في ظل برنامج توطيد النمو 2005-2009، والبرنامج التكميلي للنمو 2010-2014 التي تم من خلالها تخصيص غلاف مالي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما انعكس إيجابا على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

كما يبين لنا الجدول أعلاه سيطرة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة، بالمقابل تراجعت مساهمة مؤسسات القطاع العام، وهذا يعود الى عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، بالإضافة الى انسحاب الدولة شيئا فشيئا من النشاط الاقتصادي، وترك المجال للخواص للاستثمار، وهذا ما يعكس التوجه العام نحو اقتصاد السوق القائم على خوصصة المؤسسات العمومية وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم 01: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة :2012 -2016

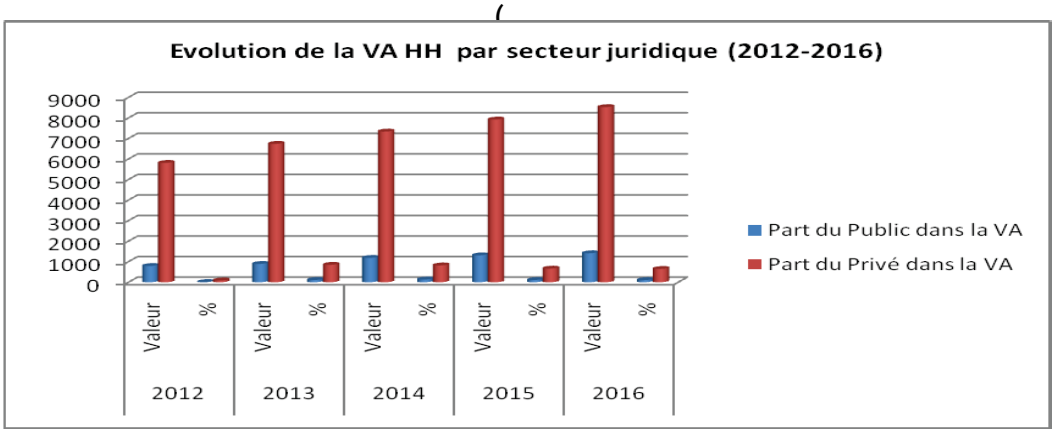

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, (mai 2018), Bulletin d'information Statistique de la PME, Données de l'année 2017, N°32 p 31

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

يتمثل الناتج الداخلي الخام في كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة محددة، ويتولد الناتج الداخلي الخام من مساهمة أربعة قطاعات اقتصادية في البلاد وهي: قطاع المؤسسات المالية، قطاع المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل ضمن نشاطات هذا الأخير بنسبة كبيرة والجدول التالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم 08: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2001-2016) **الوحدة: مليار د ج**

المؤسسة	القطاع العام		القطاع الخاص		مجموع الناتج الداخلي الخام	
السنة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة		
2001	481،5	23.60	1560،2	76.40	2041،7	100
2002	505	23.13	1679،1	76.87	2184،1	100
2003	550،6	22،9	1884،2	77،4	2434،8	100
2004	598،9	21،8	2146،7	78،2	2745،4	100
2005	651	21،59	2364،5	78،41	3015،5	100
2006	704،05	20،44	2740،6	79،46	3444،11	100
2007	749،86	19،2	3153،7	80،8	3903،63	100
2008	760،92	17،55	3574،07	82،45	4334،99	100
2009	816،80	16،41	02،4162	83،59	4978.82	100
2010	827،53	15،02	4681.68	84،98	5509.21	100
2011	923،34	15.02	5.137.46	84،77	6060.80	100
2012	793،38	12.01	5813،02	87.99	6606،4	100
2013	893،24	11،7	6741،19	88،3	7634.43	100
2014	723،7	8.95	7368،79	91،05	8092،49	100
2015	515	5.85	8143،96	94.05	8658،96	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث انتقلت من 7،2041 مليار دج سنة 2001 الى 96،8658 مليار دج سنة 2015، وهذا ما يبين أن القطاع الخاص يحقق مردودية أكثر من القطاع العام وهذا راجع إلى تعداد هذه الصناعات الذي يميل بنسبة أكبر للقطاع الخاص في ظل تراجع المؤسسات العمومية وفشلها في تحقيق الاستمرارية والديمومة، بالإضافة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل، حيث قامت الحكومة بجملة من الإجراءات تصب في مجملها لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أعطت نتائج مرضية من ناحية خلق فرص عمل جديدة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 09: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العدد	838.504	1.252647	1.355.399	1.540.209	1.756.964	1.625.686	1.724.197
معدل النمو	-	% 8,19	% 8,20	% 13,63	% 14,07	7,47-%	6,06%
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
العدد	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020	2 540 698.	2 655 470	2 690 246

معدل النمو	% 7,19	% 8,32	% 7,76	% 9,91	% 4,93	4.52%	%3.5

Source Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

يتضح من خلال الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل حيث انتقلت من 838.504 عامل في سنة 2004 الى 2 690 246 عامل في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 وتعود هذه الزيادة الى جهود الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع، مع العلم أن القطاع الخاص استحوذ على أغلب مناصب الشغل المحدثة بفعل التسهيلات والتحفيزات التي منحتها له الدولة ضمن قوانين الاستثمار والقوانين الضريبية وغيرها، الإضافة إلى التسهيلات التي منحها الصندوق الوطني للأجراء فيما يخص الضمان الاجتماعي، أما عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي في تناقص مستمر من سنة لأخرى وذلك نتيجة الإجراءات التي فرضتها الخوصصة .

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تمثل المحروقات أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية، أما الصادرات خارج المحروقات فنسبتها ضعيفة جدا، وبغرض التقليل من التبعية للمحروقات قامت السلطات العمومية بتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن النتائج لم تكن في المستوى المأمول، والنتائج نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2016 **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526
النسبة من إجمالي الصادرات	%1,97	%2,17	%2,21	%2,44	%2,36	%2,69
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الصادرات خارج المحروقات	2062	2062	2165	2582	2063	1780
النسبة من إجمالي الصادرات	%2,8	%2,87	%3,1	%4,11	%5,46	6.16%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة والمساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات، لكن من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة في الصادرات خارج المحروقات رغم الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص ، فهي في تزايد مستمر لكنها لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع ، مقارنة بالصادرات الإجمالية التي تغلب عليها صادرات المحروقات، مما يجعل منتجاتها غير تنافسية و غير قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، وهذا ما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق دول العالم ، حيث تمثل في المتوسط ما نسبته 2,93%من إجمالي الصادرات للفترة 2005- 2015.

اذن تبقى الصادرات غير النفطية وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هامشية رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، فهي بعيدة جدا عن إمكانيات القطاع وقدراته على جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية.

وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة ثم مجموعة السلع ثم مجموعة المواد الخام، وأخيرا السلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الصناعية.

IV.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني :

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية قطاعا حيويا حيث يحتل مكانة مهمة في اقتصاديات معظم دول العالم فهي توفر فرص عمل لشريحة واسعة من الأفراد وتقلل من حدة البطالة، كما تساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

IV.1.أنواع الصناعات الغذائية في الجزائر :

تنقسم الصناعات الغذائية الى ثلاثة أقسام هي (ساعو، 2017-2018 ، ص:185):

-النوع الأول: الصناعات الغذائية الواسعة الارتباط بالتموين الخارجي ولا تحتاج الى المواد الزراعية المحلية ونخص بالذكر صناعة الزيوت، وصناعة السكر وهناك صناعة أخرى تنتمي الى هدا النوع هي انتاج علف الأبقار،

-النوع الثاني: يضم صناعة السميد، الدقيق والعجائن والحليب، انطلاقا من المواد الزراعية المحلية (القمح الصلب واللين، حليب الأبقار) لكن بمقادير ضئيلة لا تغطي الا نسبة صغيرة من الاحتياجات الداخلية والتغطية تتم بطبيعة الحال عن طريق الاستيراد.

-النوع الثالث: تتمثل هده الصناعات في الصناعات المحلية (عصير الفواكه والخضر) التي تحول المواد الزراعية المحلية، الا أن هذا النوع من الصناعات تشكو من نقص التموين بالمواد الزراعية الأولية له.

والجدول التالي يمثل أهم النشاطات المكونة للصناعات الغذائية حسب المشرع الجزائري:

الجدول رقم 11: حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية

الفروع	الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	فرع المطاحن	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
النشاطات	-الجبن -الياغورت -مواد حليبية	-شراب الليمون -شراب غازي -الصودا -شراب غير كحولي -مياه معدنية -مشروبات أخرى	-الطماطم -الهريسة -السمك -الخضر -الزيوت -الزيتون -المصبرات	-الدقيق -الطحين -القهوة	-العجائن الغذائية -عطور غذائية -خضر وفواكه -التمر	-الشكولاطة -السكريات -حلويات -حلويات جافة -بسكويت	-الزيوت -زيت زيتون -لب الزيتون -الخل

المصدر: ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 186.

من خلال الجدول يتضح لنا مدى تشعب وتنوع الصناعات الغذائية في الجزائر، رغم أن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها هي غياب "فرع صناعة اللحوم"، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة حيوانية معتبرة والتي يتم استغلالها بطرق تقليدية، وهو ما يحتم الاهتمام بهذا الفرع عن طريق إنشاء مذابح عصرية، ووحدات صناعية تتكفل بمعالجة الإنتاج وتوضيبه بطرق عملية تسويقيا وسليمة صحيا. وتنشط أغلب المؤسسات المنتمية لقطاع الصناعة الغذائية في عمليات التحويل للمنتجات الزراعية وفي عمليات التعبئة والتغليف، حيث تمثل منتجات هذا القطاع 44% من نفقات الخواص الرسمية للعائلات، وحوالي 28% من الواردات ترتكز على خمسة منتجات تمثل 80% وهي الحبوب، السكر والزيوت بالإضافة الى أغذية الحيوانات.

IV .2 . تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية:

شهد عدد م ص م التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 12: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في فرع الصناعات الغذائية(2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعات الغذائية	18394	19758	20198	21624	23075	24746	26635
نسبتها من اجمالي م ص م	3	2،9	2،9	3،5	2،7	2،6	2،8

Source http://www.ons.dz consulté le 05/08/2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية عرف ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2010حيث كانت تقدر ب 18394مؤسسة وتزايد تعدادها ليصل سنة 2016 إلى 26635 مؤسسة. إلاّ أن نسبتها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى ضعيفة، لكن مع مباشرة الجزائر لسياسات دعم المؤسسات الصغيرة مع ظهور مؤسسات مختصة بدأ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية بعرف نموا.

3.IV.مساهمة المؤسسات الصغيرة متوسطة فرع الصناعة الغذائية في القيمة المضافة

عرف فرع الصناعة الغذائية تطورا ملحوظا من حيث مساهمته في القيمة المضافة، حيث انتقل من 197،53 مليار دج سنة 2010، الى 353،71 مليار دج سنة 2015، لكن المساهمة الفعلية كانت للقطاع الخاص، أما القطاع العام فقد سجل نسب ضعيفة رغم الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة، يمكن توضيح مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: مساهمة الصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة(2010-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	القيمة	169،95	199،79	232،2	249،17	288،98	307،36
	%	86،03	86،17	87،25	87،28	87،39	86،89
القطاع العام	القيمة	58،27	32.06	33،93	36،3	41،71	46،35
	%	13،96	13،83	12،75	12،72	12،61	13،11
المجموع	القيمة	197،53	231،85	266،13	285،48	330،69	353،71
	%	100	100	100	100	100	100
اجمالي القيمة المضافة		4676،96	5137،46	5813،02	6741،19	7338،65	7924،51
%		4،22	4،51	4،58	4،23	4،50	4،46

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME, N^0 30, ministère de l'industrie et des mines, 2017, P :43

يتضح من الجدول أن مساهمة الصناعات الغذائية في تكويف القيمة المضافة على المستوى الوطني بلغت أكثر من 350مليار دينار جزائري سنة 2015 بعدما كانت 197،53مليار دينار جزائري سنة 2010، ويعتبر القطاع الخاص المساهم الفعال ليذا الفرع، ومن خلال الجدول يتضح أن القيمة المضافة للقطاع الخاص في زيادة مستمرة فبعدما كانت قيمتيا 169،95مليار دينار جزائري سنة 2010 وصلت إلى 307،36مليار دينار جزائري سنة 2015، كما نلاحظ النسبة المتواضعة للقطاع العام فرع الصناعة الغذائية في القيمة المضافة حيث لم تتعدى في المتوسط 12 %، أما القطاع الخاص فقد تجاوزت نسبة مساهمته 86 %، إلا ان معدل مساهمة فرع الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة تبقى ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبتها في المتوسط 4 %.

4.IV.تطور التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية :

إن تحليل تطور عملية التوظيف في قطاع الصناعة الغذائية يمكننا من معرفة مدى مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 14: مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل للفترة (2000- 2015)

السنة	2000	2005	2010	2015
عدد العمال(ألف)	46820	88965	142000	144230

المصدر: بكريتي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

عرف عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) تطورا متزايد خلال الفترة (2000-2015) نتيجة جملة الإصلاحات والتغييرات الهيكلة اضافة الى نظام خوصصة المؤسسات العمومية التي توفر أكثر من % 86,31من مناصب الشغل أمام تراجع دور مؤسسات القطاع العام ,التي انتقلت مساهمتها من 19169منصب شغل في سنة 2010 إلى 19486سنة 2011 وإلى19854 منصب شغل سنة 2012، وهو يمثل حوالي 13،69 % من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها الفرع في هذه السنة.

5.3. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية في الصادرات:

تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضئيلة جدا إذ تمثل ما نسبته 6.87%من القيمة الاجمالية للصادرات أي ما يعادل 2.83 مليار دولار،

الجدول رقم 15: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية في الصادرات (2010-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	315	355	315	402	323	235	327	349	373
اجمالي الصادرات	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191	41168
النسبة	**0،55**	**0،48**	**0،43**	**0،61**	**0،51**	**0،67**	**1،08**	**0،99**	**0،90**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2018) على الموقع: http://www.andi.dz

يظهر الجدول أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصناعات الغذائية عرفت تذبذبا من سنة الى أخرى ودلك لضعف خبرة المؤسسات في مجال التصدير وقلة امكانياتها، حيث بلغت سنة 2018 حوالي 373مليون دولار أي ما نسبته 0،90 % من إجمالي الصادرات وهي نسبة جد ضعيفة مما يجعل قدرة الدولة على إتاحة الغذاء مرهونة بالأسواق الخارجية.

ويتمثل أهم منتج تصدره الجزائر في السكر لما تزخر به الدولة من إمكانيات مناخية واستثمارية لهذا المحصول الغذائي، إضافة إلى التمر الذي يأتي في المرتبة الثانية.

الجدول رقم16 : صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية لسنتي (2016-2017)

السنة	10 أشهر الأولى لسنة 2010		10 أشهر الأولى لسنة 2017	
المنتوج	القيمة (مليون دولار)	%	القيمة (مليون دولار)	%
سكر القصب والشمندر	171،97	11،91	204،95	13،73
التمور	28،06	1،94	37،75	2،53

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018 على الموقع:http://www.andi.dz

من خلال ما سبق يمكن القول أن رغم الجهود المبذولة لإعطاء الأولوية في تنويع الاقتصاد الوطني للمنتوج المحلي وتقديم التسهيلات والإعانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للوصول بها إلى مستو يمكنها من المنافسة الدولية، وذلك من خلال برامج التأهيل المستحدثة، الا أن مساهمتها تبقى ضعيفة جدا في الصادرات.

V.الصعوبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة عوائق تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال، وهي معطيات خارج المؤسسة كالجانب التمويلي والجانب التكنولوجي، إضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية :(بن عبد العزيز .بن عبد العزيز، 2017، ص ص: 8-9)

-صعوبة الحصول على التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية :

-غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛

-غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛

-محدودبة صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض؛

-مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تمركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة؛

-مشكلة نقص المعلومات:

يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية قوانين العمل وغيرها.

-صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ببعض العوائق. على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما بنقص حالبا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تطوير ذلك النوع من المؤسسات (المشاريع الاستثمارية)، فالإشكال يبقى قائما في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة.

فتعتبر الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، فالتقدم الذي بلغته المجتمعات الغربية برجع في جانب مهم منه إلى قوة إدارتها ذات الأسس العلمية والموضوعية، كما أن الانتكاسة التي صاحبت أغلب خطط التنمية، في بعض الدول النامية منها العربية مردها سوء التسيير الناتج عن ضعف إدارتها وبيروقراطيتها الجامدة.

-صعوبة الحصول على التكنولوجيا:

شأنها في ذلك شأن المورد البشري وذلك لقلة مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى. وهو ما لا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

-غياب سياسة تكوين اليد العاملة :تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين العاملين في المؤسسات الخاصة في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة، وفي تكوين العمال والمسيرين، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات. إضافة إلى نشوء مشاكل تسويقية، ناتجة عن نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين.

VI.الخاتمة

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث المؤشرات والأرقام الخاصة بخلق القيمة المضافة أو التشغيل أو التصدير، غير أن هذه المساهمة تبقى ضعيفة وهامشية وبعيدة عن الأهداف المسطرة، بسبب المشاكل التي تقف عائقا أمام تطويرها وترقيتها كالمشاكل التمويلية ,التموينية، المشاكل التنظيمية والإدارية، مشاكل الإنتاج وكذا الصعوبات العقارية والجمركية...الخ ,حيث يعتبر مشكل التمويل أحد أهم العوامل المعقدة والشائكة في حياة هذه المؤسسات.

النتائج

- هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فغالبيها عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا وتتركز أغلبها في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية؛

-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن الاستفادة منها في الجزائر لا يزال محدود للغاية نظرا لما يعانيه هذا القطاع من مشاكل وعراقيل؛

- تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة، ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والاتصال، أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات،

-تلعب الصناعة الغذائية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال المساهمة في زيادة التصدير وكذا خلق القيمة المضافة، بالإضافة إلى توفير فرص العمل؛

-ساهم أداء قطاع الصناعات الغذائية ايجابيا في الاقتصاد الوطني من حيث دعم مستويات التشغيل، القيمة المضافة، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

- تساهم مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية من حيث تقليص قيمة الفجوة الغذائية، ولو كان ذلك بنسبة ضئيلة وغير كافية للتحرر من التبعية الغذائية للخارج؛

- تعاني مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية في مشكلة التبعية للأسواق الخارجية التي تقوم بتموينها بالمواد الأساسية والضرورية في اتمام العملية التصنيعية للمواد الغذائية الجاهزة على غرار الحليب ومشتقاته، والفرينة والمعجنات، السكر .... الخ من السلع الضرورية وذات الاستهلاك الواسع خاصة؛

-تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية غير قادرة على الإستجابة لتطلعات المستهلك وتغطية احتياجاته الغذائية المتنامية سواء من الناحية الكمية أو النوعية والسعرية، وهم ما يجعل دورها محدودا في تحقيق الأمن الغذائي؛

التوصيات

- زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطير استراتيجية واضحة للنهوض وترقية هذا القطاع؛

-ضرورة إعادة النظر في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاع الصناعي ودفعها إلى مشاريع أكثر تنوعا وإنتاجية، وعدم التركيز على القطاع التجاري والنقل وقطاع البناء والأشغال العمومية؛

-- لابد من العمل على تسهيل إجراءات التصدير لكافة مؤسسات الصناعات الغذائية الناجحة والتي تحقق مستويات معتبرة من الإنتاج؛

-تشجيع استثمار القطاع الخاص في فرع الصناعات الغذائية وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-النظر إلى تجارب دول رائدة في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية ومحاولة إسقاط الجانب الايجابي لها وتكييفه بما يتناسب مع الطابع الاقتصادي للجزائر؛

-- يجب مواصلة دعم الصناعات الغذائية نظرا لكونها أهم قطاع يمكن التعويل عليه في تنمية الاقتصاد والتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

- الإحالات والمراجع :

➢ **المداخلات في المؤتمرات.**

-بوزيدة حميد، زين عبد المالك. (السداسي الثاني 2017). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتعزيز الصناعة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الاقتصادي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية-حالة الجزائر-23-24 نوفمبر 2015، كتاب الملتقى الاقتصادي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية-حالة الجزائر-23-24 نوفمبر 2015جامعة امحمد بوقرة-بومرداس-

- بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير. (16-17 ديسمبر 2017). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وعوائق نشاطها، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-.

-بوسالم أبوبكر، عيسات فطيمة الزهرة. مرباح طه ياسين (16-17 ديسمبر 2017). ، تشخيص العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-.

-مصنوعة أحمد. (23-24 نوفمبر, 2014). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول. مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية. جامعة شلف، الجزائر.

➢ **قوانين**

-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18الصادر في 12-12-2001، الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في 15-12-2001

- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 الصادر في، 2017/01/10، الجريدة الرسمية، العدد 02 المؤرخة في 11-01-2017

➢ **الرسائل الجامعية**

-ساعو باية. (2017-2018). الصناعات التحويلية في الجزائر وأفاق ترقيتها. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3.

-بكريتي نصيرة. (2017-2018). دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر. أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة. جامعة مستغانم، الجزائر.

التجمعات العنقودية مسار نحو بناء مقاربة مشتركة لدعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -خبرات دولية رائدة وآفاق مستقبلية واعدة –

Le clustering est une voie vers la construction d'une approche commune pour soutenir les secteurs des PME - Expériences internationales de premier plan et perspectives d'avenir prometteuse

قوفي سعاد [1]، تقرارت يزيد [2]، لشهب سناء *[3]
[1] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)،
[2] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)
[3] جامعة لونيسي على البليدة 2 (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2020/04/25؛ تاريخ القبول: 2020/05/03؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

سنحاول في هذا المقال إبراز لمحة عن التجمعات العنقودية، وأثرها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك انطلاقا من أن المهام التقليدية للمؤسسة والتي كانت في السابق من مهام مؤسسة واحدة، يتم الآن القيام بها من قبل عدة مؤسسات مستقلة، أو متعاملين مختصين وذلك حسب الكفاءات المترابطة بإطار تنسيقي.

الخلاصة المتوصل إليها من خلال مرورنا بالخبرات الدولية أن هذه الآلية تعمل على تحقيق وفورات الحجم، بما يسمح من استغلال اقتصاديات العمليات المتصلة، وبالتالي استخدام التكنولوجيا المتطورة، توفير تخصص أكثر، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودة المنتجات.

الكلمات المفتاحية: التجمعات، العناقيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف **JEL** : L12 ؛ P12

Abstract: We will try in this article, to show an overview of clusters, and their impacts in the sector support of small and medium enterprises, and thus on the traditional functions of the institution, which was previously the task of a single institution, is now carried out by several independent front institutions or specialist traders, depending on the framework skills interconnected coordination.

Conclusion they reached thanks to the international expertise that having passed through this mechanism works to achieve economies of scale, which allows the exploitation of processes related to the economy. Therefore, the use of advanced technology, the offer of greater specialization, leading to raise the level of product quality.

Keywords: clusters, small and medium enterprises.

Jel Classification Codes: L12; P12

* المؤلف المرسل: الإيميل: lechabs@yahoo.fr .

P-ISSN: 2710-8848

I. تمهيد

تشير التجارب الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المشاكل التي أدت إلى فشل هذه الأخيرة في تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد الخام والمعدات، بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل والخدمات الاستشارية، كما أن طبيعة حجمها غير كافية لتنفيذ الإجراءات التي يتطلبها الدخول إلى العولمة، وغالبا ما تكون هذه المؤسسات معزولة للغاية، إذ أن التحدي بالنسبة لهذه المؤسسات يكمن في التفكك وعدم ارتباطها في هيكل متكامل.

من هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات **وبناء مقاربة مشتركة ومتقاسمة** حول مواضيع معينة أدت بمرور الوقت إلى إنشاء **شبكات مؤسسات** غالبا ما تقوم على القرب أو على منطق **القطاعية**، تقوم على أساس التخصص في منتجات معينة مدرجة في برنامج إنتاج مؤسسة أو مؤسسات أخرى بما يشكل نظام قيمة فعال لمجموعة مؤسسات متقاربة جغرافيا لتشمل كافة الروابط الأمامية والخلفية والأفقية في عملية الإنتاج. من بين هذه الشبكات نجد التجمعات العنقودية.

سنحاول من خلال هده المقالة إلقاء الضوء على هذه الآلية، ودورها في هدا المجال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لآلية التجمعات العنقودية من تغيير الأوضاع وكسب السبق في الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقوقعة على نفسها، والمتأثرة ببيئة اقتصادية غير ملائمة؟

سنحاول الاجابة على هذا التساؤل من خلال تقسيم الوقة البحثية إلى أربعة عناصر أساسية حيث تطرقنا في البداية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعوقات الطبيعية والمصطنعة، ثم التجمعات العنقودية: المفاهيم القريبة والبعد النظري، ثم تحديد دور التجمعات العنقودية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير قمنا بعرض بعض الخبرات الدولية لدور التجمعات العنقودية في دعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعوقات الطبيعية والمصطنعة

سنحاول فيما يلي التعـرف على المعوقات الداخلية " **الطبيعية والمصطنعة**"، والخارجية "**المناخ الدولي الجديد**"، التي تتعرض لهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحول دون سعيها إلى الخروج عن نطاق الأسواق المحلية أو حتى النجاح فيها.

1- المعوقات الداخلية:

تنقسم المعوقات الداخلية إلى "**طبيعية**"، وأخرى "مصطنعة «**هيكلية /إجرائية**" متعلقة ببيئة ومحيط المؤسسة التي تنشط فيه، فقط نشيد هنا أنه ليس هناك حدود فاصلة بين المعوقات الطبيعية والمصطنعة، فتعرض المؤسسة إلى مشكل هيكلي لفترة طويلة من الزمن يجعل الأمر مع مرور الوقت معوقا طبيعيا.

1-1 المعوقات الطبيعية:

هي معوقات ناجمة أساسا عن **طبيعة** هذه المؤسسات كونها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، في المعوقات الطبيعية لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواءا المتواجدة سابقا، أو الراغبة في الدخول إلى القطاع المعني (على الأقل في المدى القصير) سيطرة على هذه المعوقات.

تتعلق هده المعوقات بطبيعة هذه الصناعة في البيئة الداخلية، بما تتضمنه من: **صعوبات البنية التكاليفية** ."التكاليف الكبيرة التي يتطلبها التشخيص ودراسة الأسواق "، **شخصية المقاول وجفاف خياله** على إنشاء أفكار جديدة وقابلة للتطبيق في حدود القيود الموجودة، بالإضافة إلى ما سبق فإن صاحب المؤسسة الصغيرة يفتقر إلى الوعي التسويقي، ويتميز بضعف اهتمامه **بالقيمة الاستراتيجية للمعلومة**، ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وخاصة في مجالات الدعاية وإقـــامة علاقات مع المشترين المرتقبين.

2-1 المعوقات المصطنعة:

تتعلق هده المعوقات بالاصطدام المستمر للاستثمار الخاص بالرشوة والفساد الإداري، والتسيير غير القادر على وضع ميكانزمات استثمارية كعدم تأهيل المحيط من ضرائب و جمارك، وأيضا القيود التشريعية لما تتسم به من بطء و تعقيدات في الإجراءات الإدارية "إذ يفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هدا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف" (تومي، 2009، صفحة 53)،"ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية" (غياط و بوقمقوم، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، 2008، صفحة 138).

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءاً جيداً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2006، "وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و 40 على التوالي، في حين تعاني أغلب الدول العربية من تفشي ظاهرة البيروقراطية بشكل متعادل، حيث بلغت فجوة الدول العربية 57% مقارنة بمجموعة الدول المقارنة. واستطاعت الإمارات إلغاء هذه الهوة كلياً حيث حققت مستوى متساو مع الدول المقارنة (المعهد العربي للتخطيط، 2009، صفحة 38) .

تكون المثبطات الاستراتيجية/ المصطنعة ناتجة أساسا عن غياب هياكل الدولة" الفضاءات الوسيطية" أو بالأحرى عدم فعاليتها: تتمثل هده الأخيرة في البورصة سواء كانت مالية أو تجارية، غرفة التجارة، مؤسسات البحث العلمي، حاضنات الأعمال.

إضافة إلى مشكل الذهنيات غير الاقتصادية، فمشكل التمويل يندرج أيضا ضمن المعوقات المصطنعة إن هذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية.

ننوه هنا إلى أن التمويل هو شرط ضروري لعملية الاستثمار دون أن يكون شرطا كافيا؛ "فغياب التمويل يمنع على وجه العموم قيام الاستثمار ولكن توافره لا يضمن قيامه، حيث تتجمع لدى الجمهور الحجج لعدم القيام بأي شيء وتعليق فشل القيام بالاستثمارات على جهات أخرى هي الجهات الممولة، في الوقت الذي قد يكون السبب الرئيسي يتمثل في جفاف الخيال على إنشاء أفكار جيدة وقابلة للتطبيق " (لطرش، 2010، صفحة 4)

أيضا في سياق الحديث عن المعوقات المصطنعة، يعد العقار من أهم المشكلات التي تعترض نمو و تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المحيط العقاري لا يرتبط فقط بالأراضي و المساحات المخصصة للاستثمار بل يرتبط كذلك بإنشاء المناطق الصناعية و التجمعات، لأنه في حالة ما إذا وجد العقار فقد تجدها بعيدا عن مرافق البنية التحتية مما يكلفه نفقات نقل إضافية، فضلا عن عدم التنسيق بين مكوناتها /مكونات البنية التحتية: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، البريد والمواصلات، الماء الصناعي، نقاط البيع ومستودعات التموين بالمواد الأولية، طرق معبدة وشبكات الاتصالات والمرافق الأساسية ومؤسسات التمويل.

في خضم الكلام عن المعوقات المصطنعة تجدر الإشارة "أنه لو استطاع أي فرد أن يقنع الآخرين بأنه يمكنه إحراز النجاح في أي من هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يمكنه أن يجمع قدرا كبيرا من رأس المال لتمويل المشروع،

ولهذا ففكرة المعوقات هذه تعتبر إلى حد ما غير موضوعية" (جوراتي و ستروب، 1997، صفحة 264) ، مما يعني أن فكرة المعوقات المصطنعة يذهب مفعولها بتوفر روح المقاولاتية.

إضافة إلى المعوقات المصطنعة، هناك مشكلة ـ العولمة الاقتصادية ـ مع التأكيد على أن العولمة الاقتصادية رغم تصنيفها معوق خارجي لكنها تندرج ضمن المعوقات الطبيعية.

2- المعوقات الخارجية "العولمة الاقتصادية":

زيادة على المعوقات والمشاكل الداخلية آنفة الذكر الطبيعية منها والمصطنعة، التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتصادم هذه الأخيرة بتحديات واضحة ومشروعات تتصاعد لتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية وأخرى صناعية، هذه الأخيرة واكبت المنظومة المعرفية والتكنولوجية وسربان حمى التحالفات.

إن هذا الوضع بهذه المعوقات سيؤدي حتما إلى ضعف هذه الفئة من القطاعات وعدم استقرارها، وإن استمر الحال نعتقد أنها ستصاب بقلة المناعة وعدم القدرة على الاستمرار، بل سيؤدي حتما إلى توقفها وزوالها، ومع هذه الصورة إلا أننا نعتقد بإمكانية الإصلاح وذلك فقط بتوفير مستلزمات التجمع.

III. التجمعات العنقودية: المفاهيم القريبة والبعد النظري

1- المفاهيم القريبة:

وجب علينا التطرق إلى مختلف المصطلحات المرتبطة بالتجمع العنقودي وذلك كما يلي:

1-1 المناطق الصناعية:

لابد هنا من التفريق بين المجمع الصناعي والمنطقة الصناعية، "ففي حالة المجمع الصناعي هناك تقديم لحافز إنمائي أولي، يتمثل في الأرض والمباني والمرافق والخدمات على أسس ثابتة ومستمرة، أما في حالة المنطقة الصناعية، فإن الحافز الإنمائي محدود بتوزيع الأراضي، وتنتهي العملية ببيع القطع المخصصة للصناعة" (التدير، 1978، صفحة 14).

2-1 المؤسسات الشبكية الافتراضية:

بظهور الانترنت والهواتف النقالة، تطورت التجارة الإلكترونية التي حطمت الحواجز، أصبح شركاء الأعمال من موردين، موزعين، عملاء، مراكز أبحاث، تجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد مرتبطين بالمنظمة بواسطة روابط تعاقدية افتراضية أدت إلى إلغاء مفاهيم المكتب/المقر، كل هذا أبرز المؤسسات الشبكية الافتراضية، وهكذا تتحول المؤسسة إلى شبكة مجموعة من العقد المرتبطة تقوم على افتراضية العرض والاقتناء على عكس التجمع العنقودي الذي يقوم على الواقع.

2- البعد النظري للتكتلات العنقودية:

" ألفريد مارشال يعد أول من يرجع له الفضل في تحديد مفهوم الوفورات الخارجية للتجمع والتمركز، يبرز اهتمامه بالمنطقة الصناعية في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي سنة1890) وكتاب (صناعة و تجارة سنة 1919)، "حيث عالج فيهما الصناعات المتمركزة في مناطق معينة كالتمركز الصناعي حول حرفة الحرير(بليون بفرنسا)، الفولاذ بكل من Sheffield وBirmingham بالمملكة المتحدة وكذا ب Solingen بألمانيا" (AZROUL, 2006, p. 6)

تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينيات والثمانينيات. ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخيا يعاني من أزمات اقتصادية حادة، والقسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نموا ضعيفاً، استطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة Troisième Italie) تحقيق نمو سريع، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة المتخصصة.

أحدث بورتر في كتابه الشهير الميزة التنافسية للأمم ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف العناقيد الصناعية.

1-2 التجمعات الصناعية عن ماذا نتحدث "المفهوم والخصاص"

[*] Cluster هو مصطلح إنجليزي يحمل معان عديدة، فيمكن أن يدل على باقة أزهار، عنقود عنب، عقد ماس، مجموعات نجوم، فصيلة نحل، أما مصطلح to cluster. يعني فعل جمع، ضم، تكتل حول شيء معين

في إطار أعمال الهيئة الفرنسية للتهيئة الإقليمية والعمل الجهوي (DATAR) سنة 2002 تم تعريف التجمع بأنه: "منظمة إنتاجية خاصة متواجدة في منطقة تمّثل عموما حوض شغل، تعمل كشبكة مترابطة مكونة من وحدات إنتاجية لها نشاطات متشابهة أو متكاملة والتي تقتسم العمل (مؤسسات إنتاجية أو خدماتية، مراكز بحث، منظمات تكوين، هيئات دعم، جامعات، مراكز يقظة تكنولوجية) (DITTER, 2005, p. 3)

يمكن تعريف المجمعات أو العناقيد الصناعية على أنها "مجموعات قطاعية مندمجة متكونة من مؤسسات وصناعات التي تتدعم ثنائيا بفضل التعاون التكنولوجي، علاقات الزبون-المورد وروابط قوية مع الهياكل الاقتصادية إذ أن التطور الصناعي يتطلب خدمات خاصة بالهياكل القاعدية." (SID AHMED, 1998, pp. 75-76)

"يقوم المفهوم الحديث للعناقيد الصناعية على نفس الأسس التي تعمل بها التجمعات الصناعية منذ القدم، لكن الفرق يكمن في اهتمام العناقيد الصناعية بسلسلة القيمة المضافة للمنتج" (وحدة الدراسات الاقتصادية ، 2007، صفحة 1)، "في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة في القطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه والمرتبط غالبا في التردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين" (مجلس الوجدة الاقتصادية العربية، صفحة 2)

والسمات الأساسية في العناقيد الصناعية تتمثل بكونها جمعاً جغرافياً لشركات كبيرة، متوسطة وصغيرة تربطها علاقات رأسية (أمامية وخلفية)، أي مجموعة متخصصة من المؤسسات المستقرة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتج معين، حيث يمكن لكل مؤسسة شريكة التركيز حول نشاط معين من سلسلة القيمة، وتقدم في النهاية منتج ذو جودة عالية باسم المجموعة كلها.

تضم التجمعات ٍ شبكة من المؤسسات مثل: الموردين للمدخلات الهامة، خدمات البنية التحتية للصناعة، قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة، الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة متقاربة، كذلك تضم التجمعات هيئات التمويل، والجامعات، هيئات التوحيد القياسي، النقابات المهنية...الخ

[*] cluster هي الترجمة الفعلية بالإنجليزية لكلمة تجمع أو عنقود

2-2 السياسات الحكومية اللازمة لخلق وتدعيم العناقيد " آلية ومراحل تشكل التجمع":

يتم تسيير العنقود من طرف إدارة خاصة، تتولى الإشراف والمتابعة المستمرة ويتم ذلك على ست مراحل:

1-2-2 المرحلة الأولى: (دعم المشاركة والتعريف بالتجمع) :

بعد تكوين فرق للتنشيط التي سوف تتولى تنفيذ الخطة على المستوى المحلي وتدريبها على ذلك، يتم القيام بعملية تشخيص للصناعة وكذا المنطقة المراد تنميتها، "هنا يأتي دور التركز الجغرافي حيث تجتمع الشركات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية" (التجمعات الصناعية البديل القائم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية ، 2007)، إذ يمكن الحديث على بداية تشكل العنقود الصناعي بمجرد تجمع مجموعة من المنتجين والموردين ومراكز الأبحاث في منطقة واحدة.

في العادة توكل هذه المهمة لفرق التنشيط على المستوى المحلي من خلال قيامهم بتحديد المشاكل، البنى التحتية، عدد المؤسسات، والنظام التنسيق المؤسسي وتمثيل الشركات.

من ثم تنتهج سياسة إعلامية قوية تتضمن التعريف بنظام التجمع لدى مديري المؤسسات صغيرة الحجم وهيئات الدعم العمومي والخاص عن طريق الندوات والبرامج والمؤتمرات وإقناع المجتمع بأهمية هذا المسعى.

2-2-2 المرحلة الثانية: التخطيط الاستراتيجي

تشمل هده المرحلة الخطوات التالية:

- تحديد أهداف عامة للتنظيم يتم على إثرها ضبط أهداف المشروع، ووضع الإطار القانوني للمجموعة.
- تجرى دراسة جدوى لكل مشروع وتوضع الخطة التنفيذية له وهذا باعتبار أن كل نظام مطور بمنطقة معينة سوف يشكل مشروعا بحد ذاته.

تقوم هده المرحلة على التخصص، حيث أن التجمع الفاعل بحاجة إلى شركات متخصصة تتكامل مع بعضها، وبمقدار ما تكون هذه الشركات متمكنة من تخصصها بقدر ما يكون التجمع قادراً على النجاح.

3-2-2 المرحلة الثالثة:

تأتي هنا مرحلة وضع البنيات التنظيمية وشروط عمل الفاعلين المحليين ويتم ذلك بالعمل على:

- إنشاء شبكات تموين وتسويق، تحفيز الجمعيات المهنية، وضع مراكز بحث وتطوير وتعزيز دور الهيئات المالية، ترقية مراكز التكوين والاستشارة؛
- وضع العقد الذي يتضمن الإجراءات التي تنظم العلاقة بين مختلف الفاعلين؛
- تأسيس نظام معلوماتي إداري متكامل على المستوى الوطني وربطه بأنظمة معلومات على المستوى المحلي، يحوي كافة المعلومات المتعلّقة بالفاعلين المحتملين ويستخدم كآلية لاتخاذ القرار كما يضمن التغذية العكسية.

4-2-2 المرحلة الرابعة:

هي عبارة سياسات مساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها، تتمحور حول سهر فريق التنشيط على:

- "بناء الثقة بين الأعوان وتعزيز التعاون فيما بينهم وكذا تسهيل الاتصال بوضع جهاز إعلامي فعال" (ARIS, 2008, pp. 23-24) .

- مرافقة مديري المؤسسات العضوة على تنفيذ أعمال بسيطة نسبيا كشراء مجمع للمواد الخام، المشاركة الجماعية في المعارض المختلفة، تصميم كتالوجات مشتركة لعرض المنتجات، القيام باستثمارات إنتاجية مشتركة قد تكون الدولة طرف مستثمر فيها من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود أو من أجل التسويق الخارجي المشترك، تحديد علامة تجارية للنظام وتنظيم أعمال ترويجية على المستوى الوطني والدولي، إلغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال صادرات هذه المؤسسات إلى بقية الدول.

- مساعدة مسيري المؤسسات على تبني أساليب أكثر فعالية من حيث الكفاءة وخدمة العملاء.

"إلى جانب ذلك في هاته المرحلة يعمل الفريق على إنشاء ديناميكية التواصل مع المؤسسات والمراكز الدولية، من ناحية فإنه يوفر إمكانية حضور الأفراد في الدورات التدريبية، والمؤتمرات من أجل نقل الخبرات واكتساب المعرفة " (Beikzad, 2013 & ,Esgandari, Tirandazheravi) .

2-2-5 المرحلة الخامسة:

في محاولة التكيف مع العولمة لابد من تحفيز المؤسسات العضوة على دخول أسواق جديدة والبحث عن قنوات توزيع أخرى، وأيضا يجب التحفيز على ارتباطها بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا التجمع وربما يثمر عن إيجاد منتجات وتجمعات جديدة متخصصة فيها، "ومثال على دلك عنقود صناعة الأجهزة المنزلية وعنقود صناعة الأثاث بألمانيا، فعلى الرغم من اختلاف المنتجات ومدخلات العملية الإنتاجية إلا أن هناك نقطة اتصال بين العنقودين و هي عملية بناء المطابخ التي تشتمل على الأجهزة المنزلية ،ونجد أن صادرات ألمانيا من هده النوعية اكبر من صادراتها من الأجهزة المنزلية أومن من صناعة الأثاث" (الجاسم، 2007، صفحة 55).

2-2-6 المرحلة السادسة: الرقابة والمتابعة والتقييم:

التنفيذ الناجح لمشروع التجمع العنقودي مرتبط أيضا بفعالية وظائف الرقابة والمتابعة والتقييم التي يقوم بها المسؤولون، فالرقابة تعتبر الأداة التي يبَّلغ بها هيكل التنشيط بالأخطاء الواقعة ليتم على إثرها إدخال التصحيحات اللازمة وضبط الانحرافات، ننوه في هدا السياق إلى ما يلي:

- "يجب أن تكون برامج المنح وبرامج المساندة ذات صلات قوية هي الأخرى ببعضها البعض، فبرامج التنمية التكنولوجية يجب أن تتناسق مع برامج التمويل المتاحة وبرامج تنمية مهارات العمالة، وبالتالي فان برامج المساندة هي الأخرى يجب أن يكون بينها درجة متطورة من العلاقات المؤسسية حتى يمكن أن تتعاظم فائدتها." (بوسهين، 2008، صفحة 17)

- ضرورة أن يكون هناك حوار متبادل بين أصحاب تلك الشركات من ناحية والحكومة والهيئات التنفيذية من ناحية أخرى، من أجل عرض احتياجاتهم والمشاكل التي تقابلهم، حيث من الممكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء لجنة متخصصة تعمل تحت مضلة الهيئة الخاصة بهذا التجمع.

2-3 العلاقات الصناعية داخل التجمع العنقودي

نستطيع اختصار علاقات التجمع العنقودي في الآتي:

2-3-1 استراتيجية إخراج النشاطات "التعاقدات الباطنية ":

عبارة عن نظام لتصنيع مستلزمات الإنتاج والمكونات والإكسسوارات من طرف مؤسسات أخرى، "وأيضا هو نظام إخراج بعض من إجراءات التصنيع في شكل مقاولات باطنية كالصيانة، القيام بالتصليح باستخدام الإعلام الآلي، البحث والتكوين، إقامة مركز لخدمة العملاء، يحدد في المقاولة الباطنية حجم وقيمة الطلبية وفترة التسليم والمواصفات المطلوبة والأسعار" (حسين و سيدي، 2007)، حيث هناك مؤسسات تتعاقد مع مؤسسات متخصصة للقيام بكامل العملية الإنتاجية ، بينما تحتفظ هي بمرحلة التسويق تحت شعار – **شركات بلا مصانع** – كشركة (nike) التي تكلف مؤسسات متخصصة بآسيا لصناعة متطلباتها من التجهيزات الرياضية التي تقوم بتسويقها، كذلك شركة (Nortel الكندية) تنازلت (سنة 2000) عن (07 مصانع) لصالح شركة (Selectron) التي تنشط في مجال المناولة الصناعية.

2-3-2 التحالفات الاستراتيجية:

الشركات الحديثة تعرف أنواعاً أخرى من العلاقات تتسم بالتعاون فيما بينها في مجالات التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب والتسويق المشترك، وهي علاقات التحالف الاستراتيجي.

ويلاحظ أن هذا النوع من العلاقات الصناعية أصبح يحتل أهمية كبيرة في عناقيد الصناعة، يخصّ التحالف عادة البحوث المتعلقة بتطوير التكنولوجيا، الاستخدام المشترك للتسهيلات في مجالات الإنتاج...الخ

2-3-3 الاتفاقيات بين القطاعات:

هذا النوع من الشراكة يضم المؤسسات التي لا تنتمي إلى نفس القطاع؛ أي إلى قطاعات مختلفة عن القطاع الذي تتواجد فيه المؤسسة، حيث لا يعتبر أحد الأطراف لا زبونا ولا موردا، "وينتشر هذا النوع من الشراكة خاصة بين قطاع الاتصالات والقطاعات الأخرى كالإعلام الآلي، الإلكترونيك" (Dourley, 1992 & collins)،فمثلا طلبت IBM من شركة MICROSOFT أن تنتج لها برامج استغلال لحواسيبها.

IV. دور التجمعات العنقودية في دعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن دراسة مفهوم العنقود بعيدا عن مفهوم التنافسية فكلما ازداد عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل اقتصاد ما كلما ازدادت تنافسية هدا من خلال ما يوفره العنقود من بيئة عمل تنافسية.

1- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعاكسة وتحديات المحيط:

إن المحيط المحلي يعنى بتوفير مجموعة من الشروط لأجل تشجيع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، منها وجود إطار عمل مناسب، توفير الحاضنات وهيئات مختصة في التمويل، وفي حالة لو لم يوفر المحيط الشروط السابقة، تضطر المؤسسة ذات الحجم الصغير إلى تحقيق التكامل مع مؤسسات أخرى من نفس الحجم أو مؤسسات كبيرة من خلال المزايا الناجمة عن فصل الوظائف عبر التخصص لكي تعزز من قدرتها التنافسية.

"منافس جديد في السوق قد يمثل بالنسبة للمؤسسة خطرا من باب المزاحمة على النصيب في السوق وقد يمثل فرصة من باب الشراكة أو التحالف مع هذا المنافس وفي الاتجاه المعاكس، أي العلاقة مع الموردين، فالمورد الذي هو مصدر المواد ومستلزمات العملية الإنتاجية أصبح مصدرا لاستغلال المهارات وتدعيم الأفضلية التنافسية وبالتالي قد تستغل المؤسسة أفضليات تنافسية موجودة خارجها أو بالأحرى في المحيط." (مزهودة، 2006، صفحة 90)

الواقع الحالي وما يشهده من بعض الممارسات؛ كالارتفاع في عدد التحالفات، تعميم أسلوب العمل بالوقت الحقيقي (*Just-in time*) شهادة الجودة، ظهور الشبكات، الخ، من شأنه ، أن تؤدي بالخصوصيات التقليدية والخاصة بالتسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التلاشي والزوال، واستبدالها بمناهج تسيير تكون أقرب لما هو مطبق في الشركات الكبيرة، وهذا يقود إلى التقليل من اللارسمية، التقليل من المركز ، زيادة الإجراءات...الخ؛ أي أ ن المؤسسات الصغيرة في هذا الإطار سوف تفقد خصوصياتها ، وفي إطار هذا الاتجاه الجديد ظهر مفهوم" **المؤسسة الصغيرة المعاكسة** والتي تعرف بأنها" :مؤسسة صغيرة الحجم لها خصائص معاكسة لخصائص المؤسسة الصغيرة التقليدية؛ أي أن اللامركزية فيها تكون عالية، ارتفاع مستوى تخصص العمل. تعتمد استراتيجية واضحة وبعيدة المدى، تملك نظم معلومات معّقدة ورسمية وتعمل في سوق عالمية " . (torrès, 2003, p. 06)

عند ذلك يمكننا أن نعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة توصلت لإعداد استراتيجية، "وهذا ما يؤكده (Marchesnay 2001): من التافه الإقرار بضعف قوة سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .فتصور كهذا والذي يروجه المدافعون على المؤسسة التسييرية الكبيرة، هو بصدد الاندثار في أكثر من قطاع في الاقتصاد الجديد " (مداح، 2006، صفحة 1064) ، لذا يقترح مجوعة من الباحثين 1999) (Torrès, ; (1998) Keeble et al ; (1994) Johannisson على المؤسسات الصغيرة بان تكون نظرية glocalisation العوحلية، وهو جمع بين العالمية والمحلية، وترتكز هذه النظرية على مبدأ الذي مفاده أن للجوارية /جوار المؤسسات والهيئات العمومية والمجتمع المحلي دور فاعل في الإدماج العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- التجمعات العنقودية كآلية لدعم تنافسية قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فيما يلي تبيان التجمعات العنقودية وعلاقتها بمداخل الميزة التنافسية:

2- 1 التعلم التنظيمي ،التطور التكنولوجي والابتكار:

اهتم أصحاب نظرة " التعلم التنظيمي " بمسألة التعلم في المشاريع المشتركة، وحسبهم تعتبر التجمعات العنقودية أحسن وسيلة للحصول على مهارات، علامات تجارية، علاقات، مراكز وأصول ملموسة المعارف الضمنية و انتقالها، ومن ثم التحفيز على الابتكار لأن الدافع الأساسي لهذه الاستراتيجية هو تلك الفوارق والاختلافات بين أطراف التجمع، وقد سعى كل من (Joffre et Koenig 1984) هذه العلاقة بتعاون الاختلاف،"وبالتالي فإن المفتاح لتعزيز القدرة التنافسية للمجموعات الصناعية هو كيفية دمج الموارد المعرفية وذلك من خلال الحلقات الدراسية التدريبية، وعقد المؤتمرات الإلكترونية " (Xiangzhen, 2010, p. 218 & Zhenfeng).

"وجدت الدراسات أن تجمعات التكنولوجيا العالية الأوروبية تنتقل فيها المعرفة بصفة مثيرة للانتباه من خلال ن تنقل العمالة بين الشركات، بدلا من التبادلات الرسمية" (Gabriela , 2009, p. 31 & Jonathan).

فائدة أخرى كبيرة غير منظورة يقدمها الجوار للأعوان الاقتصاديين تنبع عن كونه يعد واسطة هامة لتطوير التكنولوجيات، "حيث وجد الباحثون أن الشركات المتجاورة المتخصصة بفعل التجمع أكثر ابتكارا ثماني مرات من الشركات النائية جغرافيا، مما يبين أن شركات المجموعة تميل إلى أن تكون أكثر إنتاجية في مجال الابتكار من الشركات الأخرى " (Gabriela , 2009, p. 32 & Jonathan).

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات (Innovation Chain) "حيث يعد الابتكار عملية معّقدة تتطّلب الترابط بين العديد من الوظائف المتكاملة (بحث أساسي، بحث تطبيقي، تنمية، إعداد نماذج، استثمار صناعي، إنتاج، تسويق، تكييف المنتج في السوق وغيرها) ، وعادة المؤسسات وعلى وجه الخصوص

الصغيرة منها لا يمكنها السيطرة على جميع عناصر هاته العملية الابتكارية، ولذلك تسعى في سبيل تحقيق ذلك إلى بناء علاقات مع مثيلاتها في الجوار". (SOULAGE, 1993, p. 13 & ,COURLET, PECQUEUR)

شكل رقم (1): أنظمة التكامل في العنقود الصناعي

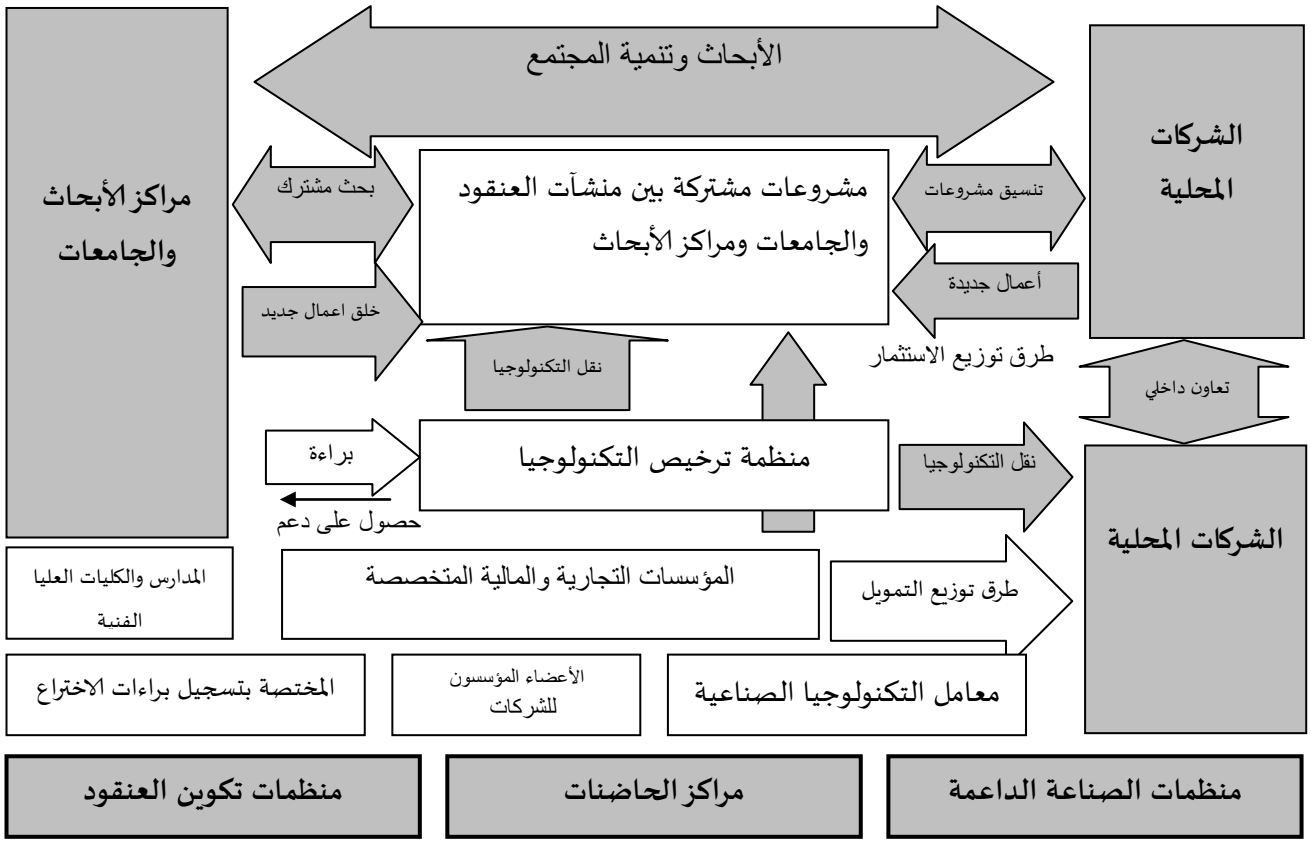

Source: Simmie, J. 2004. **Innovation and Clustering in the Globalize International Economy**. Urban Studies 41 (5/6), online :www.unido.org .

يتضح من الشكل السابق مدى التكامل والتعاون الذي يتم بين العناقيد الصناعية وجميع الكيانات الموجودة داخل العنقود.

2-2 تحقيق اقتصاديات العمليات المتصلة:

ينتج عن التجمع قلة التكاليف وبالتالي الحصول أكثر على اقتصاديات السلم، يتم ذلك بالتخلص من التكاليف غير الضرورية لتحسين قدرة أطراف التجمع على المنافسة السعرية، يسهم التقارب الجغرافي للمنشآت الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف.

كما إن إقامة مثل هذه التجمعات، يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج أيضا بشكل مباشر من خلال خفض تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة وذلك عن طريق عمليات الشراء الجماعية، كذلك خفض تكاليف الإنتاج في التجمع " يكون من خلال الأنشطة المشتركة للتدريب، كما يمكن أن تعزز التنافسية كذلك من خلال قيام مؤسسات عامة أو خاصة

أو مشتركة للتسويق الجماعي للمنتجات، وذلك بإنشاء مؤسسات كبيرة تقوم بأعمال التجهيز، التعبئة، الفرز، التغليف والتصدير للمنتجات إلى الأسواق الدولية". (بن صالح ، 2004، الصفحات 12-13)

وننوه هنا إلى أن انخفاض التكاليف الناتج عن التجمعات كميزة تنافسية لهاته الأخيرة هو في الحقيقة ناتج أساسا عن انخفاض تكاليف النقل تكاليف المخزون.

1-2-2 انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية) :

فالتركز الجغرافي للمنشآت العنقودية في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين منشآت العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية (Logistic) للعنقود.

2-2-2 انخفاض تكلفة المخزون:

ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون (Rabellotti, 2006, p. 89 & DIJK). وبالتالي تنخفض التكاليف الناجمة عن ذلك المخزون مما يدعم الإنتاجية.

3-2 زيادة الصادرات:

تشير التجارب الدولية إلى أن فكرة عناقيد الصناعة هي أحد الأساليب التي تقوى قدرات المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في مواجهة الانفتاح الاقتصادي على العالم. والأمر الذي يفوق ذلك هو ما تظهره تجارب دول شرق آسيا من أن العنقود هو وسيلة هامة ليس فقط في مواجهة الانفتاح والعولمة بل والاندماج فيها من خلال تنمية القدرات التصديرية للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم سواء من خلال عناقيد محلية ذات قدرات تصديرية عالية أو من خلال عناقيد محلية / إقليمية أو محلية / دولية ، "إضافة إلى ذلك، بينت التحليلات الحديثة للمناطق الصناعية الإيطالية الانفتاح الكبير لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة على الأسواق الخارجية ،"حيث وجد أن31,4 بالمئة من مؤسسات المناطق تتعامل مع سوق دولي مقابل 18,6 من مجملPME البلد" (FERGUENE , 2003, p. 100 & CAURLET).

4-2 ارتفاع الحصة السوقية والربحية:

إن تركز الخبرات الفنية والبشرية منها والتكنولوجية في مجالات متقاربة أو متكاملة يساعد على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مزايا الحجم الكبير وإقامة عوائق أمام دخول منافسين جدد من خلال الّتحكم في مصادر المدخلات والسّيطرة على قنوات الّتوزيع، كما يساعد هذا التركز المؤسسات على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة.

إن التجمع يجعل المؤسسات المتنافسة كثيرة ومتعددة، فإذا افترضنا وجود 10 مؤسسات تنشط في مجال محدد، فإن المنافسة تتم بينها كلها، وقد يؤدي ذلك إلى خروج بعضها من السوق إذا كان الطلب ضعيفا، لكن إذا تجمعت أو تحالفت كل مؤسستين مع بعضهما البعض فإن مساحة المنافسة تتقلص إلى النصف، وفي هذا المجال قد تنطوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت المؤسسات الكبيرة.

إن زيادة التركز عن طريق اتباع استراتيجية العناقيد يؤدي إلى زيادة الأرباح وزيادة الحصة السوقية، حيث يتيح التجمع بين الأطراف المتجمعة المشاركة في الأرباح التي تنتج عن التعاون وعن تجنب المنافسة.

٧. خبرات دولية لدور التجمعات العنقودية في دعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نشير أولا بصورة خاطفة لبعض الأمثلة المعروفة للعناقيد: وادي السيلكون بالولايات المتحدة الأمريكية (حاسبات آلية)، هولندا (روتردام المواصلات)، الهند (الاستفادة بمصادر خارجية للبرمجيات)، هوليود (أمريكا الأفلام)، فرسنا باريس (الموضة)، جنوب إفريقيا (الألماس)، اليابان (الآلات الأوتوماتيكية، السيارات وأجهزة الفاكس)، ألمانيا (المطابع، الكيماويات والسيارات)، ايطاليا (السيراميك، الأحذية). سنحاول هنا تسليط الضوء على ثلاث تجارب متشعبة على مدى ثلاث قارات (أمريكا: وادي السيليكون، آسيا: الهند، إفريقيا: الجزائر)

1- التجربة الهندية:

"انطلقت فكرة التجمعات بالهند سنة 1991 في سياق قرار الحكومة الهندية في بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي، بحيث عملت على برنامج تنمية التجمعات، ولتنفيذ البرنامج ركزت الحكومة الهندية على دعم التجمعات القائمة والعمل على إنشاء تجمعات جديدة مستفيدة من برنامج اليونيدو" (AZROUL, 2006, p. 11).

"ترتبط الصناعات في العناقيد الصناعية بعلاقات أفقية وعلاقات رأسية بين المؤسسات، وفي الهند يوجد حوالي 350 عنقود صناعي تقريبا مكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتختلف حجم هذه العناقيد من حيث عدد المؤسسات الموجودة في كل عنقود " (غياط و بوفلفل، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2013، صفحة 13)

ويجب الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي للعناقيد الصناعية قد كان بصورة طبيعية وتلقائية، حيث تمثل 125 عنقود صناعي من إجمالي 138 عنقود صناعية، تم لإنشائه بصورة طبيعية، والتي تبلغ نسبتها 90.75%.

"أما العناقيد المستحدثة وهي العناقيد التي بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل توطنها قد بلغت حوالي 13 عنقود" (pabio, 1999, p. 20)، وبخصوص التوزيع القطاعي للعناقيد الصناعية في الهند فسيمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تصنيف للعناقيد الصناعية وفقا للمجموعات الصناعية

s. no	State	Nic code	No of clusters
1	Machinery and Parts excepts electrical	35	20
2	Cotton textiles	23	15
3	Chemical and chemical products	31	14
4	Metal products	34	13
5	Hosiery and Garments	26	10
6	Foods products	21-20	9
7	Non-metalic mineral products	32	9
8	Electrical machinery and parts	36	8
9	Wool, slik and sythetic fibere textiles	24	8
10	Transport equipment and paris	37	7
11	Other categories	serval	25
	Total		138

Source: pabio russo, **general review of small and medium entreprise clusters in india**, unido experience, 1999, p: 17

منتجات هذه التجمعات لها دور كبير في تنمية الصادرات والتي تمثل 60% من إجمالي صادرات السلع المصدرة في الهند، ومن بين التجمعات التي لها دور واضح في دعم الصادرات نذكر:

"تجمع تريبور: حيث يحوي 7000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة متخصصة في صنع النسيج والملابس، بلغت قيمة صادراتها من المؤسسات القطنية بقيمة 650 مليون دولار سنة 1999 أي ما يعادل 80% من إجمالي صادرات البلد" (pabio, 1999, p. 20)

إن معظم هذه الوحدات صغيرة الحجم، بجانب ذلك توجد وحدات أحرى مساعدة كصناعة الأرز والخيوط ومواد التعبئة، وأخيرا نجد أن هناك عدد من المؤسسات الحكومية التي توفر البيئة الملائمة لهذه الصناعة، استقراءا لما ورد سابقا يمكن الخروج بالنقاط التالية: (كمال عبد الوهاب محمد ، 2010، صفحة 42)

يعتبر التركيز الجغرافي للوحدات الصناعية أحد أهم مزايا تلك الصناعات حيث يساعد على تخفيض تكلفة الإنتاج ككل، مما يخفض من سعر المنتج وبالتالي دعم قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية؛

- تلعب المؤسسات المحلية دورا بالغا الأهمية في زيادة الصادرات عن طريق فتح أسواق جديدة في الخارج، مع العمل على توفير معلومات دقيقة من تلك الأسواق؛

- يعتبر وجود وكلاء محليون عامل هام وضروري لتسويق المنتجات، بل ويجب أن يكون هؤلاء الوكلاء العديد من المكاتب في كافة أنحاء الدولة، ولا تقتصر على المدن الكبرى؛

- تلعب الصناعات العنقودية دورا هاما في التطور التكنولوجي والابتكار عن طريق تخصيص كل وحدة من الوحدات في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج مما يدعم القدرة التنافسية للصناعة ككل.

2- **تجربة واد سيليكون:**

يعتبر مثالا للعناقيد الصناعية الناجحة، وتبلورت هذه التجربة عند انبثاق مؤسسات ناجحة في مجال تقنية الحاسوب في وادي سيليكون، في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، حيث أدى ذلك أن كل من أراد إنشاء مؤسسة مبتدئة في الحاسوب يجب أن يقوم بذلك في وادي سيليكون، وكان من جراء التدافع لإنشاء مؤسسات مبتدئة أن شركات الاستثمار بدأت تفتح مكاتب لها في الوادي، أو تنتقل جملة إلى المنطقة.

هذا بدوره شجع مبتكرين لإنشاء أعمالهم في المنطقة، وبهذا تجمع المستثمرون الذي يبيعون التمويل ومشترو التمويل أو ما يسمى بمؤسسات دوت كوم المبتدئة حول منطقة جغرافية موحدة، وأدت تأثيرات التجمع في سوق رأس المال تأثيرات في سوق العمالة، وبزيادة عدد المؤسسات المبتدئة في وادي سيليكون اتضح للمبرمجين والمهندسين أن فرص العمل تقتضي انتقالهم إلى الوادي، وكان من جراء تركيز العمالة الماهرة فنيا في الوادي أن كثيرا من المؤسسات الناشئة في أرجاء الـ و.أ.م المختلفة أدركت أن فرص تعيينها لعمالة تملك المهارة العالية المطلوبة لأعمالها تتوفر وبغزارة في الوادي، كما حفز بها الانتقال إلى المنطقة، وبهذا انتقل عدد كبير من العاملين في التقنية العليا إلى وادي سيليكون.

وقد خلق هذا المشروع حوالي 275 ألف فرصة عمل خلال العشر سنوات السابقة، ومتوسط دخل العاملين بهذا المشروع من أعلى متوسطات الدخول في أمريكا، وكانت بداية المشروع في عام 1938 عندما أستطاع أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد يدعى fred terman ، إقناع اثنان من تلاميذه بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرصة عمل، والبدء في تكوين مؤسسة خاصة بهما (hp)، وهذان التلميذان هما: bill hewlett et david packard.

"وبدأت المؤسسة في أول الأمر بإنتاج أجهزة قياس إلكترونية في، وفي عام 1950 استطاعت هذه المؤسسة ومعها بضع مؤسسات جذبها الأستاذ fred terman إلى المنطقة بدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية في وادي سيليكون" . (محمد مصطفى ، 2004، صفحة 130)

هذه التجربة الرائدة في مجال العناقيد الصناعية ساهمت في اختراع الحاسب الآلي (آبل ماكنتوش)، واختراع الحاسب الشخصي وانطلقت الثورة الرقمية ولم تتوقف إلى حد الآن.

ويضم مشروع وادي سيليكون مليون إنسان كما يعمل هذا المشروع على جذب العقول المبتكرة من شتى أنحاء العالم ويبلغ عدد المؤسسات العاملة فيه حوالي 77 مؤسسة، وبلغ حجم الاستثمارات عام 1999 حوالي 6 بليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (2): نموذج للعنقود الصناعي بجنوب كاليفورنيا – وادي السيليكون -.

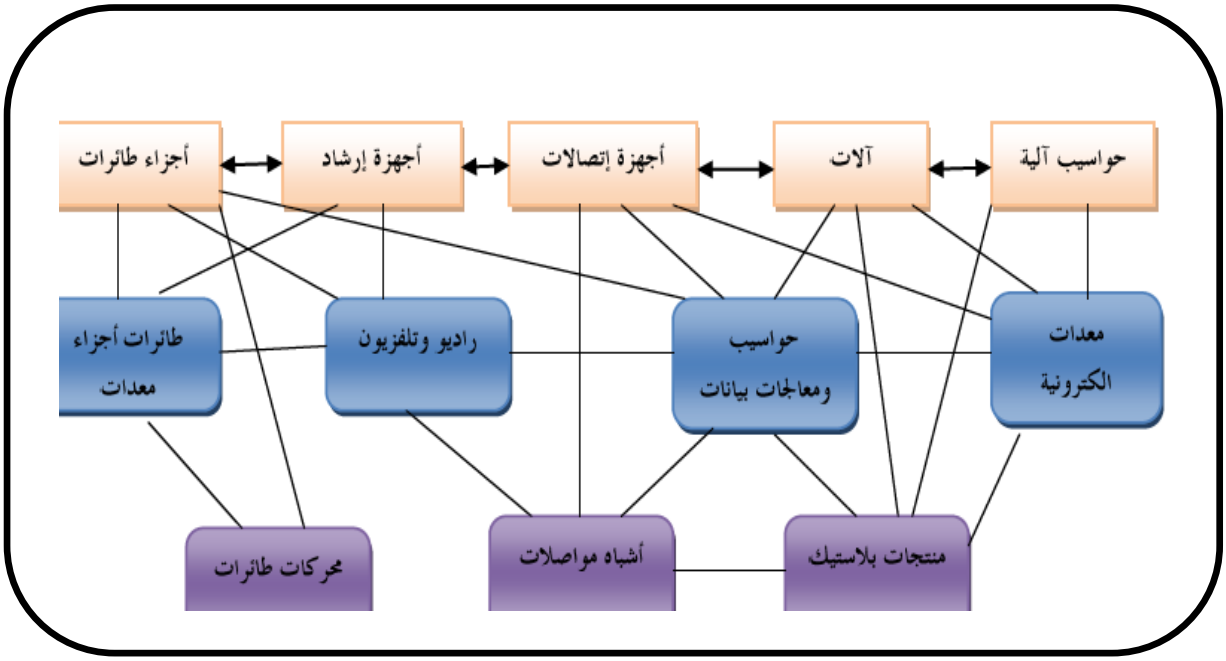

المصدر: ممدوح مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، إقليم جنوب الصعيد، أطروحة دكتوراه فلسفة في التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 130.

3- التجربة الجزائرية:

تبرز مظاهر التجمعات في الجزائر في مظهرين

3-1 النواة nucleus : نيكليوس لدعم تآزر الحرفيين

"جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني GTZ بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوكالة الألمانية للتعاون التقني ابتداء من جويلية2007 ، حيث اعتمدت الجهات الوصية برنامج التعاون بين الحكومة الألمانية والجزائرية بعد أن عرف البرنامج نجاحا في العديد من الدول منها ألمانيا ذاتها والبرازيل التي طبقتها منذ 17 عاما. ويعني البرنامج اعتماد جمعية أو تجمع مهني صغير يجمع عددا من المهنيين و المقاولين و المتعاملين أو الحرفيين الذين ينشطون في نفس المجال أو الفرع أو التخصص" (مجلة الأبحاث الاقتصادية، 2009)، "عادة ما يتم جمع سبع مؤسسات حرفية أو متعاملين على الأقل كما يمكن جمع حرفيين من نشاطات مختلفة ولكنهم يواجهون عقبات ومشاكل مماثلة مثل التزويد بالمدخلات أو المادة الأولية أو منافسة السوق الموازية لاستفادة من كامل الخدمات و التسهيلات التي تتضمنها مثل هذه البرامج دون عراقيل، وتحسين آداءات غرف الصناعة التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقي المرافق

والمؤسسات العمومية والخاصة كمجموعة متجانسة للتأثير على المحيط المباشر والاستفادة من آليات دعم واضحة" (دليل الحرفي، 2007).

مقاربة" نيكيوس "تم تطبيقها حتى نهاية 2009 في عشر ولايات نموذجية قبل أن يتم تعميمها في كامل التراب الوطني في أفق 2010 / 2011، أما الولايات النموذجية فهي كل من الجزائر العاصمة، البليدة، بجاية، جيجل، مستغانم، هران، سطيف، تيبازة، تيزي وزو وتلمسان .كما أن هذه المقاربة قد سمحت بإنشاء 120 نيكليوس نواة أو مجموعة مصغرة(تتضمن حوالي 1500 مقاول وحرفي ينشطون في 48 نشاط مختلف) .

VI. الخـــــاتمة:

أضحى شعار "**مؤسسة واحدة تنافس البقية"** لمفهوم المنافسة غير مجدي، فأستبدل بشعار" **عنقود ضد عنقود** "، والذي دعم بالشعار "**قوتي هي قوة عنقودي"**، نقرأ من خلال هذا الشعار أن توجه التنظيمات بصورة عامة يتجه نحو التكتل، والذي يهدف إلى التحكم في تسيير أنشطة المؤسسات المنضوية تحت هيئة المؤسسة الشبكية ذات الأحجام المختلفة وذلك قصد تحقيق مردودية مقبولة.

يتضح من العرض السابق أهمية أسلوب التجمعات العنقودية التي أصبحت في وقتنا الحالي النموذج الاستراتيجي والدعامة الاساسية لمساندة المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة، لما يمكنها من الإسراع في وتيرة نمو هده الأخيرة وتحسين المردودية والإنتاجية، وكل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي، وما توفره من مرونة أكبر وتكاليف أقل وجودة أعلى، كل هذا يثبت الارتباط الوثيق بين دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة وكذا التجمعات العنقودية، وهذا ما أكدته الخبرات الدولية.

إن فهم أسلوب العناقيد الصناعية وانتشاره والاستفادة منه في الجزائر مازال محدودا للغاية، كما أن الأجهزة العاملة في هذا القطاع مازالت بدورها ضعيفة التأثير وتواجه بعض الصعوبات، منها ما يتعلق بمفهومه وخصائصه وآلياته ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معه بشكل نظامي لذلك لابد من التركيز في المستقبل على المجالات التالية:

- وضع إطار قانوني وتشريعي لإقامة العناقيد الصناعية في الجزائر، واعتماد هيئات ووكالات جهوية لدعم العناقيد الصناعية بقانون منظم.
- زيادة الاهتمام بهذا الأسلوب في الأوساط الصناعية والحد من الاعتماد على الشراكة الخارجية لمصالحها.
- وجوب وجود نظرة شاملة ومشتركة حقيقية فاعلة بين القطاعين العام والخاص وأدوار واضحة لكلا القطاعين في التنمية الاقتصادية.
- إجراء دراسات استراتيجية للفروع الانتاجية، تهدف الى تحديد الانشطة التي تتمتع فيها الدولة بمزايا تنافسية، والعمل على تشجيع التعاون والترابط فيما بينها.
- تنظيم التشريعات والقوانين فيما يخص الابتكار وبورصات الشراكة لتوثيق الروابط بينها وبين عالم الرواد والصناعة، والتركيز في هذا المجال على المعارض والدورات التكوينية. وتخصيص نسبة من الدخل القومي ينفق على البحث والتطوير للنهوض بهده التكنولوجيا.

قائمة المراجع

المعهد العربي للتخطيط. (2009). *تقرير التنافسية العربية*. الكويت.

(ماي, 2009). *مجلة الأبحاث الاقتصادية*(11).

ARIS, A .(2008) .Système Productif Local -SPL *2* .,*-éme séminaire sur les SPL* .ouargla.

AZROUL, M .(2006) .Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia (Mémoire pour l'ccée au grade d'ingenieur en chef .(Maroc: Ministere de l'industrie marocain.

CAURLET, C & ,.FERGUENE , a .(2003) .*Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en developpement* . FACEF PESQUISA.

collins, T & ,.Dourley, T .(1992) .*les alliances stratégique*) .G. Bindel, Trad (.Paris: Inter Edition.

COURLET, C., PECQUEUR, B & ,.SOULAGE, B .(1993) .Industrie et dynamiques de territoires .*revue d'economie industrielle*.*64* ,

DIJK, V & ,.Rabellotti, R , .(2006) .*Enterprise Clusters and Networks in Developing Countries* .London : Frank Cass.

DITTER, J.-G .(2005) .*Clusters et terretoires: les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole, Reflets et prespectives* .Bourgogne.

Esgandari, K., Tirandazheravi, H & ,.Beikzad, J .(2013) .The Relationship between the Performance of Industrial Clusters and Renovation of Small Industries) .A. university ,Éd (.*Research Journal of Applied Sciences Islamic*.(3)*5* ,

Jonathan, P & ,.Gabriela , M .(2009) .*Clusters, Innovation and Entrepreneuship* .OECD.

pabio, r .(1999) .*general review of small and medium entreprise clusters in india* .unido experience.

SID AHMED, A .(1998) .*Economie du Maghreb ;L ïmpératif de Barcelone* .Paris: CNRS.

torrès, O .(2003) .Consulté le 10 16, 2013, sur http://www.Oliviertorres.net/elements/travaux.Htm Area- Lodz-Poland

Zhenfeng, C & ,.Xiangzhen, X .(2010) .Study on Construction of Knowledge Management System Based on Enhancing Core Competence of Industrial Clusters .international .*Journal of Business and Management* , .(3)*5*

التجمعات الصناعية البديل القائم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية . (21 11, 2007). تاريخ الاسترداد 14 09, 2014، من http://www.aleqt.com/2007/11/21/article_117720.html

الطاهر لطرش. (2010). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحليل بعض عوامل النجاح. *الايام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال* (الصفحات 1-20). بسكرة: جامعة بسكرة.

.) *مجلة العلوم الانسانية*(16).Édتومي, م. (2009). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. (ج. م. خيضر,

جيمس جوراتي ، و ريتشارد ستروب. (1997). *الاقتصاد الجزئي:الاختيار الخاص و العام*. (محمد عبد الصبور، و محمد علي، المترجمون) الرياض: دار المريخ.

دليل الحرفي. (2007). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية . نيكولس.

سمير التدير. (1978). *تصميم أولي للمجمع الصناعي*. بيروت: معهد النماء العربي.

شريف غياط ، و سهام بوفلفل. (2013). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . *الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها* (الصفحات 1-20). قالمة : جامعة 8 ماي 1945.

شريف غياط، و محمد بوقمقوم. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية. (جامعة دمشق، المحرر) *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقنونية، 01*.

عادل بوسهين. (2008). إستراتيجية العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة لتحقيق تنميتها : مع الإشارة إلى حالة الجزائر. *الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر* (الصفحات 1-20). سكيكدة: جامعة سكيكدة.

عبد المليك مزهودة. (2006). التسيير الاستراتيجي للمؤسسات – مقاربة مفهومية وتحديات التنافسية. (جامعة ورقلة، المحرر) *مجلة الباحث*(4).

عبد الناصر الجاسم. (2007). أثر تشكيل العنقود الصناعي في تطوير القدرة التنافسية للصناعات المحلية بالتطبيق على الصناعات النسيجية (أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال). حلب: جامعة حلب سوريا .

عرايبي مداح. (2006). التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الملتقى الدولي حول متلطبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. شلف: جامعة شلف.

كمال عبد الوهاب محمد , ر. (2010). تأثير العناقيد الصناعية على تنمية القدرة التنافسية لصناعة الغزل و النسيج و الملابس الجاهزة في مصر. *المجلدة العلمية للاقتصاد والتجارة*(03).

.)*الاستفادة من فكرة العناقيد الصناعية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة بالدول العربية* . جامعة الدول s.dمجلس الوجدة الاقتصادية العربية. (العربية.

ممدوح محمد مصطفى . (2004). إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، إقليم جنوب الصعيد (أطروحة دكتوراه فلسفة في التخطيط العمراني). عين شمس: جامعة عين شمس.

مهدي عيسى بن صالح . (2004). ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية. *مجلة الباحث* (3).

وحدة الدراسات الاقتصادية . (2007). *العناقيد الصناعية مفهومها وآلية عملها*. السعودية: صندوق التمية الصناعية.

يحي حسين، و علي سيدي. (2007). تجربة المناولة الصناعية في منطقة المغرب العربي: واقع وآفاق . *الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار استراتيجي للمؤسسة الاقتصادية: الواقع، التحديات والأفاق* (الصفحات 1-20). عنابة: جامعة باجي مختار.

University Center Aflou - Algeria
Institute of Economic Sciences,
Business and management sciences

Journal Araa
for economic & administrative studies

International peer-reviewed academic journal published periodically by
Institute of Economic Sciences, Business and management sciences -University Center Aflou - Algeria

P-ISSN: 2710-8848